التطبيع يسري في دمِكَ

عادل سمارة

اسم الكتاب:	التطبيع يسري في دمك
اسم المؤلف:	عادل سمارة
الطبعة الأولى:	جميع حقوق الطبع محفوظة 2010
الاخراج:	**ABAAD GRAPH 03/841829 - 01/751541**
الناشر:	دار ابعاد لبنان ـ بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ الطابق7 ـ الهاتف: **01/751541** **Email: info@abaadpress.com - Website: www.abaadpress.com**
التوزيع:	**الفرات للنشر والتوزيع** **بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول** **ص.ب 113-6432 بيروت ـ لبنان** **هاتف: 00961-1-750054** **فاكس: 00961-1-750003** **Email: info@alfurat.com**

إهداء

إلى من اغتال وعيها/ ه/ م التطبيع اليومي والمالي ومتعة اللحظة وكلها تطبيع طبقي، إلى من أعاق التطبيع وعيه/ ها وكان العجز عن تمييز التطبيع من الحرية الفردية وتمييز المطبعين من المناضلين، إلى من هزه/ ها التطبيع فارتبك الوعي أمام السوق، فاضت روح «الجنين» فركع/ ت! إلى فلسطين وقد حزَّها التطبيع من الوريد إلى الوريد... فانبعثت... عِيلَ صبركم وقد صَمَدَتْ ، عمَّا قريب ستأخذكم الدهشة كيف...انتفضت!

تقدير

كل ما هو على الأرض للجميع ومن الجميع، لا يُنتج المرء ما لم يبنِ على معارف الآخرين وجهدهم، لا نتاجاً خالصاً لامرئٍ وخاصة في المستوى الكفاحي. شكري إلى الرفيق مسعد عربيد الذي تابع هذا العمل وحرَّضني لإنجازه وفي هذه المرحلة تحديداً، وإلى الصديقة كلاديس مطر وهي لا تكلُّ تناقشني مخاطر التطبيع والصديقة بردى يوسف التي قرأت النص وأفادتني في الفكرة والمعنى واللغة معاً. والشكر موصول الرفيقة سوسن مروَّة وإلى عناية زوجتي، وإن كنت بقيت على العهد والموقف بعد تصهين الكثيرين فهي قُوَّتي الداخلية.

تقديـــــم

لماذا يدور الحديث والجدل عن التطبيع؟ ولماذا تجب مناهضته؟ ولماذا الاختلاف عليه؟ ما هو المناخ التاريخي والأساس السياسي ومن ثم الاجتماعي الاقتصادي الثقافي النفسي لحصول التطبيع وبالتالي بدء مناهضته؟

قد يكون مفتاح هذه الأسئلة هو الحدث والتاريخ! وفي هذا السياق هو وقوع هزيمة أدَّى عدم ردِّها أو تجاوزها إلى تجذُّرها واستدخالها أي تحوُّل الهزيمة من مستوى السيطرة بالقوة إلى مستوى الهيمنة تمثُّل الهزيمة واستدخالها وهو ما أفرزته بالضرورة القوى المهيمنة التي تخشى تطور المقاومة وتخشى تطور مشروع الهيمنة البديلة والنقيضة هيمنة القوى الشعبية التي لها مشروعها للهيمنة الشعبية لها طموحها لهزيمة هيمنة العدو بهيمنتها وتصفية سيطرته. واستدخال الهزيمة في الأرض المحتلة لم يعد فردياً، هناك قوىً بقضها وقضيضها تعتاش على مؤسسات خلعتها عليها أوسلو والأنجزة NGOS وأنظمة المركز والحكومات غير الحكومية وخاصة النرويج والسويد والدنمارك. دول في خدمة دول يتعيشن من حمل الطيب والبخور للإمبريالية الأميركية والصهيونية والاتحاد الأوروبي. فبالمال والتمويل ومن ثم التموُّل اختُرق الأدعياء في كل فكر: شيوعي، ماركسي، لبرالي، قومي، إسلامي. اخترقت المدرسة والجامعة وبيعت كليات بأكملها. كيف لا ومشروع التسوية هو خطة منهجية تكتنف البيت والمدرسة والجامعة والنوع والحزب والفكر حتى أصبح النشاز أن تنقد التطبيع وأن تدعو للمقاطعة.

والأرض المحتلة ليست كما يُعرِّفها دهاقنة التطبيع الرسمي العربي ومثقفي التطبيع، اي ليست مناطق الاحتلال الثاني (1967) التي لا يخجلوا من تسميتها فلسطين لطمس فلسطين الأم وواجب حق العودة بل ايضا وأساساً مناطق الاحتلال الأول 1948. هناك التطبيع أعرق وأعمق، فبعد أن كان عضو الكنيست من العرب خائناً **صار اليوم في نظر دهاقنة التطبيع بطلا قومياً ومفكراً لا يُشق له غبار بعد أن أكل من ذهنه معهد «فان لير» بكل حضوره الصهيوني وما بعد الصهيوني، وبعد أن تتلمذ وقضى مثقفون**

ردحاً من الزمن في الكيبوتصات الصهيونية صاروا قوميين متشددين وغطوا انفسهم بدراسات التوراة! وبعد أن حمل بعضهم كتاب التكريم من الدولة اليهودية تقديراً لخدماتهم في جفعات حبيبة والكنيست، صار قديساً عند مثقفي الأنظمة العربية. لذا، هذا الكتاب موجه أولاً للجزء من شعبنا في الاحتلال الأوَّل ليعرف ويتنبه لمن اسماهم الرفيق أحمد حسين المتعاقدين، ولمن منعه تأدبه الجم عن ذكرهم، اي المتعاقدين سرَّاً في الثقافة والبحث والسوق!

بعد كل ما كُتب وقيل في التطبيع من قِبَل كثيرين/ ات ومن أفضله كتاب الراحلة سناء المصري **تمويل وتطبيع**، فهو يكشف مقدار التركيزعلى تخريب النخبة النسائية النشطة في مصر، لكن تركّز محتواه على المستوى السياسي التحريضي اليومي والتسجيلي والوقائعي، وكل هذا عالي الأهمية، صار ضرورياً الشروع في تناول مختلف لهذا التحدي المعمَّم. تناول يتخطى المستوى السياسي الجاري ولا يهمله، يتعدى التسجيل لهجمة التطبيع المنهجية والجارية راهناً من الأطراف المعادية ذات المصلحة وممارسات المطبعين اللامحدودة. لذا، وجدت من المشروعية بمكان أن يتناول هذا الكتاب بالنقد أطروحات مفكرين غربيين بيضاً سواء الماركسيين المركزانيين أو ما بعد الحداثيين المضادين للماركسية وللاشتراكَية والقومية، ولكن من زاوية تبحث وتؤكد أن مآل من يتبع هذه الأطروحات، قصد ذلك كاتبوها أم لا، هو التحوُّل إلى مطبِّع، فهم يُسوِّقون التطبيع عبر مشروعهم التكفيري بمختلف السرديات الكبرى ومنها الاشتراكية والقومية، تكفيرهم بأي نضال، بينما نحتاج نحن لكل نضال!.

طرأت ضرورة هذا التناول قبل بضعة اشهر اثناء تقديمي محاضرتين في التطبيع ومناهضة التطبيع. لكن مادة الكتاب كانت تتجمع في ذهني وأوراقي منذ كامب ديفيد 1978، ولاحقاً إثر لحظة اغتيال الرفيق ناجي العلي على يد المطبعين في 22 تموز 1987.

هل تأخرنا إلى درجة أن صار الحديث عن التطبيع أمراً مستهجنا ولغة عصية على الفهم؟ هل تمكن العدو الثلاثي (المركز الراسمالي والصهيونية والكمبرادور العربي) من تطويع وتطبيع حتى من هُم بلا وطن «الفلسطينيين» ومن هم في وطن ولكن بلا مواطنة «العرب»؟ هل مر القطار وصار بعيداً؟ هل استفحلت الهزيمة وتمكنت من النفوس وتشكلت على هيئة مصالح وتجندت لها طبقات فصار الاحتلال بموجب ذلك عادياً وبالتالي مقبولاً؟

يُبدي الكثيرون استغراباً ما من التركيز على إشكالية التطبيع وكأن إثارتها مثابة

رفاه أو بحث من خَليَّ البال عمَّا يُشاغلهُ أو مقاتلة ما لا قِبَلَ لأحد به وعليه. وكأن من يستغربون إنما يعبِّرون من لا وعيهم عن تهافتهم ك «مواطنين» محايدين في وطن لم ينقطع العدوان عليه منذ السقوط الأول لبغداد (1258)، ومن حينها صار لا معنى للحياد. من هنا أُتيَ بمناهضة التطبيع مناهضة التطبُّع بالتطبيع مناهضة استدخال الهزيمة رغم عمقها واستطالتها.

شاغلني سؤال ولم يتوقف بعد: أيُعقل أننا حتى اليوم بعد هذه الدهور من الاحتلالات والاستيطانات والغزوات، حتى اللحظة نضطر لإعطاء مبررات لجدوى وضرورة المقاومة؟ أيعقل أن بيننا من يرفض المقاومة ويجادل مفاخراً بسلبيته واستلابه واغترابه وكأنه يمارس شرف المقاومة؟ هل كل هذا لأن هذا الوطن اُقتيد من قبل أنظمة حكم تمارس على الشعب القطيعية ومسح الذاكرة أو تقصير عمرها بحيث لا تُعمِّر ولا تستقيم طويلاً ليكون الناس هنا بلا ذاكرة ومن ثم بلا تاريخ، أو ليكتب غيرهم تاريخهم. أليس من لا يُمثِّل نفسه يمثله الآخرون، وهل هناك أفظع من أن يمثلك غيرك؟ هي هكذا، ولكن لماذا نحن هكذا؟

استشاط غضباً وداخله حزن يُنهي النفسَ ولا ينتهي. كان ذلك حين رميته بقولي: «وهل تُرجَّى بينما التطبيع يا رفيقي يسري في دمك». ولكن: لماذا؟ فما أقلّ من لا تطبيع في دمه في مجتمع قراره وثروته مستلبين ووعيه مغرَّب، وقمة الاغتراب ذلك الاعتقاد بأنه ليس مغرَّباً! العبرة ليست في الدفاع عن الهبوط اللاإرادي اللاواعي في التطبيع، أو الإقدام على مساومات تبدو صغيرة، مهما كانت صغيرة، فهي تطبيع، أو قبول أعمال ومهمات تُضرُّ بالأمة وبالتالي شعور المطبِّع بان ذلك عادياً لأنه لا يُلحق الضرر بالوسط الضيق المحيط به، لا سيما في عصر تصاغر الهويات إلى درجة هوية الأسرة بل الفرد! العبرة هي مسائلة الذات وقراءة المسيرة والجرأة في التخطي وتجاوز المحايدة وهفوات التطبيع ومن ثمَّ وجوب الاشتباك وليس في الانكفاء الفردي كالدجاج في اقفاصها مستترة عن النسور، دون أن ترى أن من حشرها هناك هو الجزار الذي يعلفها ليوم ما. بكلمة، العبرة هل هيمن التطبيع على وعيك/ كِ؟ هل تراخت الروح واستسلم الوَعي للرغبة والمتعة والمنفعة والمحايدة، هل طيَّب لكَ المطبعون العيش بما أسموه حصتهم من الثروة لقاء ما زعموه نضالهم؟ ليست حصصاً بل قطعا من لحم الوطن وكؤوساً من دمه، كان ديك الجنِّ أكثر رأفةً بكأس ترابها المحروق!. أي لماذا لم تقرر تجاوز التطبيع؟ هل أُستُلبتَ إلى درجة تبرير التطبيع؟ هذا هو المعنى الفعلي للتطبيع يسري في دمك. ولأن التطبيع مشروعهم، فلن يتوقفوا، وسيغدقون عليكم كثيراً، ومن يُسقط قيمة

صغيرة مآله القيعان.

يستطيع أيٌّ كان أن يعزل نفسه من أجل نفسه، مصالحه ، تجارته، جهته، أو أن يعزل نفسه مع كآبته، محايدته لا إباليته... لكنه لا يستطيع منع أو صدَّ اسئلة الناس: هل أنت مدني بالطبع كالإنسان بفطرته؟ ماذا تقدم للبشرية، ولشعبك؟ هل تفهم معنى حريتك دون المشاركة والاشتباك للدفاع عنها وفي حالنا هذا هو مناهضة التطبيع.

هنا تنبري المقاومة، بما هي ردٌّ إنسانيٌّ وإثباتٌ على حق الإنسان بإنسانيته، وبدونها فلا. تأتي المقاومة لمواجهة التطبيع ، تأتي رداً على عدوان واقع وحاضر ماديٌّ وليس فكريٌّ وثقافيٌّ ومعنويٌّ فحسب. بل مناهضة التطبيع شغل يومي للفرد وشغل استراتيجي للقياديين ومشروع تاريخي للأمة وتحليل فكري للمثقفين. وما لم ينخرط هؤلاء جميعاً في حمل عبء المواجهة، فإن الحد الأدنى من الحرية لن يتوفر. لا حياد إنساني تجاه العدوان، اي عدوان، العدوان الطبقي داخل المجتمع الواحد وعدوان الذكر على الأنثى. كل عدوان هو امتهان لحرية آخر. نقيض لمبدأ الوجود الإنساني الحر. ومن لا يدافع عن حريته لا يستحقها. بل هذا يغري ويغوي الآخر على اقتحامها. هل العدوان كامن في فطرة الإنسان، أم طارىء لظروف، أم يستدعيه الضعفاء؟ وهل العدوان لمجرد العدوان بمعنى ممارسة القوة كتمرين رياضي، أم استخدام القوة لكسر الآخر ومن ثم استلاب ما لديه من ثروة وصولاً لما له من كرامة؟ حُزَم من الأسئلة لا تنتهي، لكنها تشير في النهاية إلى أمرين:

أساس العدوان في المجتمع الطبقي وخاصة في طوره الأعلى –حتى اللحظة– مجتمع راس المال المعولم هو الملكية الخاصة، وهذا يجعل العدوان أساسي في هذا المجتمع.

وأساس الإنسانية هي الحرية، والرد على العدوان فطرة إنسانية، فطوبى لمن يقاوم...طوبى له وحده! فهو بالتضحية يحقق معنى وجوده، وهو المعنى الذي لا يحققه الحياد ولا المتاع ولا المكانة.

نعم بدأت التفكير مؤخراً بمدخل مختلف، ولكن غير منفصل عما هو على الأرض وتراءى لي وجوب الذهاب لما هو أعمق بكثير من اليومي أبعد بعقود ترتد لما قبل اتفاق كامب ديفيد بين الطبقة الحاكمة في مصر الساداتية والكيان الصهيوني الإشكنازي. إن ما بدأ عام 1978 وما يدور حتى اللحظة ليس جديداً وليس إفراز تلك اللحظة بل هو استكمال مشروع استعماري عدواني يعود لما قبل القرن العشرين، لنقل هو مترافق مع التناقض التاريخي مع أوروبا الغربية الرأسمالية (وكثير منها ممن يزعمون

أنهم ليسوا راسماليين) البيضاء، والذي أخذ دورته شديدة الاستطالة التي بدأت مع بداية الراسمالية الميركنتيلية هولندا وبريطانيا وعبَّر عنها مؤسس البروتستنتية مارتن لوثر كأوَّل من طرح دولة لليهود في فلسطين، هذا هو الصهيوني الأوَّل، نعم ليس يهودياً. بدأت آنذاك وآخر تجلياتها ما تقول به الصهيونية اليوم عن دولة يهودية خالصة. فالتطبيع بدأ مقترناً بمشروع إقامة الكيان الغريب في هذا الوطن كي تسيطر أوروبا التجارية (الميركنتيلية) على الوطن العربي ولا بد للسيطرة أن تفرض التطبيع.

أمَّا وللتطبيع هذه الجذور عبر الاستعمار والنفي الثقافي والإخضاع، فهذا يعني أن مناهضة التطبيع لا تنحصر ضد الكيان الصهيوني بل ضد النظام الراسمالي العالمي وخاصة مركزه الأبيض وبالطبع ضد التوابع العرب ساسة ومثقفين، اي ضد العدو الثلاثي . قد يحتج البعض على توسيع الاستهداف، وقد احتج البعض منذ عشر سنوات على هذا المدخل حين كتبت فيه، ولكن الواقع يُعلِّمنا أن الاشتباك معولم، المقاومة معولمة لأن الهجمة معولمة. لا بل وابعد. لقد أصبح التطبيع هو العدو المباشر والأول لقطع ظهر النهضة العربية، إن التطبيع هو تخنيع كل فرد بمفرده. هكذا هو العدوان، وهكذا تجدر مواجهته. فطوبى لمن يلتقط الحدث ويصرخ بنداء المواجهة، وامعتصماه؟ رفض التطبيع يعني تجنيد كل فرد برأسه، فرض عين من أجل المواجهة، فلا إعفاء ولا استخذاء.

رفض التطبيع أوسع من الفرد ومن الطبقة، ومن الأمة. رفض التطبيع امتداد جغرافي على صعيد عالمي، ولا سيما في قضية عالمية. فمن قال أن صراعنا مع الكيان الصهيوني وحده. إذا كان الأمر كذلك، فماذا عن الغرب الرأسمالي بكليته؟ أليس هو الذي خلق هذا الكيان؟ وهل خلقه عبثاً أو كتمرين رياضي؟ رفض التطبيع موقف ضد الاغتصاب والاستغلال واليوم تحديداً ضد العولمة، ليس بمصالحها الاقتصادية وحسب بل ايضاً وبالضرورة بثقافتها، بفكرها بحداثتها وما بعد حداثتها. لذا، فرفض التطبيع واجب إنساني ضد ثالوثه: المركز الراسمالي في حقبة العولمة، والكيان الصهيوني وامتداداته، وأنظمة الكمبرادور العربي المتخارجة ضد الأمة. رفض التطبيع ثورة في مواجهة الثورة المضادة.

ورفض التطبيع هو في الأساس، ومن أجل خلق اساس للرفض، هو رجعة في التاريخ وليس مجرد امتداد في الجغرافيا وحسب. يتطلب في حالتنا رجعة قرن من الزمان على الأقل كي نعرف كيف بُنيت ثقافة التطبيع لأنها ليست جديدة ولا مستجدة. نحن إذن أمام كشف حساب في الزمان والمكان مع كل من لم يقف ضد المركز الرأسمالي

الذي خلق الكيان، كائناً من كان.

من هذا المنظور نناقش ومنه نبدأ لنعرف أن التطبيع الذي يسري في دم الكثيرين/ات هو بكل ذلك القِدَمْ وكل ذلك التجذُر. وربما ندرك عندها مقدار الجهد المطلوب، ونفهم بالطبع، لماذا يُطبِّعون ولا يشعرون فقد رافقهم لِبان التطبيع من المهد ورافق أجيال أخرى إلى اللحدْ.

مناهضة التطبيع مشروع إعادة تربية وبناء المجتمع لتعريفه بمكمن التناقض الرئيسي الذي يواجهه. وبتحضير وإعداد النفس للتواؤُم وحمل شروط المواجهة الشاملة. وهي مواجهة لن تحصل غداً، بل ما يحصل الآن وغداً هو مهارشات صغيرة. لذا، فالحديث السياسي والشعاراتي ضد التطبيع هو للاستهلاك اليومي الذي قد يفقد استمراره وتوهجه في نهاية النهار.

لكسب الصراع التاريخي نحتاج لتجهيز وتجهُّز تاريخي. لماذا التجهُز؟ لأن على المواطن أن يبادر ويقدم ويطور نفسه لا أن يكون متلقياً من الأعلى وحسب. أما المثقف، فلا يكفي أن يكون عضوياً وثورياً بل مشتبكاً.

من هنا فمناهضة التطبيع واجب إنساني، أما من حيث المباشرة فواجب عربي وليس فلسطيني فقط، واجب كل فرد بمفرده، وليس فقط واجب المناضل أو الحزبي أو المثقف الثوري المشتبك وحده. هو الكفاح المسلّح الشعبي، أو بتعبير ماوتسي تونغ: "مستوى من حرب الشعب" ولأن الكفاح المسلّح في حالة انحسار، تقارب الصفر، تشن عليه قوى التبعية المحلية حرب تصفية، فإن المعركة التي سوف تلعب دورا هاما في الإعداد هي مناهضة التطبيع بما هي عملية تجنيد شعبي واسع وعملية تربوية وتعبوية. هي إشراك ديمقراطي لكل مواطن في المقاومة بدرجات، المهم ألا يستطيع أحد القول إنه لا يستطيع تقديم شيئ في مواجهة التطبيع واستدخال الهزيمة. إن مناهضة التطبيع في متناول كل شخص، وبوسعه ممارسة درجات منها حتى دون أن يدر به أحداً فما بالك بالعسس والشرطة والجلاوزة والعملاء والأعداء؟ ولا نقصد هنا الرَفض الجزئي للتطبيع، بل الشكلي، مثلا مقاطعة منتجات المستوطنات الصهيونية والاستمرار في عدم مقاطعة منتجات الاحتلال نفسه وبأكمله فهذا الاختزال شديد الخطورة لأنه يعني أن الكيان الصهيوني دولة شرعية، وجار شرعي!

مناهضة التطبيع هي مقدمة لمشروع نهضوي عربي جماعي يقود الانتماء إليه والتمسك به إلى توفير الخطوة العملية الأولى باتجاه حق العودة. هو مشروع إشراك المهمشين، بل السماح لهم بالمشاركة في قوة مقاومة شعبية تشكل قاعدة قوة المقاومة

المسلحة التي تشتد الهجمة عليها. إن العلاقة بين مناهضة التطبيع والمقاومة المسلحة علاقة اشتراط الواحدة للأخرى كما أن الوصول إلى فرض حق العودة يشترط استئصال استدخال الهزيمة.

بقي القول، هذا الكتاب هو محاولة في السهل الممتنع، السهل على القراء العاديين والممتنع على المثقف الحداثي وما بعد الحداثي. سهل على العادي لأنه يقرأ حياته اليومية ويقوم بتطعيمها بقضايا فكرية تصبح مفهومة حين تُربط وتُنقد وتُنسف بالاشتباك مع خطاب غير مكتوب هو وقائع الحياة. وممتنع على المثقف المتخارج فكريا وثقافيا وطبقيا، وربما ليس متخارجاً وطنياً وقوميا وحتى طبقياً، ممتنع عليه لأنه يُرغمه على النزول من علياء الثقافة والخطاب إلى حال حياة القمع والتهميش والاحتلال

والاستعمار والاعتقال. هل هذا تصوير مختلف للسهل الممتنع؟

الفصل الأوَّل

الفكر الجذري/ النقدي الأبيض...ناقلة للتطبيع!

(فصل لك أن تقرأه/ يه أو تتجاوزه/ يه!)

هذا الفصل من الكتاب إشكالي في كتاب إشكاليٍّ كضرورة. بل هذا الفصل هو الأكثر إشكالية من الناحية النظرية، وحتى الفلسفية. لكنه ضروري للنقاش والتأسيس النظري كما هي بقية الكتاب ضرورية للتأسيس السياسي والاجتماعي والميداني اليومي. وربما يجد القراء في هذا ما يستحث ويستفزُّ في كتاب يجمع بين النظري المجرَّد والميداني المشتبك، بين مقولات مفكرين ذوي أعماق تصل حد الضياع والتضييع، وبين سلوك مواطن عادي بالكاد يجد بضعة قروش يشتري بها بعض قوت بناته وبنيه! لكن هذا ما يحاول هذا الكتاب/ الدليل الإجابة عليه سواء بتنزيل جدل العلياء إلى البيداء من جهة، أو تمكين العادي والبسيط تماماً من معرفة أن السموم الأخطر التي تتسرب إلى المجتمع وخاصة إلى الطبقات الشعبية ليست فقط في البضائع والسلع التي يستوردها التاجر بما هو حليف وأداة وجزء من راس المال الكمبرادوري الذي يكاد يستورد من الغرب حتى الهواء ولا يردعه أمر حتى لو كان ربحاً في استيراد إشعاعات نووية، فهذه مهما سببت من سوء الهضم أو حتى الأمراض يمكن علاجها، ولكن السموم التي يجلبها لنا مستوردو الثقافة العنصرية والمركزانية الأوروبية البيضاء، من نسميهم الكمبرادور الثقافي هي الأخطر، وهي التي نود هنا توضيح جوانب منها نقصد «السلع الثقافية/ الفكرية»، ولكي نفهمها، وهذا ضروري ونعرف في أي سياق كُتبت، ومن ثمَّ يمكننا الحذر منها كما يتوجب علينا الرد عليها.

تفيد قراءة بنية النظام الرأسمالي العالمي وعلاقات وطبيعة علاقات مُكوِّنَيْه اي مركز/ محيط، حيث أن هذه البنية هي دافع الغزو الاستعماري للوطن العربي والعالم. فالدافع/ الدوافع، للاستعمار إنما هي حزمة متشابكة في وحدة واحدة في التحليل

الأخير، لتؤكد أن علاقة الوطن العربي بالمركز بدأت ولا تزال صراعية. ولا نقصد هنا العودة إلى العصور القديمة بدءا باليونان والرومان والامبرطوريتين البيزنطية والعربية/ الإسلامية والاختراق المتبادل للمتوسط بيننا وبين أوروبا.

سيكون الحديث أكثر دقة وحصرية بالبدء من العصر الحديث، عصر الدولة القومية الأوروبية تحديداً، وهو حديث يشمل الحداثة ويشمل المركزانية الأوروبية بالطبع. لذا، نتحدث عن الصراع في العصور الحديثة وخاصة منذ أن تمكن الغرب من هزيمة الأمة العربية، ولم يعد الصراع سجالاً وتبادلياً من جهة ومنذ أن بدأ الرد العربي بالمشروع النهضوي العربي الذي أُجهض تكراراً وعن سبق إصرار وخطط مسبقة من جهة أخرى.

في هذا الحديث نتجاوز عن تجربة محمد علي في مصر في بدايات القرن الثامن عشر، لنعتبر الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين نقطة البدء حيث جرى احتلال معظم الوطن العربي، وتقسيمه بل اقتسامه بين دول المركز الرأسمالي الأوروبي خاصة. وبدء الدخول الأميركي كشريك ومن ثم كشريك أكبر لاحقاً، ولن نتناول بالقراءة والتحليل هذا الاحتلال والاقتسام كأمور معروفة.

تقوم فرضية هذا البحث على أن التطبيع بدأ منذ اللحظة التي شهدت من جانب أي طرف عربي / طبقة/ نظام حكم/ مفكر...الخ موقفاً ومن ثّمَّ علاقة غير صراعية مع هذا العدو. وبغير هذا الحفر عميقاً في أُسس التطبيع زماناً ومكاناً، سوف يستمر حديثنا عن الأغصان العالية للشجرة وليس عمَّن يُنبت ويُعيد إنبات (تلك الأشجار) وعن الجذور التي تغذي هذه الأغصان أو الثمر المر. إن هذا التقادم على التطبيع، هذا التطبيع العتيق والمتوارث هو الذي يفسر لماذا لا يشعر بمخاطره الكثيرون اليوم.

كانت بداية التطبيع طبقية كمبرادورية على مستويين:

من الطبقات التابعة كتجارية اقطاعية برجوازية جرى تنصيبها

وكمبرادور الإيديولوجيا والتحليل السياسي سواء من اللبراليين أو اليساريين العرب الذين انبهر كل طرف منهما بأوروبا أو بغرب (اليمين أو اليسار)، فكان النقل والامتثال سواء للفكر أو لتحليل الغرب عنا، وهو ما يستحق تسميته الكمبرادورية الفكرية/ الثقافية.

قاد الاستيراد السلعي إلى الاستكانة التنموية وقاد الاستيراد الفكري إلى الاستنامة والبطالة الفكرية، عدم الانتاج الفكري وخاصة النقدي، فكان لا تنمية انتاجية ولا تنمية فكرية نقدية مشتبكة. ليست المشكلة تماماً في استجلاب ما يسد الحاجات، بل في

قرار، وسلوك ما يُعيق انتاج الحاجات والرد فكرياً على المواقف الفكرية الأخرى سواء أُستجلبت بدونية أو اطلعنا عليها بالتضاد أو بالحوار.

لكن البحث، وبعكس السائد والمالوف، لن يبدأ بالسياسي والاقتصادي والعسكري، بل ستكون العُجالة التالية قراءة في الفكر الأبيض النقدي الذي يُفترض، بما هو نقدياً، أن يكون غير استعماري وغير مركزاني، ولكنه كان ولم يتغير إلا القليل! ولأنه هكذا، فهو خطير علينا، كما أن المندهشين به منا هم خطر كذلك لأنهم ناقلات أو خلايا مضروبة. ليس أخطر من التبعية التي يحملها المثقفف والكاتب والمفكر، حينها يغدو نور/ ضوء الأمة معتماً ومصباحها بلا ضوء. كتب ماركس في مناخ مشابه:

"لم يكن الاقتصاد السياسي ثمرة أرضنا، فلقد جاء جاهزاً من انجلترة وفرنسا بصفته صنفاً مستوردا. وظل اساتذتنا تلامذة. وثمة أفضل من هذا. فالتعبير النظري عن مجتمعات أكثر تقدماً استحال بين ايديهم إلى مجموعة من العقائد الجامدة يؤولونها وفقا لاتجاه مجتمع متخلِّف"[1].

مرة ثانية، قد يبدو البدء بتناول التطبيع فكرياً، أو التطبيع الفكري، غريباً ونحن نتحدث عن أمر مادي حياتي يومي وراهن في الوقت نفسه إضافة إلى ان التحليل المادي التاريخي يرد التطورات والظواهر والعلاقات اساساً إلى اساسها المادي. لكن هاجس هذا التناول ربما يُجيز لنا هذا الخروج على المألوف. صحيح أن الناس يعملون معاً ويعيشون معا ويأكلون معا، ولكنهم يتحدثون ويكتبون ويقرؤون معاً بأكثر من اية علاقات أخرى. اللغة وسيلة تفاعل ذهني وعقيدي وتعليمي وتربوي وتحريضي. صحيح أنها لغة الإنسان، نُطق الإنسان، ولكن لا نقول مثلاً "إنسان اللغة"، بل لغة الإنسان بمعنى أنه أنتجها فهي وليدته وبالتالي هي طوعه، ولكن رغم أنها نتاجه إلا أن تأثيرها عليه هائلاً، أو لأنها نتاجه فتأثيرها هائلاً.

واللغة وعاء يحمل الفكرة التي تتمظهر في حاملها اللغوي على شكل ثقافة، نظريات، إيديولوجيا، فن، شعر ونصوص علمية...الخ. ويتجلى تأثير اللغة مجسدة في فكر في كونها تحمل وتحفظ لنا الفكر ما بقيت الإنسانية ومن هنا سحر اللغة "إن من البيان لسحرا" وتزيد سحريته في بقائه، اي عدم استهلاكه فالفكر هو الانتاج الإنساني الذي لا يفنى ولا يُستهلَك.

الفكر قيمة استعمالية في المبتدأ، وقيمة كالمادة لا تفنى. لكنها في علاقات السوق

(1) كارل ماركس، راس المال:نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول، القسم الأول (ص 13)، ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف بيروت، (دون سنة نشر) مع إشارة إلى أن النسخة الفرنسية المعتمدة لهذه الترجمة هي طبعة: 1950 –Editions Sociales Paris

تصبح تبادلية، وهناك تُمتهن، وتوظف بما يطعن طبيعتها الإنسانية، لتغدو غير مؤنسنة. كيف لا، ألا يفرض المستعمر لغته وثقافته وفكره على المستعمَر؟. وفي اللغة كوعاء وحافظة وحاضنة تكون السياسة والإيديولوجيا والفلسفة وعلم الجمال...الخ.

وحدًّا للاستطراد أو الإطالة يهتم هذا الباب من البحث بالفكر الغربي الأبيض الحداثي وما بعد الحداثي كناقلة للتطبيع من المركز إلى المحيط ولا سيما في وطننا.

وخطورة التطبُّع الثقافوي في المحيط بفكر التطبيع.

وليعذرنا من يقرأ هي/ هو بأننا قدَّمنا التطبيع في الفكر على التطبيع في السياسة والسوق وحتى بالقهر والاستعمار والسيطرة علماً بأن الغرب الراسمالي الأبيض دأب ولا يزال على اعتماد جيوشه الثلاثة في حربه الأبدية المنظمة على ما ليس غربياً:

جيش الثقافة والإعلام والفكر (حتى من ينقده الغرب الرأسمالي من الغربيين البيض الراديكاليين) فهم في النهاية يُسوِّقون الهيمنة بأفكار جنون الإنسان وموت الإنسان وعبثية المقاومة والرد.(أنظري/ ر لاحقا ديريدا وفوكو وليوتارد)

وجيش السلاح حين يكون الغزو العسكري ضرورياً (اغتصاب فلسطين وحالة إبادة العراق ومحاولات تدمير لبنان)

وكل هذا تمهيداً لغزو جيش رأس المال بهدف التراكم الذي لا سقف له.

لكن جيش الفكر والإعلام هو الأخطر، لأنه لا يُقتلع بالتحرير بحرب الغُوار شأن الاحتلال العسكري ولا بالسياسة بنيل نصف الاستقلال، ولا يُقنَّن أو يُطرد ويُعاد بصيغ اتفاقات التجارة والتبادل اللامتكافى، بل يبقى في اللاوعي والوعي، ويسهل استيراده وربما وفَّر له تعميم المعلومة والفكرة بالطبع وبالمجان فرصة الحرب الفكرية الدائمة. فهل تسريب الشبكة العنكبوتية من المجمَّع العسكري/ التسليحي الأميركي إلى المجمع المدني ومن ثم إلى العالم كان بهدف إنساني وبريىء؟ هل نجرؤ على إعفاء من نشر هذه الشبكة العنكبوتية من رغبة في الهيمنة عالمياً بتفكيك الإنسانية بالتكنولوجيا إلى أفراد مما مهَّد لتفكيك السرديات الكبرى أو العمل لفك الناس عنها؟ وكأننا نربط هنا بين التفكيكَيْن التكنولوجي والفلسفي/ الاجتماعي، تفكيك كل شيىء إلى اللاهدف وليس لإعادة تركيبه! أم أن أمر التكنولوجيا لم يكن نتاج مؤامرة، بل الإشكالية تكمن في توظيف الناس لها؟

يفتح التطبيع الفكري على الاستشراق الذي لم يقف ببراءة عند خلق الشرق على شاكلة صوَّرها الغرب الراسمالي عنه، كما جادل إدوارد سعيد مُصيباً، وإن كان ذلك التصوير الاستشراقي للشرق لم ينفِ قط، بل أخذ بالاعتبار، بنية الشرق الاجتماعية/ السياسية/

الثقافية/ القووية لأن هذا الاستشراق في التحليل الأخير ليس بغرض الحياد والنزهة النظرية بل هو بدافع التناقض، بل التناقض التناحري الذي لا يتوقف في المجتمعات البشرية في التشكيلات الطبقية. الاستشراق موجه في التحليل الأخير لاقتحام الشرق، لذا لا تكفي الصورة المختلقة المصاغة من منظور المستشرقين، بل يجب فهم الواقع لتحديد الاستراتيجية والآليات والقوة المطلوبة لقهره. ويهمنا هنا التأكيد على أن ما توقف عنده إدوراد سعيد، بل ما رفض أن يتجاوزه، أي رفضه للتعاطي مع الرد أو البديل على الاستشراق. كتب يونج: «...نذكر ان إدوارد سعيد رفض فكر فوكو في النهاية على أساس أن تحليلاته لا تقدم استراتيجية مقاومة. إلا أن استعادة إدوارد سعيد لنسق الفرد تحدُث فقط لتحديد موضع تلك المقاومة داخل شكل وعي النقد الفردي، وهو ما لا يمثل تقدما كبيراً[2]. وإذا كان مثقف فوكو يائسا ومحبطاً لأنه اكتشف أن اعتراضه لم يكن إلا رقصاً في أحضان الوحش «النظام»، فإن مثقف إدوارد سعيد كان حرياً بأن يكون أكثر فعالية وتصدياً على الأقل لأنه يمثِّل المساهمة الكبرى في الاستشراق من جهة، ولأن سعيداً شرقي من جهة ثانية. وفي النهاية جاء مثقف إدوارد سعيد إنسانياً في عالم تحكمه طبقات لا إنسانية، وانتقائياً في عالم يعرف راس المال مصالحه بدقة، ومراوغاً في عالم راس المال المعولم الذي يُعلن مشروعه المحدد في قتل الإنسان[3]! أما هذه الدراسة فتهدف بلورة مشروع أو مقدمات مشروع الرد في تفاصيلها اللاحقة، هي في حدها الأدنى مشتبكة.

لو صح تقديرنا ان الاستشراق قصد فيما قصد التطبيع الفكري، يكون الأخطر هو التطبُّع بفكر التطبيع. الصفحات المقبلة معالجة لظاهرة استعمارية تقوم على تطبيعنا أو تلقيح عقلنا بطبعة من الحداثة وما بعد الحداثة البيضاء (ليس الأوروبية وحسب) المخصصة للآخر، ومن ثم تطبُّعنا بقيامنا باستجلاب أو النسخ «كمبرادوريا- كمبرادور فكري/ نظري» لما وصلت إليه تلك الحداثة وما بعدها، لنُلبسه لعقلنا ومجتمعنا. وإذا كان هناك غربيون يشْكون الحداثة ويحاولون تجاوزها بما بعد الحداثة فذلك لأسباب غير التي ننقد نحن بها هذه الحداثة مما يوجب تبيان لماذا لا نتفق كذلك مع ما بعد الحداثيين الغربيين.

وقد يسأل البعض بمهارة وحرص على وقت القراءة، وما علاقة هذا بالتطبيع؟ والسؤال مشروع بالطبع. والعلاقة هي ما سنحاول الإجابة عليه وتوضيحه بأن

---

(2) انظر روبرت يانج، اساطير بيضاء، ترجمة أحمد محمود، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، مصر 2003:301.

(3) انظر عادل سمارة، اشتباك فكري مع تراث إدوارد سعيد في كنعان العدد 140 كانون ثان 2010 ص 84-140 وخاصة صفحات 112-117. http://kanaanonline.org/ebulletin-ar

ما توصل إليه الفكرين الحداثي وما بعد الحداثي في المجتمعات الرأسمالية البيضاء يدفعنا عبر التابعين العرب الحداثيين وما بعد الحداثيين لنقل مجتمعاتنا قسراً باتجاه تبني ما وصلوا أو توصلوا إليه في المركز الأبيض. وبالتحديد، إيصالنا إلى رفض السرديات، ليست الكبرى فحسب، بل اية سردية ذات أيَّ أفق جماعي أو فوق فردي وهذا ما يتعلق بكيفية تعاطينا مع الغرب اليوم سواء كحداثي أوما بعد حداثي.

وجدلنا هنا لا يتعلق فقط بعدم موائمة هذه التنظيرات الغربية التي سننقدها لمجتمعنا وحسب، بل هي رجعية وتدجِّن بقصد أو تولج تراخ أو رخاوة في الطبقات الشعبية في الغرب بحيث لا تثور وتقتنع بأن لا معنى ولا جدوىً لمقاومة راس المال. بحيث يبدو راس المال كحتميةٍ وقدراً لا مندوحة أن تنخَّ له البشرية!

الحـــــداثة:

ليس هذا البحث في الحداثة أو تحليلها بقدر ما هو مقاربة لمعنى الحداثة وتطبيقها أو تطابق مزاعمها مع استخدامها، بما أن الحداثة صنع إنساني، فإلى اين ذهب بها إنسان وأين صاغها بحيث تذهب بالبشرية؟

استسلم كثيرون لما فرضه الغرب الأبيض بأن الحداثة أوروبية، وبما هي نشاط إنساني، فكأن هؤلاء يُقرُّون مع الغربي الأبيض بأنه هو وجه الإنسانية وباقي الأمم مجرد أغيار أو مشاريع تحوُّل يتشبَّه بالغرب الأبيض، تُخفق أو تعجز عن التحول غالباً. وهذا الزعم وتلك الموافقة والإقرار هي التي أوصلت الغرب إلى الزعم بثقافة واحدة، هي أوروبية مرسملة تدعي الكونية، وما على الغير سوى ان يلحقها، وسوف يعجز عن اللحاق بها، لا لسرعة تطوراتها ومُضيِّها إلى الأمام، بل لأن لدى الغرب ذلك الاعتقاد بأن غير الغربي ليس مؤهلاً لهذا اللحاق[4]، وأن من قد يتمكن من ذلك ليس إلا نخبة في هذا المجتمع أو ذاك. وهذا الاستثناء خطير لأنه أخذ في جريرته كثيراً من مثقفي النخبة الذين توهموا تميُّزهم طالما قبل الغرب بهم ليتمفصلوا تمفصلاً تابعاً للغرب ويتخارجوا بموجبه عن مجتمعاتهم. لكن الغرب لم يكن يريدهم بجواره، بل يريد بقاءهم في مواقعهم كي يشكل هؤلاء المثقفين حالات من البؤر الثقافية المتغربنة والمتخارجة والتي تستورد كل ما صاغه ذلك الغرب عن غيره إلى هذا الغير ليلهث عالم المحيط إلى الأبد لهاث اللحاق ولن يتمكن من ذلك. هي صخرة سيزيف كشغل أبدي لا ينتهي ولا ينتج ولا يصل القمة. وهؤلاء المثقفين هم فريق التطبُّع بالتطبيع وتسويقه.

(4) See Adel Samara Development by Popular Protection vs Development by State Al-Mashriq al_A'amil for Cultural and Development Studies Ramallah 2005.

هل الحداثة أوروبية غربية؟ بمعنى أن شرق اوروبا هم «فلاّحو» أوروبا، القنانة الثانية كما كتب مفكرون ألمان، أو أننا نعاصر اليوم الحداثة الأوروبية في عصر تهيمن فيه أوروبا ومن ثم بقية الغرب اي المستوطنات الأوروبية الغربية البيضاء على العالم كنهضة، بما تعنيه النهضة في مختلف مستويات الحياة وخاصة التطور الصناعي والانتاج المادي، ومن ثم كسياسة وفكر؟.

إذا حصرنا تعريف الحداثة في اعتماد العقل بدل الغيبيات وفصل المؤسسة القومية المدنية والتنظيم السياسي للدولة القومية (لاحظ، الدولة القومية، لأوروبا القرن التاسع عشر وليس لكل العالم) عن المؤسسة الدينية، بكلمة أخرى العلمانية، واعتبار التاريخ علماً بما هو صنع الإنسان العامل/ الواعي وسجل تجاربه يمكن دراسته واستنباط النتائج منه لإضاءة القادم كتثبيت لحقيقة أن الإنسان يصنع تاريخ، اي كما تجاوز ماركس سابقه فيكو، وأن هذه القفزات الضخمة بدأت في أوروبا، واعتماد حكومة القانون وأصالة الإنسان أي أنسنة المجتمع والطبيعة وأخيراً وليس آخراً اعتماد الوضعية بوصفها البنية المنهجية للحداثة، وبان الحداثة بكلمة هي حقيقة تاريخية ثقافية. فيمكننا القول بناء على هذا التوصيف إن الحداثة أوروبية! وإذا نسبنا الماركسية إلى أوروبا حصراً، نكون قد وقفنا أمام خيارين:

إما القول أن الحداثة أوروبية

أو القول إن حداثة هذا العصر أوروبية.

وقبل أن نقول قولاً محدداً لا بد من إثارة سؤال هو: بأي وجه ذهبت أوروبا بحداثتها إلى العالم؟ وهل أخذت معها حداثتها أم طبعة خاصة بالأمم الأخرى هي الوجه الدموي للحداثة؟ فهل الحداثة الأوروبية استقطابية بالمقصد والهدف؟ لا إجابة غير هذه بعد.

من المفيد التمييز هنا بين ثلاثة مصطلحات نضطر أحيانا إلى الخلط بينها مما يشوش على لزوم الوضوح الفكري ومن ثم منهجية المقاربة والتحليل، وهي الحداثة Modernity واساس الحداثة أي التحديث Modernization وتمفصلها في الفن والأدب والثقافة Modernism والتي بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر وازدهرت في القرن العشرين وهي في جوهرها رفض للحداثة وتسفيه لها بالمجمل وهي حنين لماض رومانسي لم يوجد حقا لمواجهة الحداثة والتاريخ الواقع الحديث. وهناك ممن يرفضون الحداثة جناح يساري يرفضها على أرضية رفضه للراسمالية مثل بيرتولد بريخت وبيكاسو وشارلي شابلن. تهمنا الإشارة هنا إلى أن رافضي الحداثة هؤلاء يرفضونها بناء على

رؤيتهم للمجتمع الأوروبي بمعنى جوهر ومبررات والأفكار الناتجة عن هذا الرفض هي مركزانية أوروبية، وليس بالضرورة إذن أن تستحق بأن تُتبنى في مناطق أخرى ، تشكيلات اخرى، من العالم. هذا إلى جانب رافضي الحداثة باتجاه العدم (انظر لاحقاً).

تبقى الموديرنايزيشن[5] Modernization وهي كثيراً ما يتم الخلط بينها وبين الموديرنيزم أي التحديث كحركة فنية أدبية...كما اشرنا. لأن حصر البحث في الحداثة والتحديث بمعزل عن الموديرنايزيشن يُبعد القارىء عن الأسس الواجب توفرها لفهم الإثنتين الأولين لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن الحداثة هي حقيقة تاريخية ثقافية. وهذا يفتح على النقاش الرئيسي طالما هي تاريخية. اي ان الحداثة وليدة تطورات تاريخية مادية على الأرض وأن حضورها الثقافي ليس من السماء وليس منفصلا عن تطورات الواقع مما يوجب وصف هذا الواقع الذي ولّدها من جهة، وهو الواقع الذي رفضته الموديرنيزم من جهة ثانية.

ولعل من أوضح ما كتبه ماركس في هذا الصدد أن "العلاقات القانونية" و "الأشكال السياسية" هي ابعد ما تكون عن كونها عوامل مستقلة ذاتياً للتغيير التاريخي. وأنها تتوقف على "الشروط المادية للحياة" ولا تملك اي تأثير عملي فيها.

الحداثة اعتماد العقل، شغل العقل ونتاجه في الفكر، فلسفة سياسية اجتماعية. لكنها لا تنبت خارج التحديث، خارج الواقع المادي المعاش الذي لا بد أن يؤثر فيها. وحتى القول بأن الحداثة هي اعتماد العقل أو السماح بانطلاقته إلى آفاق مفتوحة متخارجاً على تقييد الدين، لكن هذا يعني في الوقت نفسه الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية إلى أخرى بما يحوي ذلك من جدل التمفصل/ صراع Articulation /contradiction بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية التي حملت على اكتافها الفكر السياسي الحداثي الذي انحاز لمناخ ولادته، اي تقهقر الإقطاع.

هل تطور قوى الانتاج الجديدة، سواء التي نقلت وانتقلت من الإقطاع إلى الراسمالية أو في اية مرحلة تاريخية أخرى، هو الذي يولد اشكال الانتاج الاجتماعية الجديدة؟ أم أن ظهور اشكال انتاج اجتماعية جديدة وتطورها هما اللذان يحدثان تطورا في القوى المنتجة الجديدة؟ هذا جدل مستدام. وبشكل عام لا تتطور القوى المنتجة،

(5) في مقالتي في مجلة كنعان العدد ،137 في الحداثة، ما بعدها، التفكير النقدي، فعل الاشتباك، وملاحظات لأوراق ورشة مركز بيسان موقع بيسان http: / /www.bisan.org /publications_main.php?id=18 : (20-2-2009). لم أفصِّل في العلاقة والتفارق بين الحداثة والتحديث بالمفهوم الاقتصادي وخاصة الراسمالي لأنني افترضت أن العلاقة الضرورية بينهما معطاة ومفهومة مناً وهي علاقة ثيقة والأساس المادي مؤسس للحداثة كفكر وسياسة وثقافة...الخ. لذا وجدت وجوب توضيح الفارق بين الثلاثي: Modernity Modernization Modernism.

مادية كانت أو روحية بذاتها وانما في سياق تاريخي محدد ولأسباب اجتماعية ، مهما كانت طبيعتها. ما يعنينا تبيانه هنا أن نمط الانتاج الراسمالي الذي هو شكل انتاج سلعي اكثر تطورا، يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والنقد، وإن لم يكن أول شكل انتاج يقوم عليهما، وتستخدم وسائل الانتاج هذه بصفتها راسمالاً، أي لإنتاج فائض القيمة لما استثمر في البداية في عملية الانتاج، وفائض القيمة هذا يؤدي إلى اشكال مختلفة من الربح الراسمالي، ولا يتحقق فائض القيمة إلا من خلال العمل واستغلال الراسمالي للعامل المأجور الذي يبيع قوة عمله.

تاريخياً فالحداثة الأوروبية نتيجة أو وليدةً ثقافيةً لعصر النهضة. وهذا يفتح على الحداثة (موديرنتي) في علاقتها بالتحديث (موديرنايزيشن) المرتبطة ببزوغ وتطور الراسمالية. عصر النهضة هو تطور اقتصادي اجتماعي ثقافي، هو إرساء اسس مادية لمجتمع جديد تجاوز الإقطاع ومن هنا فإن الموديرنايزيشن ولدت الحداثة وحتى حين يتم تجاوز الحداثة تبقى الموديرنايزيشن (بمعنى التطور العلمي التقني مستمرة) لذا، بدأ الحديث في حقبة العولمة عن اقتصاد المعلومات والاقتصاد الجديد...الخ. وهذا يطرح سؤالاً لا بد من التعرض له لاحقاً، هل جرى نقلاً سهلاً للموديرنازيشن من المركز الأبيض إلى المحيط متعدد الألوان؟

إن المجادلة المقصودة هنا هي تثبيت حقيقة أن الموديرنايزيشن هي التي تكمن وراء الحداثة وإن الحداثة لم تكن ابداً خلقاً ذهنياً إنسانياً بحتاً (أو وضعياً دون اساس مادي دون أسس مادية). وعليه، فإن مختلف مراحل التاريخ البشري قد مرت وساهمت في الموديرنايزيشن، وأن الحداثة الأوروبية الحالية هي طبعة من الحداثة تولدت عن نقلة نوعية في الموديرنايزيشن في أوروبا بما هي حلقة مميزة في الموديرنايزيشن الإنسانية الشاملة.

لكن أوروبا هذه، وقد حظيت بنهضتها في حقبة من التاريخ لم يكن فيها مركز يعيقها فقد وجدت فرصة التطور الأوسع، إلا أنها بالمقابل تحولت إلى مركز يحتجز تطور الأخريات ومن هنا كان وجه حداثتها ليس مُقصِّرا في اوربا نفسها عما تعهد به وتصدى له، بل كان تدميرياً خارج أوروبا، حيث أرسلت إلى الألوان/ الأعراق الأخرى الاستعمار واحتجاز التطور وساعدت على توليد الكمبرادور الذي يؤدي في وطنه الدور الذي كانت تقوم به جيوشها هناك. وهكذا، يصبح من المنطقي قلب العبارة التنموية المألوفة: "لا يابان بعد اليابان" بمعنى أن اليابان سبقت بما حصلت عليه من تطور، لتصبح العبارة ذات معنى آخر: "لا اوروبا بعد اوروبا" بمعنى أن أوروبا أغلقت باب تطور الآخرين بعد أن افلتت

اليابان من أنيابها. وسنبين أن ما بعد الحداثة في اوروبا، في نقدها للحداثة وتفسيراتها أتت لتصدر إلى المحيط (إلى الألوان والأعراق الأخرى) ما يقود، في حالة تبنيه لأفكار ما بعد الحداثيين، يقود إلى لحاق المحيط بالمركز لحاقاً مضيَّعاً. وهذه خطورة التطبيع مع ما بعد الحداثة.

ولكن عوداً إلى اصل الحداثة، ألم تتقهقر إيديولوجيا تشكيلات اخرى في التاريخ بمعزل عن معيقات الأديان؟ هل الانتقال من انواع المشاعيات إلى العبودية حالة من الحداثة رغم أنها شهدت مأساة هيمنة الملكية الخاصة؟ هل انتقال البشرية من الالتقاط والرعي إلى الزراعة حداثة؟ أم لأن العبودية هي امتهان للإنسان، والزراعة وحتى التصنيع الأولي اتسمت بالاستغلال، فلا يجوز لنا تسميتها حداثة، بل قد يراها البعض رِدّةً إلى الوراء؟ أم هي مقتضيات، اقصد العبودية مقتضيات التطور؟

ولكن، ألم تحمل الحداثة الأوروبية التي سُمِّيت حداثة خطرين كبيرين على الإنسانية أثبتا خللها رغم إيجابيتها:

ألم تتعايش الحداثة الأوروبية، بما هي لبرالية، مع الراسمالية، بل هي وليدتها، وتحديداً مع جوهرها الملكية الخاصة في أفظع/ أعلى درجات الاستغلال المتمثلة في فائض القيمة النسبي؟ (لاحظ ان فرقة يسار الموديرنيزم ترفض الحداثة على أرضية رفض الراسمالية فهل هذا يعني ان الماركسية حداثة أوروبية- لهذا إجابة لاحقة) لا بل تعانق هذا الاستغلال مع هيمنة الإيديولوجيا اللبرالية وإيديولوجيا السوق وتفاخر المواطن هناك بأنه الأكثر حرية لفرط ما نخرته الهيمنة، وفقد تماسكه وانتمائه لمشروع الهمينة الشعبية، أو مشروع الهيمنة المقاومة.

ألم تحمل هذه الحداثة إلَى المحيط ما يعاكس ويناقض قيمها التي تتفاخر بها: الاستعمار، الاستغلال بل النهب، القتل المفتوح التحالف مع البنى السياسية ما قبل الراسمالية وتثبيتها، الشيوخ، والإقطاع، العسكري والتقليدي، وتصدير الاستعمار الإيجابي...الخ.

إذا كانت الديمقراطية من تمفصلات الحداثة، فهل هي أوروبية، أم هناك طبعة أوروبية؟ ماذا يقول العرب ناسخو الحداثة الأوروبية في ديمقراطية المشاعيات؟ وديمقراطية اثينا التي ثبت أنها ليست أوروبية وبأن الفلسفة اليونانية أخذت اسسها عن مصر القديمة.

إذا جاز لنا التأسيس بأن الحداثة والموديرنازيشن لا ينفصلان ولا يُقرأ أحدهما بمعزل عن الآخر وأن الثانية مناخ ولادة الأولى، فإن الحداثة حالة إنسانية عالمية،

حلقات، راية، تنقلها أمة أو حضارة إلى أخرى وأن الحداثة هي قلق الإنسان على وجوده مندفعاً في هذا لتحقيق السرمدية، وعبر هذه المسيرة انتقلت المجتمعات والأمم بفعلها في الطبيعة وتطبيق نتائج الفعل على الحياة والعقل منتقلة من حقبة إلى أخرى. هذا ما يسمح بالقول بأن الانتاج الفلسفي القديم حداثة، وفكر الحكماء حداثة، وهي جميعها محاولات النهوض بالإنسان لتجاوز القائم والمستقر عبر قلق لا ينتهي. وكذلك فإن تجاوز المشاعية حداثة وتجاوز الإقطاع حداثة، واختراع الأحرف والأرقام حداثة.

ثم ماذا عن الأمم التي لم تُعايش رسائل دينية سماوية؟ أليس انتاج أديانها الأرضية حداثة؟ وهل كان تطورها مستحيلاً لولا تلقيحها بالحداثة الأوروبية بما حملته من فعل دموي، عقلانية الدم؟ ليس هنا مجال مناقشة الاحتمالات الثلاث المقطوعة بفعل الغزو الخارجي في التاريخ للانتقال إلى الراسمالية أو تجاوز التشكيلات الماقبل راسمالية:

انتقال العرب قبيل دمار بغداد، (غزو المغول وغيرهم لاحقاً).

وانتقال الهند (الغزو الأوروبي الأبيض)

وانتقال الصين (الغزو الأوروبي الأبيض)

المقصود بهذا التقوُّل هو الإقدام على مغامرة مرفوضة من قبل الكثيرين وهي عدم الفصل بين الحداثة والموديرنايزيشن، او بين الانتاج المعرفي وبين التطور الانتاجي المادي للبشرية، القاعدة الانتاجية. بل أبعد من ذلك، اي الزعم بجدلية الحداثة والتحديث، وبترجمة أخرى، جدل العمل الانتاجي، الانتاج المادي والانتاج المعرفي، النظري الفلسفي بما هو قائم اساساً على العامل المادي. وبغير هذا المدخل يبقى الحديث عن بُنى فوقية تهويماً في اللامحسوس مما يحررها/ يحرمها من اية قيود تطبيقية.

هل كان سيظهر الحداثيون الأوروبيون قبيل التطور التقني، القاعدة الصناعية أو على الأقل تحول التجارة إلى الصناعة؟ ودور التجارة بعيدة المدى في توفير التراكم الأولي لراس المال الذي قاد إلى الاستثمار في الصناعة، في علم الصناعة تقنياً/ تكنولوجياً؟ وهل كان للفلاحين ان يهربوا من القنانة إلى العمل المأجور لولا التنوير الذي وفرته حاجة المعمل لعامل مأجور بحقوق معينة؟ أليس العمل المأجور حداثة مقارنة بالقنانة[6]؟

إذا كانت الحداثة بنضجها مرتبطة بالقرن التاسع عشر في أوروبا، وكذلك الماركسية، فالثورة الصناعية في بريطانيا سبقتهما كتحديث بلا موارية. وفي حالة المجادلة بان الحداثة سبقت القرن التاسع عشر، وهذا صحيح، فمن الذي بوسعه وضع

(6) The Transition from Feudalism to Capitalism Paul Sweezy and others Verso 1976

تاريخ لها؟ وكذلك من بوسعه معرفة وتحديد «يوم» ميلاد الثورة الصناعية؟ إن ما تعرفه الإنسانية أن تواشجاً وتوازيا جدليا قد حصل بينهما. أما الثورة الفرنسية فكانت التعبير الثقافي الاجتماعي السياسي الحرياتي لأفكار البرجوازية عن استقبال المناخ الصناعي الذي ولدته الثورة الصناعية.

هل كان يمكن للعقل تجاوز الكنيسة لو لم تتجاوز البرجوازية الإقطاع؟ هل كان التصنيع يسير في عالم والفلسفة في عالم آخر؟ وهل هذا شأن الإنسانية في مسيرها ومصيرها؟

الماركسية ...حداثة:

يرى المابعديون أن الماركسية بتبنيها العامل الاقتصادي وليس المادي (برأيهم وقراءتهم) عاملا محددا وموجها يمكن إدراجها هي كذلك ضمن فلسفات ما بعد الحداثة، لأنها شرطت السلوك الإنساني وتفكيره بشروط خارجة عنه. ليس هذا الحديث خصيصاً للماركسية او الدفاع عنها، ولكنه في الوقت نفسه اعتماد التحليل المادي التاريخي لقراءة التاريخ كأحداث يأتِ الإنسان ضمنها بل هو صانعها. لذلك علينا محاذرة المداخل التي تُؤقصد ماركس بقصدٍ، بهدف تعظيم التفكيكية بما هي مرتكزة على السياسي (السلطة، القوة، التلاعب) حيث تهدف إلى تفريغ الماركسية من محتواها السياسي وتفريغ المجتمع الإنساني من دافعيته النضالية للتغيير بحثا عن الحرية كشرط أول لإنسانية الإنسان، هي قدرة وصفية بليغة للواقع وقدرة تفريغية تعبيرية للإنسان عن توقه للحرية توقاً يتبلور/ يتجلى في حركة/ صراع.

لعله من قبيل اختلاط التفكير معالجة الحداثة على اسس التقسيم الجغرافي أو العرقي. فالحداثة سيرورة إبداع تاريخي لا تتعلق بفواصل الحدود والأعراق. كما ان كل فلسفة تقدمية هي مشروع حداثي. وهذا يكتنف الماركسية التي من السذاجة أو التشويه المقصود اي العداء الفكري والطبقي حصرها في ماركسية ماركس، الذي لم يُسمِّ نفسه ماركسياً انسجاماً مع قانون التحول الذي رأى هو نفسه، بأنه يشمل فلسفته. وبالطبع يأخذ عليه كثيرون بأنه لم يكن منتمياً لما أنتج، وهذا تقييم سطحي بدرجة الضحالة الصحافية، ولو تمسك نرجسياً بما أنتج لأدين بأنه ذاتي وفرداني. ومع ذلك هذا متروك للتاريخ.

قد يصح تعريف الماركسية بأنها من ماركس وحتى آخر لحظة نتحدث فيها، أو يتحدث فيها اي شخص شيوعي أو اشتراكي عادي أو مفكر هي الماركسية، وهذا

توصيف ينطبق على مختلف الفلسفات والعلوم الاجتماعية التي عاشت بعد رحيل مؤسسها وليست ما كتب ماركس وحسب. وربما هذه إشكالية الماركسية مع مضاديها من فلسفات ومفكرين ذوي تيارات برجوازية صغيرة أو لبرالية، أو مواقف فردانية تخشى الانغماس في العمل الشعبي، لأنها ترفض «التنازل» للتحدث بلغتهم وخطابهم، أو لأنها تخشى على جِلدها سياط الطبقات الحاكمة من زنازين الاعتقال وحتى المحاصرة الوظيفية، او حتى تضاؤل فرص العيش الرغيد.

ما يهمنا هنا أن الماركسية هي مدرسة ، فلسفة علم الاجتماع المادي التاريخي الذي يشتبك مع علم الاجتماع البرجوازي، اشتباكاً حداثياً من الطرفين وبينهما. لذا، فإن نقد الفكر المتماسك يغنيه جداً كي لا يتحول مريدوه وحواريوه ومناضلوه إلى حالات من التكلُّس العقيدي والانغلاق المعرفي.

لعل أعلى حداثة للماركسية، ولا شك للهيجلية ايضاً، هي في تأصيل الماركسية لمفهوم التاريخ، الفهم المادي للتاريخ، بصرف النظر عن اختلاف الديالتكيك بينهما (المادي والمثالي) وهو الذي ولَّد فيها الثنائية المتفاعلة دوماً كنار الأبدية: المادي (الاقتصاد السياسي) والثقافي (الروحي والمثالي) كوليد للأول. ومن هنا إشكالية الماركسيين الذين بدؤوا ثقافويين مما أوجب مغادرتهم للاقتصاد السياسي ومنه لمغادرة الماركسية، والانتهاء إلى البطولة الفكرية الثقافية الفردانية.

لعل الاشتباك الأشد في مسيرة الماركسية هو في التعارك مع مختلف الحداثات الأخرى، وهذا انسجام مع الحداثة تاريخيا بما هي لحظة اشتباك ومنذ لحظة الوجود الأولى. وإذا كان لنا ان نصف الماركسية بأنها تاريخية، فمن هذا الباب بالذات ، أي من باب الاشتباك من أجل هدف مستدام يتطور بتطور متطلبات الواقع الاجتماعي الإنساني.

ومن هنا، فاشتباك الآخرين معها يمكن ردَّه في غالب الأحيان إلى التضاد معها طالما أن كثيرا من الفلسفات والخطاب ليست تغييرية ولا تثويرية بل باحثة عن موقع في النظام السائد والتيار المهيمن وتحسين الموقع فيه ودفعه للإصلاح ليس أبعد. وهنا نصل إلى نقطة حاسمة وهي كيف يتعامل الثوري المشتبك مع التحديات؟ كيف تمكن الإنسان في صراعه من أجل البقاء من تدجين الحصان وليس قتله؟ وما نقصده تحديداً كيف يتمكن هؤلاء الثوريون من استثمار النقد والهجوم، ولا سيما الحارق منه لزيادة فتح وعيهم ورؤيتهم للحياة وليس لمنع الآخر من النقد والهجوم؟ فالرد القمعي لن يقود إلا إلى إعاقة الحداثة المتصلة للفكر والقوى الاجتماعية التي تحمله. لا بد أن تكون هناك

حكمة وراء توجيه نقد من هنا أو هناك. فلتتم قراءة هذه الحكمة إذا كانت هناك قدرة على الإحاطة بالواقع والتمكن من المعتقد، والمحبة للناس.

النظريات بالنسبة لما بعد الحداثة مجرد سرديات بوسع الفرد اختيار الأنفع له وعندئذٍ تصبح الأحكام الأخلاقية مسائل تفضيل شخصي مما يحرمنا من اية ارضية موضوعية لتاييد او شجب اية ممارسة ثقافية محددة. وكما يرى الكثير من النقاد فإن ما بعد الحداثة تُلغي امكانية الاستمرار في اي نوع من النقد في عصرنا. وهي ترفض اي تأسيس ثابت للقيم وتتغاضى من حيث المبدأ عن اكثر الممارسات السياسية قمعا ورجعية.

وبعيداً عن الماركسية العلمية الثورية، هل البريسترويكا ما بعد حداثية؟ وإن كانت كذلك، ما النتيجة؟ أليست نقلاً من الضبط إلى الضياع وانتصار السوق المافيوي!

إن انهيار ما يسمى بالكلانية الاشتراكية قد فتح الباب ليوتوبيا الاختلال اللامتناهي الذي دعى اليه دعاة ما بعد الحداثة في هجماتهم المخصصة ضد الماركسية في الغرب خاصة وضد أتباع القومية في المحيط. وبدل ان تظهر في اعقاب الاشتراكية سردية الحرية الاشتراكية للطبقات الشعبية حل مجتمع السوق الراسمالي الغربي محل كل اختلاف. فهيمنت كلانية السوق، وهي كلانية كواقع مادي وهوياتية فردية مظهرياً، يتخيل كل فرد أنه يعيش حراً بينما يغرق في عبودية السوق، بمعنى ليس عدم استقوائه على خرقها فحسب بل على وعيها وتحليلها.

ما بعد الحداثة:

بات مألوفاً ومعروفاً أنّ الحداثة – والماركسية أهم أعلام الفكر الحداثي– هي لجوء إلى العقل في أمور الإنسان الأرضية، ودعوة للعلمانية أي لفصل المؤسسات الدينية عن التنظيم السياسي للدولة القومية، واعتبار التاريخ عِلماً يمكن دراسته واستنباط النتائج منه، وهي تتعرّض للهجوم منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي من قبل المدرسة المابعد حداثوية الثالثة، كما اشرنا أعلاه، والتي بدأها الفيلسوف الفرنسي ليوتار وهي ترفض أي سردية شمولية للتاريخ، بحجة أنّ أي سردية مطلقة للتاريخ تخفي أهدافاً أيديولوجيةً. وبما أنّ كلّ الأيديولوجيات تتماثل في انعدام «براءة «أطروحاتها، يرفض الأوروبي كل تلك السرديات إلاّ بكونها ممكّنات روائية متساوية. لكن هذه المدرسة هي أخطر على التاريخ الإنساني لأنها في رفضها للسرديات تستسلم للسوق، فهي تشرح وتفصل وتنتقد لكنها لا تعمل ولا تنصح بالعمل على مقارعة وإسقاط الراسمالية، وربما يغطيها في سلبيتها هذه

كونها تهيم في عالم الأدب ليصبح صنع التاريخ رواية لا عمل وانتاج وصراع إنساني.

هل يصح القول أن خطاب ما بعد الحداثة موجه لتدمير الموضوعية، بشقيها المثالي والمادي وخطها التاريخي بدءاً من موضوعية أفلاطون المثالية وحتى مثالية هيغل المطلقة وصولاً إلى تاريخية ماركس، أي تدمير الموضوعية في نظرية المعرفة؟ وإن صح هذا، فهل تعرف ما بعد الحداثة اين ستصل؟ هل ستصل إلى إنسان أخير مريض ومجنون لكنه ممتلىء بالشعور انه متمرد؟ ، وهل كان قلقها إلى اين ستصل، أم كانت مثابة مدرسة في القلق بلا حدود، قلق لمجرد القلق أي بلا مشروع؟ وأين يصل القلق بالإنسان إن لم يأخذه الإنسان ويوظفه في مشروع؟ . هذا إذا كانت مدرسة واحدة أو إذا كان دُعاتها معنيين بمشروع جماعي أو بمجرد مشروع أصلاً، وإلا يكون القلق وهو أمر طبيعي، بنهاياتٍ مفتوحة، دون أن يتولد منه مشروع جماعي إنساني عملي، اي غير إحالي غيبي. ولكن تجدر الإشارة إلى أن ما بعد الحداثة لا تعني فقط مهاجمة الحداثة بل تعني نقدها واستمرارها كذلك.

هناك تناولات وقراءات عديدة لما بعد الحداثة، قد يكمن تقصيرها في عدم الإشارة إلى انها قصدت حصراً تناول الحداثة في علاقةٍ ما لها، مثل التصور الذي يربط فلسفة موت الإنسان بالمذهب البنيوي تحديدا، بينما الصائب هو أنه توجه عام هيمن على الفكر ما بعد الحداثي وليس فقط على المذهب البنيوي وحده، فالخاصية الأساسية التي تميز مشروع ما بعد الحداثة هي نفي الكائن الإنساني وأبعد، نفي الفاعل الإنساني، وفي أحسن الأحوال نصحه، بل إغوائه، بالاستسلام السياسي! وهذا الاستسلام أخطر على المحيط منه على شعوب المركز، هذا تطبيعٍ المحيط بان يبقى ضمن السوق كمنفذ لتصريف منتجات المركز، وفي حالتنا لتبقى سوقاً لمنتجات الكيان والمركز. هذا تحديداً ما يُغرينا بالحديث عن ما بعد الحداثة في كتاب عن التطبيع.

ليس الهدف هنا تقديم تعريف لما بعد الحداثة ولا لغيرها، وإنما عرض بعض تلك التعريفات وتناول بعضاً من أطروحات مؤسسيها، وضمن ذلك محاولة نقدية لها في النهاية وخاصة من باب تأثيرها على بلداننا.

ينطلق أحد التعريفات الماركسية للحداثة، كاريل، «... من وصف النظرية الاجتماعية لما بعد الحداثة بعمل اولئك المنظرين الذين يعتقدون بأنه في نهاية القرن العشرين، فإن السياسة يمكن ان توجد فقط في او ضمن الهويات، المفككة، المنقسمة، المتنازعة والتي بوسع الأفراد من خلالها تفهم او استيعاب انفسهم، وبأن التشابه الوحيد بين هذه الجماعات هو نضالها- من مواقع مختلفة جدا وبانعزال أحدها عن الآخر- في

مواجهة او ضد موضوع غير محدد المعالم او معرف بشكل ضبابي هو السلطة»[7]. ...كما أستخدم التشخيص لأشير الى اشكال من النظرية النقدية التي ترتكز على تأكيدات غير نقدية على التشكيل المتنقل الاستطرادي ل «واقع» كمدخل وضعي لمفهوم «الاختلاف» وكتقصير واضح عن الاهتمام بسياق الراسمالية متعدية الجنسيات وتموضعها في عملية الانتاج»[8]. ولكن، هل الموضوع الذي «تناضل» ضده ضبابياً أم ان نضالها ضبابياً؟ إن وُجد هذا «النضال» خارج أو إذا تجاوز دائرة الثقافة واللغة. فإننا نعتقد أن العدو ليس ضبابياً، بل إن عرضه هو الضبابي. فالسلطة هي ملموس طبقي اجتماعي وإمكانات مادية وحضور اقتصادي وتراكم واستغلال لا حدود ولا حادَّ له.

لعل الأمر العام هنا ، والذي سنشير إليه في أكثر من موضع، أن السلطة نفسها، وإن كانت ضبابية بالتحديد المادي كما يزعمون، لكنها بالمقابل عالية التنظيم، محكمة التنظيم، مسلحة التنظيم، وأن أجهزتها تعمل بشكل متناغم تماماً، وعليه، إذا لم يكن دورنا شطبها، فلا اقل من أن يكون تفكيك مفاصلها. هذه السلطة التي تعامل معها نيجري وهاردت بخفَّة قادتهما إلى عدم رؤية جوهرها الطبقي الاستغلالي. لينقلا تعريف وتحديد وإعلاء دور الدولة عند هيجل ليُطبَّق على الامبراطورية الأميركية (أنظري/ ر لاحقا)

واضح أن مدخل كاريل، وإن طرح تعريفاً لما بعد الحداثة، إلا أنها حصرت معالجتها أو نقدها لها في مستوى معين. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن كاريل وإن التقطت تجاهل المابعد حداثيين لسياق الراسمالية متعدية الجنسيات، فإنها لم تلتقط العلاقة التحتية بين العولمة، والتي تشكل هذه الشركات وجهها الدولي، وبين الهويات المفككة والمتنازعة وحتى التركيز المحموم على الهويات مما فتح المجال لرقص الشياطين في بلدان المحيط كي تزعم كل فئة أو إثنية أنها أمة لها حق الانفصال، وكان طباق هذين الطرفين بروز موجة القومية الثالثة على صعيد عالمي اي القوميات التي انعشتها الرأسمالية المعولمة كي تفكك ما أمكنها من الأمم والدول التي لم تتدجن ضمن النظام الراسمالي العالمي، أو التي للعولمة مصلحة في نهبها وتأبيد تخلفها كالأمة العربية[9]. فلا بد للمستوى الثقافي في الهيمنة أن يوظَّف لخدمة محركه أي مستوى الاقتصاد السياسي.

(7) Foucoult Michael in Discipline and Punich London Allan Line 1977:216

(8) –Caril A. Stabile Feminism Without Guarantees: The Misalliances missed Alliances of Pos modernist Social Theory in Marxism in the Post Modern Age: Confronting the New World Order ed by Antonio Calari Stephen Cullenberg and carol Biewener Guillford 1995:283

(9) فيما يخص الموجات القومية الثلاث، بخلاف الزعم الأوروبي الحداثي بأن عصر القوميات لكل العالم هو القرن التاسع عشر في أروبا، انظر عادل سمارة،
Beyond Del–Linking: development by Popular Protection vs Development by State Al–Mashriq–Al–A>amil for Cultural and development studies Ramallah 2005 Ch 4

وماذا يضير الشركات متعدية الجنسية بما هي امبراطوريات قائمة بذاتها إذا ما اعترضت عليها الهويات المتصاغرة قومياً!

هنا يكمن لغم التطبيع. فكلما كانت الهويات أقل شأناً كلما كانت أكثر تبعيةً وأقل مقاومة. فالقطر الصغير أميل للتطبيع من الكبير، والثقافة المجزوءة أكثر جهوزية للتطبيع من الثقافة المكتملة، والطبقة غير المسيَّسة أميل للتطبيع من المبلوَر وعيها السياسي، والبرجوازية الريعية أو الطفيلية أميل وأعشق للتطبيع من البرجوازية الانتاجية، وفي النهاية المثقف الفرد، نصف المثقف والمثقف المزيف «برأي بريجنسكي» أميل للتطبيع من المثقف المشتبك، الفرد اللامنتمي المفتقر لشعور الانتماء والبذل. نصف المثقف يلجأ للقول:» أنا حر»، والمشتبك يقول له: نعم، ولكن في حدود جسدك وليس على حساب الوطن!

في هذا الصدد، وبعيداً عن المفكرين الأفراد الفوضويين والعدميين والمتمردين بلا حدود من مدرسة/ مدارس ما بعد الحداثة، فإن :

«زبجنيو بريجنسكي كان نبي ما بعد الحداثة السياسي بدعوته إلى عدم التضبيط وإلى قيام المركز باستهداف ثلاث فئات في المحيط هم فئة المثقفين (بمن فيهم المثقفين المزيفين) والجماهير، والقوميين»[10]. بينما كان ملتون فريدمان نبي ما بعد الحداثة الاقتصادي ولا سيما فيما يخص تصفية اقتصادات الدول التي كانت مضادة للرأسمالية بأوسع عنف ممكن. وبهذا المعنى يكون بريجنسكي وفريدمان استمراراً، من حيث العنف والتخريب، للحداثة التي برأي ناقديها ما بعد الحداثيين في الأدب والفلسفة، لدورها في عدم تجاوز البربرية. هل يعني هذا تداخل الإثنتين، لم لا! في هذا المستوى، ماذا عن التحليل النفسي، لسغموند فرويد حيث نجده يقدم تصورا عن الكائن الإنساني وعن جهازه النفسي ينتهي إلى إلغائه، حيث يجعله خاضعا لاشتراطات "ألهُوَ" ومحكوماً بمحددات لاشعورية. وهكذا يخلص التحليل النفسي إلى نفي الحرية والإرادة عن الكائن الإنساني، ويحيله إلى كائن مسير بفعل اللاشعور ودوافع "الهو" الغريزية. هل يعني هذا ان فرويد هو من المبكرين لما بعد الحداثة؟.

والتعرُّض هنا لما بعد الحداثة مقصود به تناول مستواها السلبي والضار بالعالم الثالث أي الذي يفتح على اليأس والتطبيع وليس المقصود هنا الدخول العميق في فكرها أو افكارها.

في مواجهة الحداثة ابرز المابعديون الثقافة والهويات تناتج الهويات والمبالغة

(10) See Qassoum Mufid Manipulation on the World Scale PhD 2004 unpublished thesis

في ذلك وصولاً إلى تفكيك أكثر. والهويات هي في الأساس تناسل إثني وتنسيل إثني مقصود بما يفكك المجتمعات الكبرى إلى اقليات متصارعة لكل اقلية تركيبها وتراتبها الطبقي الذي يُقصد به وجود مصالح للفئات العليا مرتبطة بالحتم بالمركز الإمبريالي مما يؤكد التبعية من جهة، ويُبعد الصراع الطبقي وحتى النضال الوطني من جهة ثانية وكلا الأمرين في خدمة النظام الرأسمالي العالمي في مواجهة الاشتراكية.

رفض المابعديون الحداثة لأنها عجزت عن خلق مجتمعات أوروبية لا تتذابح! لكن معظم المابعديين تجاوزوا عن قراءة نقدية للراسمالية كنظام استغلال معمق من جهة وتلاعبي في الوعي من جهة ثانية مما يخدم الاستغلال، أي رفضوا قراءة الراسمالية على اساس الاقتصاد السياسي، وعجزوا عن قراءة الرأسمالية في علاقاتها الخارجية أي سياساتها في حقبتي الإمبريالية والعولمة، وبالتالي كانوا مركزانيين أكثر من الحداثيين. وللدقة، تهربوا من استحقاق القراءة المشتبكة للراسمالية لأنها قراءة تقتضي، وتفترض وتشترط موقفاً كفاحياً. والأخطر أن يكون لهؤلاء مريدون واتباع في بلدان المحيط التي ما تزال في حقب الما قبليات. ما قبل الراسمالية، ما قبل التصنيع، ما قبل التحرر، ما قبل التحديث وما قبل الحداثة فما بالك بما قبل ما بعد الحداثة؟

ومن الطرافة بمكان، أن النسخ المحلية والعربية عن هؤلاء المابعديين هي نسخٌ سلبية تُباعد ما بينها وبين أي التزام كفاحي، أو أية مسؤولية طبقية أو وطنية، ويعفون أنفسهم بثرثرات اقل دقة جنونية من ثرثرات السادة المابعديين البيض، مكتفين بإقناع انفسهم أنهم نخبة متغربنة، حتى لو رطنوا باللغة العربية. هؤلاء متصالحون مع العدو عبر الموقف المتباعد عن أي استحقاق.

وبالعموم، فالمابعديين لم يشغلهم كثيراً توحش المجتمع الحداثي الأوروبي تجاه المحيط وهذا يؤكد مركزانيتهم، وذكر المجتمع هنا مقصود لأن المجتمعات في المركز لم تُبدِ اعتراضاً حقيقياً على المذابح التي تقوم بها الإمبريالية والعولمة أو تشعلها في بلدان المحيط مثل الجزائر وفيتنام، ولاحقا رواندا. وبالتالي، فإن المجتمع المدني في الغرب الراسمالي هو الذي استخدم الاقتصاد السياسي في تحديد مواقفه، وليس الحداثيون، بمعنى أن هذه المجتمعات وجدت لها مصلحة في غض الطرف عن المذابح في المحيط طالما يجلب ذلك ويحقق الرفاه في الداخل! أليس هذا سر السكوت الشعبي على تدمير العراق ومن ثم احتلاله وإبادة مليون ونصف عراقي، واعتقال في اللحظة 125000 شخص وعليه، لا يقرأ الحداثة كما يجب سوى المشروع الثوري الاشتراكي .

كعالمي وطبقي وميداني وليس في الفكر والروح وحدهما. ومن هنا يسجل ضد المابعد حداثية هروبها من المسألة الطبقية إلى الثقافة وليس التقدم باتجاه الثورة. هربت إلى الثقافة والفردية (الذرية) والعبثية وتحقيق الحرية المطلقة للفرد والتي حين الحصول عليها، يفقد الفرد وزنه النوعي المؤثر اجتماعياَ. ووصول الفرد إلى هذه الحالة، هو محور او مبرر إعادته إلى الدين ثانية. وهذا معنى القول: رفض الماروائيات للعودة إليها ثانيةَ.

على أن العودة للدين اختلفت أيضاً في حالتيْ المركز والميحط:

المركز محافظ جديد عدواني ولكن هذه المحافظة اتت على تشكيلات اجتماعية اقتصادية قطعت شوطاً في التقدم التقني لا تعترض عليه الردة الدينية ولا تناقشها بل تتقبلها مما يُبقي عليها كحالة سبق وتفوق ويمكنها من الاستمرار في احتجاز تطور المحيط. هناك حيث يُباعد المرء بين العبادة في الكنيسة وبين القتل في المحيط خدمة لرأس المال او هكذا يحلم، فتكون الكنيسة لحظة تنظيف الخطايا!

أما في المحيط فاتخذت حالتين، واحدة سلفية تسمي نفسها صحوة، وهي حالة من الغطِّ في نوم عميق، والثانية جهادية، وهي العنصر الذي على الثوريين محاورته وتطويره. لكن الحالتين لا تتضمنان فرص اللحاق بالمركز فما بالك بتجاوزه .

إنّ الما بعد حداثوية هي أولاً وأخيراً هيمنة ايديولوجية تساند عملية الاستهلاك الثقافوي والذي أصبح سِمَة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في عصر النيوليبرالية، وهي بذلك تؤسس لنزعة ثقافوية اختزالية للإنسان. فليس هناك بعد اليوم أيّ طريق للتقدم والتطور، كل شيء، كل باب مغلق، لا فرصة للحاق، فالأبيض سيد مؤبد، فريق من الطبقة الحاكمة فيه يصدِّر منتجات التكنولوجيا والفريق الاخر يصدر منتجات الثقافة، لا هذا يسمح بتصدير المعرفة التقنية، ولا ذاك يهتم بتطوير التحليل والتجريد. هكذا تظل المركزانية بلدوزر لتطبيعنا في التقنية والفكر. إنها المصيدة البيضاء.

ليوتـــــار

راحت فلسفة ما بعد الحداثة ولا سيما من أواخر العشرينات من القرن المنصرم تميل نحو «أفعال الكلام « بدل «أفعال الواقع» . أي انتقلت من تغيير البنية إلى تفسيرها وإظهار مفارقاتها وبالتالي تأجيل الممارسة السياسية للجماعات والأفراد المرتبطين بإيديولوجيات تغييرية والتأكيد على موت الإنسان والإيديولوجيات.. وعليه، فإن رفع المحافظية الجديدة لشعار موت عصر الإيديولوجيا بعد تفكك أنظمة الاشتراكية

المحققة، كان له اساسه الفلسفي لدى المابعديات. ولكن لنا أن نسأل الآن: ماذا يقول هؤلاء بعد انهيار اقتصاد ما بعد اللبرالية في ظل هيمنة إيديولوجيا المحافظية الجديدة ووصول العولمة إلى أزمتها بسرعة لم يتوقعها الأكثر تشاؤماً؟

من بين هؤلاء، هناك العدميون الفوضويون من امثال فوكو ودريدا وليوتار الذين يرحبون بما بعد الحداثة بل يتصدرونها وقد ضاقوا ذرعا بالحداثة وقيودها ولأنهم اكتشفوا القوانين السرية للحداثة البورجوازية الرأسمالية، العرقية المركزية الاوروبية وحاولوا تفكيكها او تعريتها اركيولوجياً الواحدة تلو الاخرى. ولكنهم في النهاية لم ينتجوا ما يقتلها، واكتفوا بالخطاب، وهذا لا يقلق السوق لا سيما حين يقترن ب: لا شيء يستحق الإيمان به، لا مقاومة، لا جدوى، وبموت الإنسان.

يعتقد ليوتار ان العصر ما بعد الحداثوي هو عصر مشروعية التشكيك الشامل، وتجاوز التعريفات المنطقية المُجمع عليها. ويبني قناعته في التشكيك على تجارب العلوم بمعنى النتيجة الحتمية للتطور الحاصل في العلوم. والأمثلة التي يقدمها ليوتار على ما يسمى الثقافة المعاصرة منها مشاهدة برامج التلفزة الغربية، موسيقى الروك، الوجبات السريعة...الخ

وملخص نظرياته وأفكاره السياسية:

انتهاء عصر النظريات الشاملة في مجالي السياسة والاجتماع، عدم وجود نظرية شاملة في مجالات الأخلاق والقيم، التشكيك الأخلاقي سوف يفضي في النهاية إلى عالم اعتباري أو إلى الاعتبارية. إعطاء أهمية استثنائية للمعنى وإضفاء معنى على العالم وجعل المعنى خاصاً وشخصياً. أين ينتهي الإنسان هنا؟ في عالم راس المال منفلتاً في ذاته ولكنه محاط بالسوق موضوعياً.

ديريـــدا

التفكيكية. هي حركة ثقافية او في الثقافة أبوها الروحي ومؤسسها جاك ديريدا المولود لمستوطن فرنسي/ يهودي في الجزائر كان قد طور نقدا حادا لكل من الظاهراتية، ولغوية هوسرل والبنيوية والتحليل النفسي عند لاكان.

في كتابه أطياف ماركس[11] يبدي ديريدا تحفظه بل نقده للراسمالية في تعداد عشرة كوارث لها: ، البطالة الجديدة، التشرد، المنافسة الاقتصادية، تناقضات الاسواق

(11) Jacques Derrida Spectors of Marx (Routledge New York and London 1994: 81-86

الحرة، الدين الخارجي، صنع الأسلحة، الأسلحة النووية، الحروب بين الإثنيات، الدول الشبحية للرأسمالية مثل المافيا وكارتيلات المخدرات، هيمنة الغرب على تفسير وتطبيق القانون الدولي. وبهذه القضايا يقترب من الماركسية. وأبعد من هذا، فهو ينتهي إلى القول بأن اساس عدم الاستقرار او الاضطراب هو الاقتصاد الرأسمالي كجذر للمشكلة وهذا يقربه أكثر من ماركس.

ومن هنا فالعلاقة بين التفكيكية والماركسية هي علاقة معقدة. فمن جهة اشار او بيَّن ديريدا الى الدرجة التي ارتكزت فيها النظرية الماركسية او اعتمدت على المجاز (مثلا، القاعدة/ والبنية الفوقية) لكي تبني بعد ذلك تقديرا شموليا للعالم. بينما في مناسبة معينة قال انه ماركسي مجادلا بأن التفكيكية هي ممارسة سياسية ملتزمة بكشف كل منطق مزيف بناء عليه تحافظ المؤسسات الاجتماعية على سلطتها. لقد التقطت جامعة ييل باميركا هذه الفلسفة مدرسة التفكيكيين، وجردتها من قوتها السياسية وحولتها الى اتجاه يركز على لا قرارتية المعنى. ان ديريدا نفسه كان قد أشار الى الطرق التي، مفارقة، يمكن لهذه الاستراتيجيات في التفكيك ان تعمل في خدمة المؤسسات المسيطرة سياسيا واقتصاديا «[12]

يرى ديريدا ان النقد التفكيكي لن يكون مقبولا الا على خلفية او في اطار التزام اخلاقي محدد لكنه لا يعطي لهذا الالتزام اي محتوى عملي تطبيقي! ان كتابه يمتنع عن التجسيد الأنطولوجي. إن جوهر موقف ديريدا ان نكون حساسين سياسيا في الفكرة وفي الفلسفة وليس في الممارسة العملية. ورغم مناداته بالمساواة والعدالة والديمقراطية إلا أنه لم يقف عمليا لا مع طليعتها الشيوعية ولا اللبرالية الراسمالية، فبالنسبة له الممارسة العملية مقضي عليها بالفشل مسبقا لعجزها عن ان تجسد ديمقراطية اصيلة او حقيقية. ان عدالة العطاء والضمير السليم توصيات مثالية بدون تجسيد، انها تطلب من المحيط ألا ينفجر ثورياً طالما لا تجسيد. لكن رفض التجسيد الأنطولوجي لا يسلحنا بقدرة نقد حقيقية للتوتاليتارية التي يرفضها ديريدا، بل يقويها بتفردها العملي. إن الابتعاد والانعزال الكئيب عن الواقع المر يُعطي هذا الواقع قناعة بانه الأنسب والعملي وحتى الجميل. يكون التفكيك خطيراً حين يتصاغر إلى أدنى منزلة عشرية ولا يقاوم. لست أدري لو شهد ديريدا الإسلام المقاوم أين سيقف منه!

تحدث ماركس عن العادة المادية للعقل وأكد ان الثقافة تُرى دائما بالارتباط مع الوسائل المادية لانتاجها ونشرها. والعلاقات الاجتماعية تحدد السلطة والسيطرة على

---

(12) Sociology The Harper Collins Dictionary David Jary & Julia Jary 1991pp. 109-111

هذه الوسائل ، والفضاءات الثقافية التي تتصارع في اطارها القوى المتنافسة من اجل ان توصل وتوطد وسائلها الخاصة لتمثيل العالم. وما من سلطة سياسية يمكن ان تبقى وتتعزز وما من سيطرة على النشاط الاقتصادي يمكن ان تنجز بدون هذه الحياة الثقافية المادية.

هذا التشابك/ التواشج بين المادي والثقافي هو لحظة انكسار أطروحة ديريدا المحلقة في فضاء الثقافي المجرد تحليقاً هروبياً . وكما ذكرنا في غير موضع هذا التحليق باق وبقي في إطار السوق مهما تخيل أنه حراً. هو حر من الالتزام والفعل الإنساني من أجل حرية حقيقية تأتي عبر الصراع الطبقي للمجتمع الإنساني في التحليل الأخير.

يقوم منهج ديريدا على الشك، وبالتفكيك يحاول فصل الفلسفي عن كونه مشروطاً تاريخياً واشتراط الفلسفي بتوسط الهامشي المكبوت... مما يغيب الفاعل الإنساني أو يؤكد عبثية فعله. من هنا يمكن وصف ما بعد الحداثة كتدمير «رمزي» للرأسمالية عبر تدمير التشابه والتكرار والقانون وتحطيم التفسير الأوربي الحديث اعتباراً من ديكارت. يهمنا هنا التركيز على «التدمير الرمزي» وليس توليد والمساهمة في مشروع فعلي ضد الراسمالية. تمرد ديريدا يدفعه للمطالبة بالحقوق المدنية للمنبوذ، المهمش، والمعارض والشاذ جنسياً والأقليات المهاجرة إلى أوروبا والعاطل عن العمل. وهو بهذا يحاول إظهار الضجر والبغض للبنية وللنظام. لكن ديريدا المنفلت والفرد لا يدري ماذا يصنع بهؤلاء ليحصلوا على ما لهم من حقوق. وبالتالي فكأنه يعترض ضمن سقف النظام نفسه، ومن هنا انتهاؤه إلى التطابق! ولا يتساءل إلى اي حد هم «منبوذوه ومشردوه» قوة اختراق للنظام، أو هم معنيون بذلك. لعل هذا ما يهمنا في العالم الثالث عامة وفي الوطن العربي خاصة حيث لا أخطر من انتاج مثقفين منفلتين لا يتوقفون عند رفض الدخول في اي مشروع كلي سياسي هادف، واع وطبقي تحديداً، بل يتحولون إلى دُعاة ضده. أقصد أن الجنون الفردي أمر مألوف، لكن توظيفه لتخليد النظام من باب اليأس وبيعه للتيئيس من القدرة على مواجهة النظام، هنا تكمن الخطورة.

يرى ديريدا ان هدف التفكيكية هو كشف مختلف ازدواجيات وتناقضات النصوص والتي لا يمكن فهمها إلا بعلاقتها بالنصوص الأخرى. وعليه، يكون التيه في محاكمة النص بالنص هو الأفضل كمهرب يخدم الاستقرار السياسي المنشود من الطبقة البرجوازية والسوق خاصة، أو اي نظام رسمي من محاكمة النص بالواقع.

ديريدا لا شيء خارج الخطاب او النص ولا شيء قبل النص سوى نص آخر، انه التفكيك محل الثورة، والهذيان الفردي محل الالتزام السياسي، والنص محل الواقع

والجنون محل الوعي والفصام محل العقل[13]، والأهم في النهاية، التمرد الفردي بالخطاب محل الثورة بالتنظيم والطبقة، أي تحيا الأنظمة الحاكمة فنحن فقط نناغشها.

ميشيـل فـوكو:

يبقى استخدام مصطلح القوة والسيطرة لدى فوكو، وكذلك الهيمنة لدى غرامشي محل خلاف ونقاش جدي فيما يخص تناول هذه المصطلحات بذاتها، أي في إبعادها، وليس ابتعادها، عن العوامل المادية والاجتماعية الطبقية التي اسست لها واقامتها على ارضياتها.

وهذا يطرح السؤال الأساس، وهو الذي يتهرَّب منه المثاليون والكثير ممن يحاولون الإنزياح عن الفكر الشيوعي بعامة والماركسي بخاصة، وتحديداً عن التحليل المادي التاريخي لأن في البدء بالتحليل المادي التاريخي جرثومة الوصول إلى التحليل الطبقي ومن ثم تحديد موقف من الملكية الخاصة اي من الطبقة المالكة الحاكمة وهو ما يترتب عليه مشروع نضال طبقي، أو كلفة وجوب المشاركة في الصدام والصراع الطبقي ضد الاستغلال ومعه، وهو ما يفهمه جيداً وبوعي مثقفو البرجوازية الصغيرة، ويبتعدون عنه بقصد ووعي أيضاً.

فالقوة والسيطرة، لا سيما في ظل نمط الانتاج الراسمالي لم تعد مستمدة من حق الملكِ الإلهي وظل الله في الأرض، بل هي بلا مواربة مستمدة من أو هي ترجمة او تجلٍ باشكال متعددة للملكية الخاصة التي تسمح لمن يتحكم بها ان يمتلك سيطرة وقوة سياسية. ومن هنا لا تكون المشكلة في تفسير الأحداث على اساس القوة والسلطة والسيطرة بقدر ما هي فك هذه المصطلحات عن اساسها المادي لأن هذا الفك يعفي متبني هذه التفسيرات من مهام الاشتباك مع الطبقة مغتصبة جهد الطبقات الأخرى. ما يلي هو تفسير فوكوي جيد للقوة والسيطرة، ولكنه ليس تفكيراً صدامياً مقاوماً، لا يتبنى المقاومة، ولا يدعو غيره لها، فلا هو تبنٍ لها ولا هو إحاليٌّ يحيلها إلى َغيره:

«... تظهر «الشرطة» بوصفها إدارة تسود الدولة، جنبا إلى جنب مع كل من الجهاز القضائي والجيش وبيت المال. هذا صحيح. غير أنها تحتضن الأشياء الأخرى كلها في حقيقة الأمر. فتوركييه يقول : «انها تتشعب مخترقة جميع ظروف الناس وشروطهم ،

(13) عمار ديوب، قراءة في كتاب ما بعد الحداثة، ل نايف سلوم.

متسللة إلى جميع ما يفعله هؤلاء الناس أو يفكرون بمباشرته. ذلك أن ميدانها يحيط بالقضاء والمال والجيش». إن الشرطة تتضمن كل شيء»

ينظر فوكو إلى المعرفة على : «انها في الغالب أساساً لوسائل اجتماعية جديدة للسيطرة الاجتماعية. فطالما ان الناس يجاهدون كي يسيطروا على حياتهم، فإن حركات المقاومة تبرز، ولكن لا توجد هناك اية ضمانات ألا تقود هذه إلى أسس جديدة لسلطة اجتماعية مغرِّبة». لكن هذا منوط بحدود جماعيتها من جهة وحدود ثوريتها فكرياً من جهة ثانية. وحتى لو قادت إلى ذلك، وهذا شديد الاحتمال، فهل هي نسخة عن السابق؟ ليس هدف هذا القول النصح بالتدريجية، وإنما قراءة مؤشر التاريخ بمعنى أنه إلى الأمام. وبغير هذا يكون المطروح هو الاستسلام حلماً بالخلاص الفردي الذي لن يتحقق.

كما يذكرنا ايضا عالم الاجتماع بريان بتبني إدوارد سعيد لاستراتيجية ذات توجه تدميري مشتقة من كل من ميشيل فوكو ومارتن هايدجر ، اللذين لا تحتاج مواقفهما المضادة للماركسية لأي شرح .فهي ليست مجرد فوضى رومانسية ولكنها أيضاً تأويل ذاتي تقود نصيّته الى إرباك وخلط «مادية العلاقات الاجتماعية مع مادية زائفة في هذا السياق» وهي التي ولدت البدايات الأولى لأعمال سعيد المبكرة التي تقوم على « النظرية المفرغة القائلة بأن لا وجود لشيء غير الانا [14]». والسؤال المترتب هنا: هي الأنا فَ: الأين؟ هل تظل في واقع الفرد المثقف الراضي والمُرْضي طبقياً؟

تقوم كتابات فوكو على اساس اركيولوجي حيث لا تاريخ ولا معرفة ولا صدق ولا موضوعية او تقدم لأن الأركيولوجيا عنده هي «أنتي-علم اللاعلم» اي بعكس التاريخ الذي يطمح لأن يكون علماً. ولا تكشف لنا الأركيولوجيا ، كما هو معروف، إلا عن التتابع العشوائي للإبستيمات المعرفية المكدسة بعضها فوق بعض مثل طبقات الأرض ، لكن دون تداخل او تماس ودون ترابط داخلي جدلي او خارجي بينها . في الواقع يفترض بالأركيولوجيا أن تحررنا بمعنى ما من التاريخ ، ويعني التاريخ هنا الماركسية تحديداً، وهو القائل في احدى مقابلاته، ان اعتراضه على الماركسية هو في أنها « يمكن ان تكون علما» والعلم عنده مرادف للاضطهاد والقمع والنفي والاستعباد والتهميش[15]». لا بد هنا من توظيف خاص ذاتوي للأركيولوجيا، هي مفككة أصلاً،

(14) Aijaz Ahmad Orientalism and After in Colonial Discourse and Post-Colonial Theory A Reader edited and introduced by Patrick Williams and Laura Chrisman Columbia University Press New York: p62-171

(15) انظر صادق جلال العظم، ثلاث محاور فلسفية: دفاعاً عن المادية والتاريخ، دار الفكر الجديد، 1990: 520-521.

وتفككها هو مبرر عدم الالتزام، رُهاب الآخر، رُهاب العمل الجماعي ورهاب توليد لما في ذلك من عبء الصراع الطبقي.

وهو يرى أن العلم والحقيقة والموضوعية والصدق والعقل ليست الا مشاريع متكاملة للقمع والاضطهاد والاستعباد والتهميش لأن ارادة القوة لا تقمع فحسب بل تنتج اولا ما ستقوم بقمعه لاحقا. هذا إلى أن ينتهي العظم بتفسير فوكو، ان قولنا بأن القوة هي كل شيء يعني بأن السياسة هي كل شيىء، او ان كل شيء هو سياسة وسياسي، طبعا عندما تغدو السياسة كل شيء بالمطلق تصبح السياسة بالتالي لا شيىء انه اعلان نهاية السياسة، على طريقة نهاية الأدب والذات والانسان والإيديولوجيا والتاريخ. اما الترجمة العملية لإعلان «نهاية السياسة» فتتلخص بالتنظير لِ لا جدوى من اية معارضة سياسية جماعية منظمة لأية سلطة سياسية او طبقية او بيروقراطية قائمة. فهو يرى ان اية حركات معارضة سياسية حين تضع استراتيجة عامة يكون ذلك من صنع ارادة السلطة السياسية نفسها التي تعمل قوى المعارضة على معارضتها والاطاحة بها، وكأنه يتحدث عن نظرية مؤامرة علنية. من هنا ينتهي للتمرد الفردي والعفوي والعشوائي فوكو: الخطابات تخلق الذات كما تخلق الموضوع. وان المعرفة والسلطة في الخطابات لا تنفك إحداها عن الأخرى. من هنا، فهو يرفض الذات الفاعلة ويستسمح نيتشة، قائلا،»لقد مات الإنسان». بهذه النظرة، فإن الفرد ليس الذات الفاعلة في التاريخ منشئاً أُسس الفرد ذاته، وإنما الوكيل عن غير قصد للبنى الاجتماعية التي تشكل نفسها[16].

وربما كان من الدقة بمكان ما كثَّفه إعجاز أحمد: « إنها صياغات في نفس النطاق، أي رفض سعيد لمجمل الحضارة الغربية، كمثل الموقف غير المساوم بتطرف لرفض فوكو للمعرفة الإبستيم الغربي أو رفض ديريدا للمبدأ العقلي العبرتاريخي، لا شيىء، لا شيىء قط موجود خارج القوة الإدراكية، جدل التفكير اللفظي، الخطاب الاستشراقي – لا طبقات، لا نسوية، ولا حتى تاريخ، لا موقع للمقاومة، ولا مشاريع مقاومة متواصلة متراكمة للتحرر الإنساني...»[17]. وهكذا، بين موت الإنسان، وموت السياسة، وحتى بين الاغتراب بما هو لا إنسنة الإنسان، لا يبقى سوى تجاوز هذا كله بمشروع الأنسنة، بالاشتباك الجماعي والتجاوز.

(16) Arthur Hirsh The French New left an Intellectual History frpm Sartre to Gorz South and Press Boston 1981:149.

(17) Aijaz Ahmad Orientalism and After in Colonial Discourse and Post-Colonial Theory A Reader edited and introduced by Patrick Williams and Laura Chrisman Columbia University Press New York: p62-171

نيجري وهاردت:

مأخوذين بتجاوز مثالي وحالم للراسمالية ذهب هاردت ونيجري مذهب من يستبدل بقصد الخيال بالواقع والرغبة بالموجود، فاستحضرا تراث روما الامبراطورية، وخلَّصاه، كما خلَّصا إلى جانبه، ذلك التراث وهذا الواقع الأميركي من جوهرهما القووي المستبد وأولجا في ذلك التراث وهذا الواقع تخيلات لم تحصل سابقاً، وليست قابلة للإمساك بها حالياً، ليطلعا على العالم بأنه «تغيَّر» ودخل أو هو على عتبة يوطوبيا شيوعية بلا ثورة ولا صراع. رواية جميلة عن واقع مر.

ولا شك أن هذا التخيل والمتخيَّل لديهما قد ارتكز كثيراً، وربما ارتهن على أفكار المابعد حداثيين، ولم يصفا نفسيهما بأنهما ما بعد حداثيين، فإنهما هما بنفسيهما قد رهنا نفسيهما لأكبر وأخطر سردية في التاريخ الحديث وربطاها بالسردية الأكبر في التاريخ القديم. فباختيارهما الموروث الروماني وتركيبه على بنية النظام العالمي الحالي الذي هو جوهرياً مركزاني غربي واستخدام الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية كمقدمات ومكونات للامبراطورية الشيوعية التي حَلُما بها تؤكدان أنهما الإبنان البارَّان للمركزانية الأورو-أميركية:

«...لأن الأخلاق جزء من مادية كل اساس حقوقي، في حين تبقى الامبراطورية – وبخاصة في الموروث الروماني لمعنى الحق الامبراطوري – استثنائية في كونها تدفع بالمصادفة والشمولية لكل من الأخلاقي والحقوقي إلى الحد الأقصى حيث الامبراطورية تعني السلام، كما تضمن العدل لجميع الشعوب. يجري تقديم مفهوم الامبراطورية بوصفه تعبيراً عن جوقة عالمية بقيادة مايسترو واحد، مخرج واحد، من سلطة أحادية تحافظ على السلم الاجتماعي وتنتج حقائقها الأخلاقية. ولبلوغ هذه الهدف يتم تخويل السلطة الوحيدة بالصلاحيات الضرورية لخوض «الحروب العادلة» ضد البرابرة على الحدود، ولسحق المتمردين والثوار على الصعيد الداخلي عند الضرورة»[18].

في عملهما تحل الامبراطورية على كل الأمم بدل الدولة القومية التي تحلُّ لدى هيجل على مكونات الألمان، حيث يقومان بتوسيع النطاق والحفاظ على الجوهر، فالأولى تُسوِّد أمم المركز على أمم المحيط، وربما أو إلى حد معين أمما / طبقات، وفي الثانية تسيطر البرجوازية الألمانية على الطبقات الشعبية. لا يُسعف الكاتبان اللجوء إلى النص القديم ولا الجديد طالما تحاشيا التاريخ الذي هو محتوى الزمن الإمبراطوري

(18) مايكل هاردت و أنطونيو نيجري، إمبراطورية العولمة الجديدة ترجمة رضوان السيد، 2002 :34

القديم، والواقع الحالي. كان المايسترو الواحد سابقاً وهو روما، بقيادة نيرون مثلاً، واليوم بقيادة بوش. أليس من قبيل المركزانية الحديث عن البرابرة على الحدود؟ وإذا كانت الإمبراطورية بكل هذا العدل والسلام، فمن هم الثوار الداخليون؟ ألم يستعن ثيودور هرتسل بمسألة البرابرة فعرض أن تكون الدولة اليهودية حاجزاً لحماية أوروبا من الشرق البربري؟ هل حقا كانت روما مكرسة نفسها لخدمة الحق والسلام؟ هل روما الواقع هي نفسها روما افكار توسيديد وليفي وتاسيتوس! وهل حقا نشأت امبراطوريتها باستدعاء الآخرين لها!

تقوم محاججات هاردت ونيجري على تأليه للعفوية والتلقائية في تطور العالم، وعليه فكتابهما « الإمبراطورية» هو أقرب إلى الرواية والتخيُّل منه إلى بحث علمي وخاصة إذا ما ناقشناه على أرضية الاقتصاد السياسي.

كما يخلو بحثهما من رؤية واقع العالم الحالي المتشكل بوضوح من الملكية الخاصة، والانقسامات الطبقية، والاستغلال بالطبع، ومن وجود بلدان مضطهَدة وأخرى مضطهِدة. انهما يبحثان عن شيوعية تأتي بسهولة تتولد طوعا من رحم الإمبريالية دون صراعَ وتضحيات. وهذا ما يعزز الأفق الروائي في عملهما ويضعهما في خانة المابعد حداثيين الذين كان عالمهم الأدب والفن...الخ.

ولكن ما يضع بحثهما في وضعٍ حرج هو الحقبة الزمنية التي وضعاه فيها، اي متى حلُما بكل هذا؟ في حقبة من الزمان تمكّنت فيها الإمبرياليات من تحقيق ما اسماه ماركس «تفعيل أخوَّة اللصوص»، وذلك حين يجمد الراسماليون تناقض مصالحهم من أجل حماية ظروف السرقة والنهب وهذا ما اتضح أكثر مؤخراً إبان الأزمة المالية/ الاقتصادية التي بلورت ما يسمى مجموعة العشرين التي تُمسك بخناق شعوب العالم[19]. هما يعتقدان ان العملية الاجتماعية سوف تؤدي بنفسها أو ذاتيا إلى النتائج المحببة والمرغوبة مما يقلل ويقزم دور الناس كعامل واع في توجيه وإعادة توجيه التطور الاجتماعي. ورغم ان بحثهما يكتسي طابعا اجتماعيا وإلى حد ما اقتصادياً، إلا أنهما يربطان نفسيهما بالاتجاهات الثقافوية الحديثة. فهما يتقبلان كتابات مابعد الحداثيين ويستعيران الكثير من مفرداتهم. وهما يصفان العالم الحالي بأنه ما بعد حداثي لكنهما لا يعتبران نفسيهما ما بعد حداثيين. لقد كتبا، أن المابعد حداثيين، سواء بوعي أو بارتباك وتشوش قد اشاروا إلى تشكل الإمبراطورية. وعليه فقد اعتمدا الأعمال المرتبكة والحائرة وغير الواعية لما بعد

(19) انظر عادل سمارة، أزمة الراسمالية المعولمة: عتبة إلى الاشتراكية، منشورات جبهة العمل النقابي التقدمية، رام الله 2009.

الحداثيين لبناء نظامهمها الإيديولوجي. إن هذا العالم الخيالي، أو الوصول المتخيل إلى عالم مختلف دون آليات اجتماعية وصراعات ونضالات هو في الحقيقة مكملاً لهروبية فوكو. هو التقاط هذه الهروبية وتلبيسها مشروعاً اجتماعياً هائلاً، هو انتقال البشرية إلى الشيوعية دون عناء ونضال. وكل هذا قيد الإمكان في الأدب والرواية، لكنه على الأرض مقيداً بقيود البنى الطبقية والملكية الخاصة والاستغلال والحروب الساخنة ضد المحيط...الخ

ضمن رؤاهما ما بعد الحداثية، فقد جادل الكاتبان بأن الدولة والسيادة القومية هما في وضع متدهور لصالح الإمبراطورية مستندين بذلك إلى وقائع حقيقية مثل حراك العمل وراس المال وتطور مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة. مع ان هذه التطورات تحصل في عالم تسيطر عليه الدول القومية-الإمبريالية. في حقيقة الأمر، هناك أكثر من مركز في النظام العالمي وبأن الولايات المتحدة كدولة قومية هي مركز المراكز وأنه ما من دولة تتجاوز هيمنة هذا المركز.

ورغم ما ينسبانه من دور امبراطوري للأمم المتحدة ومختلف المؤسسات الدولية، إلا أنها لم تلعب قط دورا خارج نطاق كونها روافع للحفاظ على النظام القائم، وبالتالي ليست مؤسسات لتجاوز الوضع الحالي بل لتقويته. فالأمم المتحدة اعطت أميركا ترخيصاً لتدمير العراق، كما أعطت عصبة الأمم لبريطانيا ترخيص استعمار فلسطين لتقيم فيها دولة الكيان الصهيوني الإشكنازي. والمؤسسات الدولية الأخرى كالمصرف الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية هي روافع لتدعيم هيمنة الولايات المتحدة وليست مكونات لامبراطورية شيوعية!

يزعم الكاتبان في كتابهما الآخر (Multitude المتعدد، الحشد أو الخليط[20]) ان السلام هو أساس الإمبراطورية، ولكن الحروب الأهلية وغير الأهلية في العالم الحالي هي التي تشكل وجه هذا العالم!

«... إن ما بعد التحديث والعبور الى الامبراطورية يشتمل على تقارب المملكتين اللتين اعتيد على تصميمهما بالقاعدة والبنية الفوقية... وفي هذا السياق فإن التمييز الذي يوضح او يشرح المقولات المركزية للاقتصاد السياسي تميل باتجاه التحول الى مجرد غشاوة حيث لم يعود بالإمكان تمييز الانتاج عن إعادة الانتاج، وحيث تندمج قوى الانتاج بعلاقات الانتاج....[21]»

(20) Michael Hardt & Antonio Negri Multitude Penguin Press New York 2004

(21) Ibidp18

في هذا السياق وطالما ينضم الكاتبان للجوقة الكبرى من ما بعد الحداثيين التي تجعل من الهجوم على الماركسية نقطة انطلاقها نحو عالم منفلت من كل شيء سوى من كليانية السوق، فلا بد من مراجعة ما تعنيه الماركسية بقوى وعلاقات الانتاج. تتضمن قوى الانتاج الأرض، والماكينات، والتكنولوجيا وأهم من ذلك الطبقات المنتجة نفسها وإبداعها وقدرتها الخلاقة. ان الطريقة التي يقوم بها الناس بتنظيم استعمال قوى الانتاج هذه وتوزيع الانتاج هي علاقات الانتاج. هنا نتحدث عن نظام ملكية ادوات الانتاج، وتقسيم العمل في المجتمع، عن الطريقة التي تم بها توزيع منتجات المجتمع على مختلف أعضائه. وعلى العموم فإن علاقات الانتاج تتطابق مع مستوى قوى الانتاج وكلاهما يشكّل القاعدة الاقتصادية للمجتمع.

كل قاعدة انتاجية (وهي قوى وعلاقات الانتاج) تعطي فرصة ل بنية فوقية، اي مؤسسات، ثقافة، أفكار ، و دولة– والتي تتطابق مع القاعدة الاقتصادية للمجتمع المعطى وتمكنها من الانطلاق إلى الأمام. وبشكل عام فإن قوى الانتاج تمر بتطورات تدريجية وعلى شكل طفرات وانفجارات وهي التي بدورها تقود الى تناقض حاد بينه وبين علاقات الانتاج. هذا التناقض هو الذي يقود الى الثورة. اما الأدوات التي تقوم بها بذلك او من خلالها فهي الناس كما يقول ماو. وهذه الثورة لا بد ان تحصل بالضرورة في البنية الفوقية ، وتحديدا بالقبض على السلطة السياسية وهي التي تسمح لعلاقات انتاج جديدة بأن تتطور وللقاعدة الاقتصادية بأن تتقدم إلى الأمام.

وعلى العموم هناك مدخلان اساسيان للوصول إلى الشيوعية. بالنسبة لماركس، هذا الوصول مشروط فقط بالثورة، أي بتحوُّل/ تحويل العلاقات الاجتماعية القائمة. اما الكاتبان فيريان ان علاقات الانتاج، لم تعد قيدا على التطور المتزايد لقوى الانتاج التي برأيهما «تنصهر» في قوى الانتاج. وهذا قائم على فهمهما لما اسمياه «العمل اللامادي» ويحاججان بالقول : لأن عملية العمل تتطلب تعاون الأفراد لا تعود بعد أية حاجة او فائدة للتمييز (او التنسيق) بين الانتاج نفسه والطريقة التي يتنظم بها المجتمع ليقوم بعملية الانتاج. ان المجتمع المعاصر الذي يسميانه «امبراطورية» هو مجتمع ينظم نفسه ذاتيا من خلال شبكات صغيرة وكبيرة في بلدان معينة، وفي العالم عامة. لكن تنظيم المجتمع لنفسه ذاتيا لا يتم إلا في مرحلة الشيوعية حين تكون الإنسانية حقا في وضع تنظيم نفسها بشكل واعٍ وجماعي. ولكن في عالم اليوم فالعقبات شديدة الوضوح، حيث علاقات الانتاج راسمالية ويتم الانتاج على اساس المبادلة واستغلال قوة عمل المنتجين. لا يخفى ان التناقض بين قوى الانتاج التي تتضمن الطبقة الثورية وبين النظام القديم القائم

على استغلال البروليتاريا العالمية لم يختفِ، وان تفكيكه غير ممكن بدون الثورة على صعيد عالمي.

لا يتسع المقام لحديث أوسع، وهو كثير وضروري. لكن ما قصدناه من هذا الاقتضاب هو التحذير من تبني هذه الطروحات الرغائبية في مجتمعات المحيط وخاصة في الوطن العربي مما يقود إلى حالة من الانتظارية والإحالة وليس العمل الثوري للتخلص من الاستعمار والاستيطان، فكيف بالوصول إلى الاشتراكية! إن سقوط بعض مثقفينا في تبني هذه اليوتوبيا لا يزيد عن التعامي عن رؤية القمع والاستغلال والتخلف والتشرد التي تنيخ بكلكلها على واقعنا. وإذا لم يكن اي شيء تطبيعاً فهذا هو التطبيع. إنه قرار اللاعمل اللامقاومة ولا ثورة.

بندكت اندرسن:

تناول اندرسن الأمة والتي هي مسألة إشكالية تمَّ تناولها والتعرض لها من قِبَلِ كثيرين ومن عدة زوايا متنافرة ومتضادة إلى درجة كبيرة.

بالنسبة لأندرسن، فإن الأمم كجماعات سياسية متخيَّلة تظهر تاريخياً فقط حينما تفقد ثلاثة مفاهيم تَحَكَّم قبضتها على عقول الناس: الحقيقة الأنطولوجية (علم الوجود) للسفر المقدس، والنظام السلالي في الحكم لمراتبية القوة بالحاكم المرتبط سماوياً. وإن استيعاب فترة يكون فيها علم الكون والتاريخ في وضع لا يتميزان عن بعضهما، وبروز بصمة الراسمالية التي ساهمت بفكرة التقويم الزمني، التي فيها الغرباء هم الذين يقرأون النص نفسه يمكن أن يخرطوا انفسهم ضمن فكرة جديدة للجماعة... ويضيف في نفس المصدر: «... بكلمات أُخَرْ، إنما نحتاج إليه هو رؤية للدولة يكون أي نمط من القومية فيها مُتَحكَّمٌ به وممنوع من ممارسة طابعه الإقصائي» [22]

لقد استشمرت النسويات الغربية أطروحة اندرسن بشأن القومية لتوجيه النسوية في «الشرق الأوسط» وجهة غير كفاحية سياسياً وطبقياً بمعنى أنهن وجدن في أطروحته بشأن القومية بذرة اساس لحصر النسويات في الوطن العربي ضمن مفاهيم النسويات الغربية ولا سيما الراديكاليات منهن، واللائي على أية حال كوَّعن للسوق في العقود الأخيرة[23]. هل ما يجب نقده هو التوجه القومي بكل هذه الإطلاقية، والقومية ليس

(22) Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism 1991:26

(23) انظر كتاب عادل سمارة : تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء يصدر قريبا.

مطلقة بل مرحلية؟ لا بد من التفريق بين دعوة النساء إلى مواقف لا وطنية ولا قومية، وهو ما تنصح به الغربيات نساء المحيط، وبين تبعية وتتبيع النساء للنظام والحركات الذكورية. ما يهمنا ونحتاجه هو عدم المبالغة في المستوى الكفاحي الوطني معزولا عن المستوى الاجتماعي الطبقي.

نبقى في تاثير نظرية/ فرضية بندكت أندرسن بشأن الأمة «كمتخيَّلة» أو انتاجها على هذا الأساس: «إن اية أمة يجب فهمها كجماعة متخيلة»... الأمة، هي تصور جماعي، وهي خلق فعال لجماعة المواطنين[24]، تأثيرها على الوطن العربي وبلدان المحيط في علاقته بالمركز بما هي علاقة ما تزال تشترط بلا موارية نضالا حقيقياً وهو النضال الذي لا يتأتى إلا على اساس الوجود الموضوعي الاجتماعي الحقيقي للأمم وليس الافتراضي المتخيَّل، بمعنى أن بروز مثقفين ينظرون إلى مسألة الأمة والقومية كمتخيلة، لا ينتج في التحليل الأخير قوة نضال دفاعي ميداني ضد سيطرة وهيمنة المركز الذي لا يخسر شيئاً الآن بعد حسم الهيمنة إذا ما سادت تنظيرات كون الأمة متخيَّلة لأن رابط المصلحة المادية الاقتصادية وهيمنة السوق تحديداً هي التي تحسم، وفي حال تحول القومية إلى متخيل يصبح الانتماء ترفاً.

يركز أندرسن[25] في القومية على انها خاصية التجانس الثقافي باعتباره مشروعا سياسيا، ويرى بان الأمة هي مجموعة متخيَّلة في صورة القومية. وهذا يبعده عن كون الأمة اساساً وجودا اجتماعيا موضوعيا وفاعلا في الزمان والمكان وهذا الفعل هو الذي يحولها إلى وجود ومشروع سياسي. وعبر هذا الفعل يكون للأمة ويتكون لها وعيها بذاتها.

إن التعامل مع الوجود الاجتماعي الموضوعي للأمة كقضية ثقافية، كرواية أدبية متقنة، فقط بمعزل عن الشرط المادي الذي أنتجها وتفعل هي فيه بالمقابل، يؤدي إلى قراءة مبتورة للواقع الذي هو في جوهره علاقات اجتماعية تقوم بين الطبقات حتى في لحظة الصراع الطبقي فهي تقوم في الموقع المحدد للأمة، والذي هو أحد شروط وجودها والإقرار بذلك الوجود، اي الوطن.

ويبقى السؤال هل المطروح إحلال اللغة والثقافة محل الواقع الاجتماعي المادي حتى في حالة التقاطب الطبقي في الأمة، أم توظيف العاملين، مع اسبقية الحضور المادي؟ في قراءة المسألة القومية وتوظيف هذه المسألة في مشروع النهضة بدءاً بطرد الاستعمار

(24) See Benedict Anderson Imagined Communities: reflections on the Origin and Spreal of Nationalim London: Verso 1983

(25) Anderson Benedict 1991 Imagined Communities Verso London 1991

ومن ثم الانتقال إلى مشروعي التحرر الوطني والاجتماعي؟

وإذا كان أندرسن قد تعرض للرواية والأدب فقد تعرض المابعد حداثيون الآخرون للموسيقى والفن، والأدب، والرواية، والتصوير والمعمارية، والفلسفة وعلم الإنسان، والاجتماع والجغرافيا والنفس...الخ. ما يهمنا في ما بعد الحداثة هو المستوى الفلسفي والاجتماعي السياسي مثل نفي الدولة بوصفها انموذجا للهوية الوطنية، وإلغاء الأنظمة الحزبية وأنشطتها السياسية بوصفها منافذ حصرية وتصورات جمعية، ومتعارضة السلطة أو الدولة المركزية الحديثة، والترويج للنسبية الأخلاقية، ومعارضة تلويث البيئة، ومعارضة إلغاء التعدد الثقافي لصالح هوية مهيمنة، ومخالفة النزعة العرقية ومعارضة المراقبة البيروقراطية للصناعة والانتاج، والتشكيك بقدرة العقل الإنساني والتشكيك في العقلانية والتنوير، ومعارضة البرامج الموزونة والمتمركزة القائمة على جهود الإخصائيين، الاعتقاد بنهاية دور الطبقة العاملة في الصراع والدخول في مرحلة جديدة هي ما بعد التاريخ وبالطبع ما بعد الإنسان، فلا تاريخ بدون الإنسان، ولا إنسان بلا تاريخ. ولكن، لا يتوقف الأمر هنا، فالرأسمالية ، السوق باقية في هذا الحال الاستسلامي السهل والمستسلم بلِ العبثي، وهذا يجعل حياتها وأدائها وجشعها ونهبها اسهل واسلس، فلا أفضل للمستغِلِ من استسلام الضحية! فالاستسلام الطبقي لا ينفي، بل يغذي، محرك راس المال اي الملكية الخاصة، الاستغلال ، الاستعمار، الربح، التراكم. هنا يفرض التحليل المادي التاريخي نفسه مستخدماً الطبقات ومبضع الاقتصاد السياسي.

وهكذا، لم يكن هابرماس متجنيا حين وصف ليوتارد والمابعديين بالمحافظين الجدد. ووصف فوكو باللاعقلاني. فالمابعديات في حربها على الوضعية ضربت السرديات الوضعية الكبرى وفتحت فراغا كي تملأه ثانية السرديات الماقبل عقلانية وما قبل حداثية، سرديات ماورائيات، وهذا ما يتضح من هروب جماعي من العقل الإنساني الذي اعتبرته ما بعد الحداثة مقتصراً على الماورائيات. وهي السرديات الأوسع والأشمل. هي سرديات لا تشتبك مع السوق ولا مع الملكية الخاصة بل تقدسها. وعندها يتخلد المجتمع الطبقي وتعود للحروب أمجادها وضروراتها، وتعود او قد تعود البشرية إلى موجات متجددة من الصراعات الطبقية في أثواب قومية.

نوعام تشومسكي:

يعتبر نوعام تشومسكي من أكثر المفكرين المعاصرين حظوة على الصعيدين

الشعبي والرسمي العالميين على حد سواء. ففي الوقت الذي يُشار إليه بالبنان، وخاصة من العرب (لبراليين ويساريين) على انه مفكر يساري، بل يراه البعض اشتراكياً [26] تنظر إليه المؤسسات الحاكمة على انه نقدي لبرالي وحسب، لذا لم تتعرض له المؤسسة الحاكمة كما هو حال نورمان فنكلشتاين، ولا الأكاديميا كما هو حال جوزيف مسعد.

على أن ما يحدد فكر الرجل يجب أن تكون أطروحاته الفكرية وليس فقط مساوماته أو تصالحاته السياسية. فتشومسكي أحد أعلام الثقافوية واللغويات وتنظيراته في هذا النطاق هي التي تشكل دوره ووزنه، وليست مواقفه السياسية تجاه النظام الأميركي، الذي لا يحتاج المرء ليكون اشتراكياً كي ينقده، فأي إنسان حقيقي هو نقيض وضحية محتملة للنظام الأميركي.

تشومسكي لغوي، ومن رواد الألسنية الحديثة، وتنطلق دراسته ل اللغة من اعتماد «مجموعة من المبادئ الفطرية التي يشترك فيها البشر كلهم،» تعرف بالنحو العالمي، وعلى الحالة البدئية لمتعلم اللغة. وهو منتم إلى البنيوية الانثروبولوجية التي تعامل الظواهر الثقافية كما لو كانت لغة ومن ثم تحاول ان تكتشف القواعد، او ما سماه تشومسكي البنية «العميقة». لعل اسهام تشومسكي هو في البنيوية الألسنية او ما يعرف بالبراعة اللغوية. والبراعة اللغوية عنده هي واقعة لا تقبل التفسير العلمي او التعليل السببي اوما شابه ذلك لأنها من خصائص الروح الإنسانية الغامضة والخلاقة. وبالتالي فهو يفصل بين المادة والروح . ويرفض تفسير البراعة اللغوية لدى الطفل الصغير علميا او استنادا الى أشياء مثل البيولوجيا التطورية ...[27] لا يبتعد هذا التفسير عن الاية الكريمة: «يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي» . وهكذا، فإن تشومسكي ينتهي مثالياً، خالصاً.

لكن ما يهمنا في هذا البحث هو تشومسكي اليساري أو «الاشتراكي» كما يراه البعض وخاصة من حيث موقفه من الكيان الصهيوني. ففي الوقت الذي يُعتبر تشومسكي ناقدا حادا للسياسة الأميركية وحتى لسياسة الكيان الصهيوني، لا يستطيع إخفاء تناغمه مع الصهيونية وحتى اليهودية وهذا تناقض لا يمكن المرور عليه مرور الكرام ولا يمكن تغطيته بالتطرفات السياسية العالية لدى الرجل. هذا ما لم يجرؤ كثير من المثقفين العرب على التعرض له، وعليه، فإنه بمقدار مباعدته ما بينه وبين السياسة الأميركية، لم يباعد ما بينه وبين الصهيونية.

(26) تشـــومســـكي في فلســـطين، ضمن سلسلة محاضرات «تشومسكي في فلسطين» بدعوة من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت القى الفيلسوف العالمي نوعام تشومسكي، محاضرة بعنوان: أمريكا في العالم الإثنين الموافق 17 أيار 2010، في قاعة الشهيد كمال ناصر – جامعة بيرزيت

(27) (العظم مصدر سبق ذكره ص 492)

وأبعد من هذا، فإن تشومسكي النقدي جداً للسياسة الدولية التي تقودها بالطبع الولايات المتحدة الأميركية، يستند كما سنرى أدناه إلى نفس هذه السياسة (الأسرة/ المجتمع الدولي) ليبرر دفاعه الموارب والإلتوائي عن الكيان الصهيوني الإشكنازي كي يبقى مغتصباً لفلسطين!

حين سُئل تشومسكي من قبل مقابليه ستيفن س شالوم و جستين بدور[28]، كيف يرى امكانية حل دولة واحدة في صيغة دولة ديمقراطية علمانية اجاب كما يلي:

«... لم تتبن اية مجموعة فلسطينية (ولا بالطبع إسرائيلية) ذات وزن مقترحاً ينادي بدولة ديمقراطية علمانية ذات أهمية. بوسع المرء ان يدير حوارا مجردا، فيما اذا كانت الفكرة «محببة». ولكنها غير واقعية بالكامل. لا يوجد دعم دولي ذي معنى لها. ولا داخل إسرائيل. والمعارضة لها تكاد تكون عالمية. إنها تُفهم على انها ستكون دولة فلسطينية بأقلية يهودية، ولا توفر ضماناً لا للديمقراطية ولا للعلمانية (حتى لو تم قبول وضعية او حالة الأقلية، وهذا ليس الحال). وبرأيي، فإن أولئك الذين ينادون بدولة ديمقراطية علمانية يوفرون سلاحا لأكثر العناصر تطرفا في اسرائيل والولايات المتحدة[29]»

ولكن، هل تقاس حقوق الشعوب بالدعم الدولي والأسرة السياسية الدولية خاضعة ومتذيلة للمركز الراسمالي العالمي؟ ألم يكن التصويت على تقسيم فلسطين مؤامرة ورشى وتهديدات للعديد من الدول التي صوتت لصالح التقسيم؟ هل يُعقل أن تشومسكي لا يعرف هذا؟ كيف سيكون شعور تشومسكي لو قيل له، أن هناك من يطالبون ب:

وجوب إلحاق الهزيمة بالكيان الصهيوني

عودة فلسطن كجزء من الوطن العربي الاشتراكي[30].

ويضيف تشومسكي:

"...إن الدعوة لدولة ديمقراطية علمانية لم يتم أخذه بشكل جدي من قبل الرأي العام الإسرائيلي أو العالمي، هو مطلب واضح بتدمير إسرائيل ولا يعد الإسرائيليين بأي

---

(28) مترجمة في مجلة كنعان، العدد 119، تشرين أول 2004 ص ص 43-52، مترجم المجلة ثابت عكاوي

(29) Noam Chomsky interviewed by Justin Bodur and Stephen Shalom. March 30 2004 http: / /www.zmag.org /content /showarticle.cfm?ItemID=5240

وقد رد على تشومسكي نقدياً نواح كوهين، في موقع مجلة Axis of Logic بعنوان

Noam Chomsky. "Noam Chomky and "Left Apologetics for Husticein Palestine" 3 August 2004 http; / /www.axisoflogic.com /artman /publish /article_11169.shtml.

(30) انظر مقالة مسعد عربيد وعادل سمارة، دولة اشتراكية في الوطن العربي وفلسطين في مجلة كنعان، الأعداد 141 ربيع 2010 و 142 صيف 2010، و 143 خريف 2010.

شيء ابعد من الأمل في درجة من الحرية عندما تنتهي الأمور إلى دولة فلسطينية"... "إن الدعوة إلى دولة ديمقراطية علمانية ألأمر الذي لم يؤخذ على محمل الجد من قبل الجمهور الإسرائيلي".

وبشان حق العودة يقول تشومسكي:

"... ليس هناك تأييد دولي لحق العودة يمكن تلمسه، وفي ظل ظروف (فعلية وغير متخيلة) فإن دعماً من هذا القبيل إذا ما تطور، فإن إسرائيل سوف تلجأ إلى سلاحها الأخير والنهائي وهو معاندة الرجل الكبير لمنع حصول هذا الأمر. وبرأيي، فإنه من غير المناسب تعليق آمال لا يمكن أن تتحقق أمام أنظار شعب يعاني من البؤس والقمع، والحري أن يُعمل على بذل جهود بنائية لتخفيف معاناتهم والتعاطي مع مشاكلهم ضمن الالم الواقعي"

هنا تتضح المركزانية الأوروبية في الرجل تماماً، بل ويلتقي مع ما قاله جورج شولتس وزير الخارجية الأميركي 1982: "تحسين شروط المعيشة للفلسطينيين".

لقد كرر تشومسكي مواقفه هذه يوم 14 كانون ثان 2010.

فقد رفض أي حديث في القضية الفلسطينية "...إذًا ما بدأ منذ عام 1948، وحصر الصراع على ما أحتل عام 1967، وقال إن جرائم إسرائيل لا يمكن مقارنتها بجرائم أميركا" وكأن المسألة ليست في الجريمة بل فقط في حجمها، هذا إذا كانت جرائم أميركا اكبر حقيقة! وأكد على أن دولة واحدة امراً غير عملي وأن دولة واحدة اشتراكية غير مفيدة، كما رفض مقاطعة فرقة رقص إسرائيلي (كمثال على ما يجب أن يقاطع)

بعد أن منعه الاحتلال من دخول الضفة الغربية، لنلاحظ أنه لم يحاول الذهاب إلى غزة؟ أليس لهذا معنىً؟، غادر إلى بيروت، وهناك أكد على رفضه للدولة الواحدة! وبغض النظر عن أي دولة واحدة يتحدث هذا أو ذاك، وهي برأينا مجرد رؤية للمستقبل، فإن تشومسكي بهذا الموقف الحدِّي للفصل بيننا وبين الغُزاة، إنما ينتهي إلى "دولة يهودية نقية" فهل ما زلنا نحتفي به؟

ومن ثمَّ إلى اين؟

قصدنا بهذا الفصل، وإن بدا إلى حد ما بعيداً عن إشكالية التطبيع بما هي إشكالية يومية سياسية/ اقتصادية وحتى ثقافية لكنها ليست فلسفية سوى بحد أو قدر ضئيلين، قصدنا توفير مدخل نقدي مشتبك لعلاقة مركز/ محيط في نطاق الفكر المختلفً والحذر من خطر غياب الموقف النقدي كذلك في نطاق التبادل والتواصل الفكري الإنساني.

لعل أهم ما نحتاج نقله وترجمته نقدياً لقارئنا، (واليوم مع تطور وسائل النقل)

للمشاهد والمستمع في الوطن العربي هو طبيعة الحياة، تفاصيل المرحلة، بنية المجتمع، ثقافة المجتمع، وأكثر من هذا جوهر التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في الغرب الرأسمالي وذلك للمعرفة أولاً، وللمقارنة ثانياً، ولتأكيد الاختلاف وحتى التبايُن ثالثاً بين ما وصلوا إليه، وما بقينا فيه وما نحن عليه وذلك بغية الوصول إلى رفض النقل والتطبيق المباشر لما هو هناك، لما يُقال لهناك وعن هناك، عدم تلبيسه لنا. هكذا بوضوح.

لا بد من فكر مشتبك يحوِّل مثقفينا من مقرئي ما يكتبه الغير إلى ناقدين له ومشتبكين معه[31]

إن أخطر ما وصلنا نقلاً ولا نقداً هي التكفير بالسرديات الكبرى، بالعمل الجماعي، وهذا التكفير هو اساساً من تلقيح ذهن كتاب ما بعد الحداثة بآفتين:

الأولى: الفردانية الذرية للرأسمالية

والثانية: العمل الدؤوب لمواجهة ونقض الاشتراكية.

وسواء كان الهدف تخيلي أو فردي إعفائي أو إحالي، فإن حاجة المركز للسرديات الكبرى هي حاجة أخلاقية أكثر مما هي مصيرية، بينما حاجة المحيط للسرديات الكبرى بما هي آليات تكاتف وتجميع ومواجهة هي حاجة راهنة لصيقة بوجوب الثورة. وإذا كانت الفردانية في المركز رفاهاً، فهي في المحيط آفة.

والتكفير بالسرديات أو الروايات أو المرويات الكبرى وغير الكبرى في الغرب الراسمالي ليس مطلقاً، بقدر ما هو استبدالياً. أليست السوق هي كبرى السرديات؟ وعلى مستوى الكيان الصهيوني، ماذا نقول عن الصهيونية وعن فشل المؤرخين الجدد وعودتهم كخراف لم تضل بل حاولت تجديد الحظيرة! وإذا كان الإسلام سردية سماوية كبرى يحاجج الحداثيون بالنتيجة ضدها، فإن السوق تؤكدها؟ ألم يتضح هذا في قيام الولايات المتحدة بتجنيد المجاهدين لإسقاط النظام «الإشتراكي» في أفغانستان بعد إسقاط الملكية هناك؟ ألم تُقيم الولايات المتحدة سلطة المالكي الممثلة لحزب الدعوة في العراق؟ أليس المركز دوماً وراء الوهابية في السعودية؟ أليست العودة إلى المسيحية الصهيونية هو تلقيح/ تلاقح بين السوق والدين، وهل هناك أكبر من هذه السردية (المحافظية الجديدة)؟

---

(31) عن موقف مشابه كتب ماركس: «لذلك لم يكن الاقتصاد السياسي ثمرة من أرضنا، فلقد جاءنا جاهزاً من انجلترة وفرنسةبصفته صنفا مستورداً. وظل أساتذتنا تلامذة . راس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول بالعربية منشورات مؤسسة المعارف ترجمة محمد عيتاني، ص 23.مترجمة عن النسخة الفرنسية المعتمدة لهذه الترجمة ، باريس 1950.

الفصل الثاني

التطبيع مبتداه، تصعيده وآلياته

أُخِذَتْ الناس على حين غرَّة بهزيمة 1967. فقد تم حشو رؤوسهم أن الحرب ستكون هزيمة ساحقة للعدو، أو على الأقل ضربة موجعة له. لم يكن لغير الحكام وجنرالاتهم رأي ولا موقف من الصراع. كانت الحرب نظامية/ أنظماتية بمعنى أن الطبقات الشعبية تحديداً كانت مهمشة تجاه الحرب كما هي مهمشة تجاه الانتاج والثقافة والسياسة والحريات ...الخ لم يكن علينا ولا لنا إلا أن نهتف وننظر! لم يكن للقوى السياسية دور ذي بال في توقع أو تقدير النتائج. لا بل لم يكن لها حق الوجود العلني. فكانت أقرب إلى الحياد بل التحييد والتهميش! أليس هذا واقعاً معقداً وغريباً؟ ،قلة هي التي كان يساورها القلق على النتائج، وهي التي كانت تعلم أن عبد الناصر لم يكن يريد حرباً آنذاك! وليس لهذا من تفسير سوى عدم ضمان النتائج. أما والناس مأخوذين بكل هذا، فلم تكن هناك خطط للتصرف تحت الاحتلال! وكانت الحرب وكانت نتائجها الكارثية.

منذ تلك اللحظة أدركت الفارق الهائل بين مزاعم مثقفي الفوضى والإلتزام الرخو الذين نظَّروا في المركز الراسمالي ومازالوا بأن الجماهير تعي دورها وواقعها وليست بحاجة للحركة الثورية كي "تُلقِّنها" كما زعموا، وتوصلت حتى اليوم إلى مرتكزات ثلاثة:

أن لا بد من دور في تثقيف الجماهير، ولم يتغير هذا الدور مع توفر المعلومة، فالمسالة ليست سوق المعلومات المفتوح بل منهجية الوعي الجماعي الحِواري الهادف والمنتمي وبالضرورة المشتبك.

أن آلية التثقيف لا بد أن تكون من نمط تعليم المضطّهدين على أساس النقل والنقد والراجع المتبادل بين الشيخ والمُريد.

حين يتعلَّق الأمر بالوطن، لا تجوز المحايدة، لا من الطبقة ولا الحزب ولا الفرد، فما بالك حين يمارس بعض أو كل هؤلاء الخيانة! وبالتالي لا غفران لمن يُحايد

ولا لمن يتقاعد. فبما هو شريك في التواجد والعيش هو شريك في تأدية دور.

لقد تعلمت من الموقف من التطبيع أن التعليم المتبادل بين الطبقات الشعبية والحزب الثوري المشتبك، ولا سيما مثقفيه المشتبكين أمر لا غنىً عنه. فما زلت أزعم أن تفشي التطبيع في البلد لا شك يتغذى بفقر معرفي في أبسط مكونات جوانب الصراع من جهة، وبتفشي ظاهرة مهادنة الرخاوة من جهة ثانية، وكأن الانتماء الوطني مسألة رفاه واختيار. والأهم من هذا أن لدى الناس قدرات هائلة حتى في أبسط تحركاتهم، إنما المهم كيف يمكن الكشف عن هذه القدرات وتحريكها بتطوير قدرات اصحابها ومشاركتهم والوصول معهم إلى أخذ زمام المبادرة؟ كيف تفهم الحركة الثورية الناس؟ كيف تعلمهم وتتعلم منهم الاستثمار الاجتماعي المتبادل، الاستثمار في كل من الموقع والإنسان المناسبين وذوي القابلية. هذا درس الانتفاضة في المقاطعة ومناهضة التطبيع إذ حيل بينها وبين الاستمرار بقرار قيادي سياسي فلسطيني، وبين الانتشار عربياً بقرارات الأنظمة القطرية، وهو حال المقاومة اليوم من حيث محاولات قطع الاستمرار والانتشار.

إن الأمر ابعد وأعقد من هذا بكثير. فالمركز الرأسمالي الغربي بدءاً بقصر وندسور في لندن، إلى الإليزيه في باريس إلى المجمَّع العسكري في واشنطن، هو الذي خلق هذا الكيان وما زال يرعاه. ولهذا المركز تمفصلات ثقافية نتجت عنه وبلورت ثقافة المركزانية الأوروبية التي أنتجت الحداثة الأوروبية وما بعدها أو بعدياتها. وهذه الحداثة وخاصة المابعديات، هي التي أنتجت لنا ما هو الأخطر علينا، تفكيك كل شيء، رفض السرديات الكبرى، والعودة إلى الفردانية الراسمالية المطلقة، كل فرد ذرة تهيم في الفضاء وحيدة مستقلة بذاتها، لا شيء يصمد، كل شيء إلى موات، موت الإنسان (ديريدا)... القومية عَدوُّ امبراطورية أو جماهيرية المستقبل (نيجري)...الخ هذا التحكّم المركزاني الغربي بشقيه البرجوازي والثقافي:

الشق البرجوازي الذي أنتج الاستعمار والاستقطاب وتواصلهما وامتدادهما وتفردهما

والشق الثقافي العدمي الذي يقول: لا تناضلو وطنيا ولا قومياً، فالوطنية والقومية حالات انحصار لا إنساني، إذهبوا إلى فضاء الانفلات العالمي، هناك تجدون الحرية، سيخلق لكم الغرب جمهورية أفلاطون السعيدة وهناك ستتحقق حقوقكم أيها العبيد. أو النفاق بأن العالم اصبح قرية واحدة، ربما هي المقدمة التي أغرت نيجري بالحديث عن إمبراطوريته المتخيَّلة، وكأن الأمر مجرد توفر فرص النقل والانتقال، وليس انقسام

هذه القرية المزعومة إلى الحي الأغنى والحي الأفقر Down Town and chanty town، فما المشترك بينهما!

ما أخطر هذا الفكر الأبيض! فالغرب هو الذي خلق الاستعمار وراس المال وعذبنا كل هذا العذاب، وهو الذي سيخلق للعالم أمبراطورية/ جماهيرية تحرره من تعذيب الغرب نفسه. ولكن، حتى لو كان لهذه اليوتوبيا نصيبها من التحقق، هل ستكون لنا؟ ثم، ماذا علينا أن نفعل إلى أن تتحقق وما الضمان ألا تكون غربية وللغرب الأبيض؟ ونحن مطاياه؟ ما هي المساهمة التي يمكن لشعوب المحيط أن تقدمها في بناء الإمبراطورية المثالية هذه؟ كيف نُعجِّل مجيئها إن كنا سنؤمن بها؟ وهل النضال القومي والطبقي في المحيط هو من روافد جنة الإنسانية هذه، أم نقيضٍ لها؟ والأهم: لماذا يكون دورنا انتظارياً؟

هجمة التطبيع اليوم:لماذا الامتداد والاشتداد؟ يقابلها تصاعد المواجهة

صار لافتاً للنظر وبشدة في الأعوام القليلة الأخيرة، أن يترافق تسارع وسُعار تحركات ومشاريع "استدخال الهزيمة- التطبيع" مع تنبه متزايد من العناصر الحية وصاحبة الوعي المتقدم في الوطن العربي في مواجهة هذا الاستدخال. صحيح أن هجمة العدو أعرض وأكثر إمكانيات، ولكن مؤشر التصدي والرد وحتى الصدُّ هي في ارتفاع أيضاً. فمقابل رصد العدو ميزانيات أكثر للرشى وشراء الرخويات العربية بدءاً من الأنظمة والمثقفين "والفنانين" ورجال المال، بدأ هؤلاء الذين باعوا وبيعوا يتلطون تحت مبررات عدة لتغطية سقوطهم وسقطاتهم، أو يحسبوا ألف حساب حَين تسوقهم الرشى الضخمة إلى الأرض المحتلة وهم مطايا ورواحل تحت العدو كحصان طروادة. أمَّا والراحلة لا تعرف أنها ممتطاة، فهذا أمر فيه قَوَلانْ!.

ولافت ايضاً أن التفات واهتمام بعض من قوى المقاومة وأطراف الممانعة وبعض المثقفين الثوريين إلى مخاطر التطبيع قد جاءت متأخرة إلى حد كبير فإن هذا يؤشر إلى أمرين أحدهما سلبي والآخر إيجابي:

فالسلبي منه يؤكد أننا نفتقر في الوطن العربي أي التقاط وجوب الإجماع على القضايا الرئيسية التي يقود عدم الإجماع عليها إلى ورود مهالك. فمشكلة كالتطبيع تتطلَّب موقفا بل استراتيجية عامةً على مستوى أمة باسرها، وهذا لا يتأتى في مناخ الدولة القطرية شأنه شأن وجوب الإجماع على مختلف القضايا والتحديات الهامة والمصيرية.

والإيجابي، هو أن الموقف من التطبيع يأخذ بعداً طبقياً بمعنى أن هذه المشكلة

لا بد ان تقود إلى قراءة موقف كل طبقة من القضايا الرئيسية، وإلى جانب كل طبقة موقف مثقفيها العضويين.ولا شك أن مواجهة القضايا والإشكالات الرئيسية تتطلب موقفا من الأمة بأسرها، وهذا ليس شرطاً، وإنما ضرورة، ولكن لا تحوز كل ضرورة أو شرط على التزام كافة الطبقات! أو التزام مختلف الطبقات بنفس الدرجة. وهذا يفتح على مسألة هامة هي ما ومن هي الطبقة/ ات التي تسير في النضال إلى مداه الأخير.

ولكن، لماذا تشتد هجمة التطبيع في هذه الحقبة، وما هي الأطراف التي تشد باتجاه التطبيع، وهو الأمر الذي يتطلب دفاع النخبة متقدمة الوعي، وليس اي وعي، بل الوعي الميداني والمشتبك!

اختلف المحللون على نتيجة/ ائج انتهاء الحرب الباردة التي سِمتها الأساس تفكك معسكر الاشتراكية المحققة، فالبعض رأى أن العالم يسير باتجاه وحدانية القطبية والعقيدة والثقافة وكلها تصب في السوق لأن السوق هو الوحدانية والكليانية الكبرى، فكيف حينما تصبح الوحيدة؟. والبعض رأى، ومنهم كاتب هذه السطور، أن الراسمالية، وإن كسبت معركة المرحلة إلا أنها خرجت منها جريحة، وإن مصالح دول المركز ليست منسجمة في داخلها، وإن كان هذا لا يثير احترابات فيما بينها، وإن قطبيات أخرى هي قائمة وسيشتد عودها[32]، وإن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين، قد فتح الباب للحرب الساخنة ضد المحيط. وعليه، فإن العالم لا يسير صوب الوحدانية ولا صوب الإمبراطورية[33]، وإنما صوب مزيد من الاستقطاب على يد الراسمالية في حقبة العولمة وهي مسألة تتجلى في انتقال سياسة «فرِّق-تسد» الاستعمارية الكلاسيكية التي أُعيقت لحقبة ما بين 1917-1991 لتتكثَّف وتتجدد وتشتد لتصبح سياسة:

تذرير المحيط: وقد تجسد هذا في تفكيك بلدان مثل يوغسلافيا، العراق ، السودان...الخ واحتضان الراسمالية في حقبة العولمة لإثنيات وطوائف وقوميات قادتها نخب كمبرادورية تابعة ومستخدمة إلى درجة العمالة من المركز وهو ما اسميناه :»موجة القومية الثالثة[34].

وتركيز المركز، وهو ما تجلى في بلورة نافتا والاتحاد الأوروبي، وتوصل

(32) انظر عادل سمارة 2005 Beyond Delinking مصدر سبق ذكره.

(33) انظر نيجري وهاردت في الإمبراطورية، مصدر سبق ذكره.

(34) موجة القومية الثالثة مقصود بها أن الحركة القومية عالمياً قد مرت بثلاث موجات وليس موجة واحدة كما يزعم الغرب الأوروبي. كانت الموجة الأولى في منتصف القرن التاسع عشر أو ما يسمى عصر القوميات، والموجة الثانية في منتصف القرن العشرين أي حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وكلتيهما نتاج حراك مجتمعي سياسي داخلي، ثم الموجة الثالثة وهي في حقبة العولمة وأغلبها حركات كمبرادورية مقودة من المركز الراسمالي وتابعة له.

دول المركز إلى تقسيم عمل فيما بينها وعلى الصعيد العالمي بمراتبية تقارب الترتيب التالي:

الولايات المتحدة كدولة قائدة أو المستقلة الوحيدة في العالم

الاتحاد الأوروبي واليابان والصين كمناطق شبه مستقلة

وبقية العالم مثابة مستعمرات يوجب الاستقطاب إبقاءَها كما هي ولو بالقوة.

لا يمكن لراس المال بما هو علاقة اجتماعية إلا أن يخلق نقيضه وأن يتناقض من مستوى قومي إلى آخر وسيبقى هذا إلى أن تلغى الملكية الخاصة والسوق

حفل العقدان الماضيان بسلسلة من الحروب كان من نتائجها الإيجابية، رغم دمويتها أن افرزت مناخاً شعبياً، لم يكن قد حصل حتى في فترة شباب او عنفوان دول الاشتراكية المحققة. فقد تبلور إثر هذه الحروب تطوران ملموسان قاسمهما المشترك هو البدء الشعبي عالميا في عدم التطبيع مع الرسمي، وإن لم يصل القطيعة بعد":

الأول: بداية استقلال الموقف الشعبي عن الموقف الرسمي على صعيد عالمي، وهو الأمر الذي ولَّد حركة مناهضة العولمة والحرب. وهي حركة على اتساعها وترهلها، تشير إلى أنها بدرجة أو أخرى ضد الراسمالية باعتبار الحرب لدى الراسمالية صناعة بقائها، وهي بالنتيجة النهائية ضد الصهيونية التي هي إحدى مكونات راس المال العالمي.

ولا شك ان هذا التطور قد وضع مسألة المجتمع المدني في الغرب بمجموعه على المحك. فلم يعد من السهولة واليُسر وصف مجتمع بأنه مدني، لأن هناك توسطات بين المجتمع المدني والسياسي يسهِّل استقبال وقبول وتماه ، بلا وعي، مع هيمنة الطبقة/ ات الحاكمة، وخاصة حين تنقل السلطة السياسية في هذه البلدان مجتمعها من حرب باردة إلى ساخنة، دون العودة إليه أو قبول اعتراضه. كما أن مدنية/ إنسانية هكذا مجتمعات أصبحت تحت محك الاختبار والشك المتبلور إلى يقين بمعنى هل يمكن لمجتمع أن يكون إنسانياً في حين تقوده طبقة/ ات صنْعَتها ومصالحها هي الحروب المتواصلة التي هي جوهر نمط الانتاج الراسمالي؟ وهذا يطرح علينا سؤالاً مؤداه: هل وصلت هذه الحركة إلى مستوى مصادمة هيمنة راس المال بهيمنة الطبقات الشعبية؟ اي هل انتقل مشروع الهيمنة الثورية إلى حالة أو لحظة الفعل يوماً بعد يوم تحقيقاً لشرط الإنسانية لرفض رأس المال؟

والثاني: وهو تطور على صعيد الوطن العربي نفسه مفاده انقسام أوضح بين الشعبي والرسمي، أو بين المقاومة والكمبرادور. وهو انقسام بانت أهميته في لحظتين:

قدرة المقاومة على إلحاق هزائم بالكيان الصهيوني عامي 2000 و 2006 في لبنان، وإرهاق الإمبريالية الأميركية في العراق مما أدى إلى الأزمة المالية/ الاقتصادية هناك، وعجز الكيان الصهيوني عن احتلال مدينة غزة حتى بإحراقها (2008–2009) طالما سيدفع الاحتلال قتلى ممَّن يريدونها حرباً لا تُسيل دمهم.

إعلان انحياز أنظمة الكمبرادور العربي لصالح المركز والكيان الصهيوني سواء ب:

اتفاق كامب ديفيد

واتفاقي اوسلو (أوسلو–ستان) ووادي عربة

فقد عقدت أنظمة عربية اتفاقات سرية وقادت تطبيعاً سرياً مع الكيان الصهيوني الإشكنازي

ولقد أعلن أكثر من نظام عربي في حرب لبنان تموز 2006 تاييده للعدوان الصهيوني رغبة منهم في تصفية المقاومة

وأخير ا وليس آخراً إرسال رئيس مصر، الدولة العربية الكبرى، رسالة تهنئة للكيان الصهيوني في ذكرى اغتصاب فلسطين العربية!.

نشير إلى هذه التطورات بقصد الإيضاح أن الوطن العربي يعيش هذه الفترة بداية الاصطفاف وإعادة الاصطفاف طبقياً، مع أن المعركة توجب الاصطفاف القومي. وهذا يبين ويؤكد ما اشرنا إليه أعلاه بأن الموقف الحاسم في المعركة طبقياً وليس قومياً لأن هناك طبقات ذات مصالح متخارجة تقودها إلى الخيانة القومية. هذا ما يفسر قولنا بأن اللحظة تتسم بـ:

اشتداد هجمة التطبيع

واشتداد التنبه ضدها[35].

ولو شئنا ترجمة وقراءة هذا التخندق المتبادل، لكان له ان يفتح على موضوع هذه الدراسة التحريضية التعبوية بقصد وبلا مواربة أو مداورة، أي موضوع التناقض والاشتباك بين : التطبيع والكفاح المسلّح، وهي المعادلة الصراعية التي تعني حين نُجلّسها على قدميها أن: مناهضة التطبيع، أي التصدي لاستدخال الهزيمة هي المقدمات الموضوعية

(35) انظر بهذا الصدد مقالة مميزة ل محمد الحبيب طالب، من المغرب بعنوان: «سلوك أطرنا تجاه المشكل الفلسطيني» وهي تستند على ما كتبه الشهيد عمر بن جلون في اعقاب حرب 1967 ومفادها ان موقف المثقفين في المغرب من عدوان 1967 كان كما لو كانت العدوان في منطقة لا صلة للمغرب بها، ويشير الكاتب إلى أن وجوب الحذر انكفاء هذا الموقف ثانية الآن بينما يشدد العدو هجمته.
4/ 27/ 2010 الاتحاد الاشتراكي www.alittihad.ae

على صعيد شعبي واسع لإعادة الاصطفاف من أجل كفاح مسلح أكثر تماسكاً وأجدر بالانتصار. أي ان مناهضة التطبيع هي القابلة القانونية للمقاومة المسلحة. هي العمل الدؤوب والموسع لتشغيل بل استغراق المجتمع باسره، إلا من تساقط وتخاذل وكوَّع وانهزم أو خان. بينما البلد، في ورشة/ حراكٍ/ عمل وتضحية يومية شاملة ضد العدو وتهيئة للاشتباك الشامل وتقريب يومه.

قد يجوز لنا القول إن قوى التطبيع في سباق مع الزمن أمام التطورات الميدانية على الصعيد الشعبي من حيث هي تطورات تنذر مع تناميها بخطر محاصرة المخطط المعادي وتقويضه. كما تدرك قوى المقاومة والممانعة أهمية ما تقوم به على صعوبته. ومن هنا يكتسب موقف كل مواطنة/ ن على حدة معنىً.

تفيد متابعة الحدث السياسي أن أنظمة الحكم العربية تحالف الشيطان كي تمارس حمل نعش القضية الفلسطينية. وهذا التعجُّل اللافت مبني على حقائق ثلاث:

الأولى: إدراك هذه الأنظمة ان الكيان الصهيوني الإشكنازي يصارع الأمة العربية تناحرياً ويدرك أن وجوده عابر وطارىء، وهذا يُحرج هذه الأنظمة/ الطبقات التي لا وجود للنضال على جدول اعمالها.

والثانية: أن الشعب العربي يُطلُّ بوعي أفضل اليوم على أهمية ومركزية القضية الفلسطينية في الصراع ومستقبل الوطن، وبالتالي يصبح من ليس من الشعب فالشعب ضده..

والثالثة: أن النظام الرأسمالي في حقبة العولمة هو أشد عدوانية من قبل وأن احتضانه للكيان الصهيوني لا تغير فيه ولن يكون، مما يعني أن هزيمة الكيان في المنطقة مرتبط بهزيمة المركز فيها أو على صعيد عالمي.

من هنا تُسارع البرجوازية الكمبرادورية وتصارع لفرض اي حل أيّ تطبُّع بالتطبيع يعفيها من اي واجب قومي، لأن اي دور قومي هو نقيض حقيقي لوجودها القطري حيث تسعى كل قطرية للفكاك من اي مشترك قومي لتقوي ارتباطها وتبعيتها الفردية والمباشرة بالمركز الراسمالي الغربي. وينسحب هذا القلق المتسارع على كل من المركز نفسه والكيان الصهيوني كذلك.

العدو والدرس المستفاد:

يفتح ما تقدم على زاوية أخرى لقراءة إشكالية التطبيع، بل هجمة التطبيع. وهي زاوية

نعترف بها للعدو بكفاءته في استخلاص النتائج سواء من الممارسة أو التجريد النظري كنتاج لمختبرات التفكير والتخطيط واستخلاص النتائج أو كليهما. تفيد قراءة تجربة استدخال الهزيمة من قبل البرجوازية الكمبرادورية، في مصر خاصة، أن التطبيع من الأعلى يعني استدخال الهزيمة من قِبل القشرة البرجوازية العليا قد فشل في تمكين التطبيع من اختراق أو التفشي في جسد الطبقات الشعبية. وهو الأمر الذي يمكن سحبه على الطبقات الشعبية في مجمل الوطن العربي، رغم تفاوت التفشي (أنظري/ ر لاحقا). ومن اللافت جداً هنا، أن البرجوازية الكمبرادورية العربية التي «نضجت» للقاح السفاح مع النظام العالمي والصهيونية هي منه وضمنه بالطبع، قد اكتشفت أن فتح ساقيها للريح لا يعني صمت الطبقات الشعبية عن ذلك، أو على الأقل لا يعني قبولها الضمني له. وهذا يؤكد أن حتى الأنظمة المطلقة والديكتاتوريات بألوانها وأنواعها لا يمكنها أن تتجاهل الموقف الشعبي، ولا سيما روح الأمة بشكل مطلق. وربما هذا ما منع حتى الآن كثيراً من الأنظمة والأحزاب العربية من ممارسة الزنى بالأمة عبر الاعتراف بالكيان الصهيوني. وهذه تحديداً لحظة علينا الإمساك بها وتطويرها ومفاقمتها، مهما كنا نفراً صغيراً وربما لا عزيزاً من حيث العدد، لرفعها إلى مستوى التحدي والمواجهة والحسم لصالح الأكثرية الشعبية.

أما وقد أدرك العدو أن التطبيع الأنظماتي المفتوح لا سيما بشكله الساداتي لم يعد سهلاً، لذا، يقوم العدو الثلاثي (الصهيونية والكمبرادور في الوطن العربي والإمبريالية بتنوعاتها وتشعباتها) بحملة تطبيع قاعدية وُجهتها المستهدفة الطبقات الشعبية وناقلتها المريضة القشرة الثقافية لتصبح الأنظمة العربية مثابة آلية تسهيل هذا السفاح وحاملة الطيب والبخور له. هي إذن حملة التطبيع من القاعدة سواء بالاستهداف المالي أو الاستهداف الفكري والثقافي ومنه خاصة توليد مُرددين ومقرئين محليين للحداثة وما بعد الحداثة كما هي في مجتمعات الغرب وكما أُريد بها لتلك المجتمعات.

ها نحن نشهد الآن هجمة تستهدف الطبقات الشعبية العربية. هجمة تستهدف المجتمع العربي بأسره إدراكا منها بأن تطبيع الطبقات الشعبية، أو كسب المعركة على جبهة الطبقات الشعبية، اي كسر الرفض الشعبي للعدو/ اء هو الانتصار الحقيقي الذي حتى لو حصل في قُطرية عربية ولو كانت مقودة من نظام قومي تقدمي، فإن هذا النظام سيعجز عن وقف التطبيع لأنه، اي التطبيع، يكون قد تفشى قاعدياً / شعبياً. لذا كان لا بد من قلب أداة الهجوم والاختراق وتوجيه نشاط التخريب التهديمي ليحل بالمجتمع باسره عبر التوظيف والتمويل، والارتزاق والرشى سواء بالمال أو بالرحلات إلى الخارج، أو المؤتمرات أو البعثات الدراسية أو تشكيل مؤسسات الأنجزة المحلية (كتاب عادل

وسناء جميل) أو الأنجزة المشتركة مع مؤسسات صهيونية...الخ. ويتم تمرير هذه الاستراتيجية عبر منظمات الأنجزة، والمؤسسات الثقافية الغربية، والحكومات غير الحكومية (الحكومات النائمة)...الخ. هذه الاليات هي التي يراهن عليها العدو الثلاثي بحيث يُمرِّر التطبيع من تحت إبط الطبقات الشعبية.

التطبيع إشكالية هامة بل خطرة:

حين تنشغل أمة بل أُممُ بمسألة ما ولزمن طويل بل ممتد يتحول هذا الانشغال إلى إشكالية فكرية سياسية عملية تستدعي قراءة ومتابعة وحذراً لا شك. فلا تنشغل الأمم عامة بغير السرديات الكبرى. لقد انشغلت الأمة العربية في القرن الماضي بالقومية والاشتراكية، وها هي تنشغل اليوم بالإسلام مجدداً من جهة وبالحداثة وما بعد الحداثة وسلسلة المابعديات من جهة ثانية، وستنشغل مجدداً بالقومية والاشتراكية ليس كضدين وإنما كسردية مركَّبة متداخلة وبفهم مختلف ونقدي. أما انشغالها بإشكالية التطبيع، فانشغال بل جدل وقلق سياسي اجتماعي من خطر يتهدد الوجود مقارنة بالانشغال الإيجابي في احتضان سردية معينة ترى الأمة فيها تحقِّيق مستقبلها وتخطي واقعها. وفي حالات ما ترى فيها خلاصها. التطبيع إشكالية تؤثر بعمق في مصير هذه الأمة من الفرد إلى الطبقة وحتى الحضور الجمعي العام للأمة. وهذا يفرض تناول الإشكالية بالروح والعقل معاً. ولكن لماذا الروح قبلاً؟ وهل هذا قول علمي!

بالروح أولاً، لأننا ندخل إشكالية قناعاتية لا فكرية نظرية تقوم على استقراء أو استنباط ومن ثم استنتاج معين. نتعامل مع مسألة/ اشتباك/ بل معركة يقود التراخي والرخاوة فيها إلى ذُلِّ أمة وتحويلها إلى حالة قطيعية. والقطيعية تعبير مناسب هنا، لأنه يُقاد بفرد بينما عديده بالآلاف! والفرد هنا هو الكيان الصهيوني الإشكنازي والآلاف هي ثلاثماية مليون عربي وغير عرب في الوطن المشترك لنا ولهم، بنا وبهم.

تعني الروح هنا الانتماء للموقع وأهله. ووجود ذلك الانتماء طبيعي وأصيل. لا يُزرع ولا يُجلب، يَحضر ولا يُستحضَر، يكون من البنية ولا يولج فيها. هو اللحظة منغمسة في الاشتباك وحمل الراية، متغذية بالتراث استثماراً وتوظيفاً، لا نابذة له ولا متقيدة به، مندفعة إلى غدٍ، متحررة من قيود عديدة تشدُّ إلى الوراء.

الروح هنا وعي ساخن، وعي مخلص غير محايد ولا بارد، وعي حضور مادي يتناتج في حضور عقلي يستشعر باكراً ويستنفر لاحقاً خطورة الإشكاليات الكبرى

التي نعيشها وخاصة بعد تكفيرنا بالسرديات الكبرى لنعيش ضياعاً أكبر. والتطبيع هو إحدى هذه الإشكاليات. هو سرطان يجتث المقاومة ومن ثم الثورة، وذلك عبر تفكيك ناعم غير مباشر لهمَّة المقاومة تفكيك، يقوم على تركيز ثقافة الاستسلام باسم السلام والتَّحضر، وثقافة القبض والتلقي بدل الانتاج، والسماع بدل التفاعل والتفكير والنقد، والاندهاش بالأبيض بدل الحذر منه ونقده ونقضه...الخ. وليس تعبير السرطان هنا صدفة، بل هو نتاج زعم قراءة دقيقة، كيف لا، ونحن لا نشعر به يمر مروراً ناعماً وأحياناً دافئاً لينتهي نهاية تُنهينا ولا تنتهي.

ما أقلَّ من يشعر بوباء أو خطورة التطبيع، أثناء ممارسة المواطن له في سياق حياته اليومية، ليجد بعدها ذات يوم، هو اليوم الذي نرى، وقد أصبح النقيض التناحري في اللحظة والتناحري في التاريخ القريب المقبل، النقيض داخل الوطن ...أصبح ما ليس طبيعياً هو «الطبيعي» الذي يحدد مدى طبيعيتنا!

هل اتضح أن التطبيع مشكلة خطرة؟ لا بد أن نرى بعد. وحين نرى، ليسأل كل منا نفسه: هل مارس الرخاوة الوطنية بما اوصله حافة التساقط/ التخاذل/ الرخاوة/ وخيانة البلد، ولو خيانة صغيرة؟

نصل مما مهدنا أن التواجد في ورشة (ورشتي مناهضة التطبيع المشار إليهما في المقدمة) كهذه ليس محايداً ولا لحظة رفاه. بل ليس مجرد حضور نقاش أو عصف فكري أو موضوع مجرَّد نناقشه ونمضي، ليس نصَّاً معرفياً نتمتع به ولا يتبعه موقفاً أو دور. هذا الحضور يعني وقفة مع الذات لقراءة ما يدور حولها وفي المحيط لمعرفة وتحديد موقف من اللحظة بما فيها من اشتباك مع التطبيع والمطبعين في مستويات الثقافة والاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس.

لماذا صيغ المصطلح، في اي مناخ؟ ينبُتُ النبتُ بتوفر التربة والمناخ وينمو في حدود مؤاتاتهما، ويذوي في المجافاةْ. هكذا نمى التطبيع وأمرع أهله وتمولوا[36]. لكن هذا القول يفتح على جوهر المشكلة/ الإشكالية. هي مشكلة إشكالية لأنها لم تُحلُّ بعد. لحصر البحث في الزمان، لنفترض أن التطبيع بدأ بعد هزيمة 1967 (سنبين أنه بدأ قبل ذلك يزمن طويل). ومبررنا هنا ليس لأنها الهزيمة الوحيدة أو الأولى. بل لأنها الهزيمة التي تبعها استدخال لها «استدخال الهزيمة[37]». كانت هناك هزيمة 1948، لكنها لم

(36) يقول عروة بن الورد: أقول لأصحاب الكنيف وقد غدوا .... كما الناس لما أمرعوا وتمولوا.

(37) اهتديت لهذا المصطلح منذ أكثر من عشرة أعوام، واستخدمته كعنوان لكتابي: اللاجئون الفلسطينيو ن بين حق العودة واستدخال الهزيمة، حيث طبع في بيروت عن دار الكنوز الأدبية وفي رام الله عم مركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية. 2000.

تُحدِث خرق الاستدخال، على الأقل، لم يُعلن من استدخلوها عن ذلك، وحتى الذين استدخلوها حُصروا وحوصروا. فلم يتبع هزيمة 1948 اي اعتراف رسمي ولا شعبي عربي بالكيان الصهيوني الإشكنازي. ولم يُعلِن من اعترف به من الأنظمة عن ذلك. أما القوى التي فعلت فحوصرت وأُهينت ونشفت جذورها الشعرية والغليظة في مختلف الطبقات الاجتماعية. من جهة ثانية، لم تُواكب هزيمة 1948 هزيمة عقيدية في الوطن العربي، بل واكبها اندفاع شعبي نحو القومية العربية تحديداً ونحو تفسيرها للاشتراكية. لقد شكّل الاندفاع الشعبي نحو هاتين السرديتين الكبيرتين حماية أو مناعة من السقوط لصالح استدخال الهزيمة، رغم أن الهزيمة كانت قد وقعت، وهذا دليل على أن الاعتقاد والالتفاف الشعبي يمكن أن يحمي من السقوط رغم خسران معركة أو معارك. هذه هي القوة المعنوية، قوة الموقف واشتداده رغم مجافاة المرحلة. هل كانت قوة دفع واندفاع الانتفاضة الأولى (التي بدأت في كانون ثاني 1987) دون إيمان بسردية كبرى تجند الناس بها فاستقطبت وحركت الطبقات الشعبية قاطبة من نساء ورجال في القرى والمخيمات والمدن...الخ؟

التطبيع: جذور التأسيس تبعية طبقية/ فكرية:

1 – تطبيع الطبقات الحاكمة:

كي لا يتخيَّل البعض ان التطبيع طرأ مؤخراً، أو حتى بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978 ناهيك عن أوسلو ووادي عربة، وشبيهاتها السريّة، فالتطبيع بدأ قبل اقتلاع شعبنا عام 1948. وليست الأسطر الضئيلة القادمة سجلاً لتاريخ ووقائع التطبيع، وإن كان ذلك ضرورياً، فما يلي مجرد إشارات وإحالات إلى محطات التطبيع ليس أكثر[38].

المسألة المفصلية في هذا الصدد هي أن مجرد معرفة اي نظام أو حزب او فرد عربي بمشروع ومخطط الإمبريالية والصهيونية لإقامة وطن لليهود في فلسطين[39]، كان

(38) فيما يخص علاقة النظام الأردني بالكيان الصهيوني يمكن الرجوع إلى كتاب د. سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية وكتاب خالد عبد الرزاق الحباشنة، العلاقات الأردنية–الإسرائيلية (الجذور والآفاق) مع الوثائق الكاملة المعقودة بين الجانبين، 1999.

(39) يجب أن لا ينحصر الموقف من الإمبريالية في جريمتها في فلسطين، ولكن مقتضيات البحث هي التي فرضت هذا الانحصار. فهل يمكن التطبيع مع الاستعمار الفرنسي في الجزائر والبريطاني في عدن ومع ←

يجب أن يترتب عليه موقفاً مضاداً، موقف صراع مع الإمبريالية والصهيونية. وعليه، فإن الاحتفاظ بأيةِ علاقة غير صراعية مع الإمبريالية تحديداً، هو قبول بالفعل بالكيان قبل تبلوره، مهما أحيط هذا الأمر بتغليفات وأغطية وسواتر. هل كان هذا موقف أنظمة الحكم العربية منذ قرن؟ هل كان هذا موقف كثير من المثقفين والأحزاب الذيت تتلمذوا على يد مراكز الغرب الثقافية والسياسية؟ نعم. وحتى بعد هذا، هل تهافت مثقفون/ ات عرباً على مراكز البحث والأنجزة والمراكز الثقافية الغربية وحتى القنصليات والسفارات طمعاً في مال أو جاه أو منحة أو بعثة؟ نعم. الا يدرك هؤلاء جميعاً أنهم مارسوا التطبيع المتعامي؟ بلى يدركون.

إن سايكس بيكو هي الخطة/ المخطط الفعلي والمشترك/ الجماعي للإمبريالية (وإن بحصص متفاوتة في الغزو والاقتسام) ضد الوطن العربي. ورغم احتلال بلدان عربية كثيرة قبل ذلك إلا أننا تجاوزاً نعتبر 1916 بداية العدوان. ولذا، يجب أن يكون بداية رفض التطبيع وأن يكون التساوق معها بداية التطبيع. كان قبول سايكس-بيكو مبتدأ التطبيع. فقبول التوكيل الاستعماري لأنظمة حكم قطرية هو تطبيع مع الإمبريالية في تجزئة الوطن العربي وقبول بالوضع الخاص لفلسطين التي اجتزئت من الوطن لتصبح وطناً قومياً لليهود. هل يزعم هؤلاء انهم لم يقرأوا نص سايكس-بيكو ووعد بلفور.

تنص الوثيقة السادسة والعشرون، إتفاقية سايكس-بيكو 16 ايار 1916 والاتفاقية الانجليزية-الفرنسية-الروسية، نيسان، ايار 1916 والمادة الثالثة على ما يلي: «تنشا إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يُعيَّن شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة[40].

وقد ورد في مؤتمر الشرق الأوسط لوزارة المستعمرات البريطانية ما نصه :» إن إقامة نظام...ذا صبغة عربية –في شرق الأردن– ومن الأفضل تركيز ذلك النظام تحت رئاسة حاكم عربي مقبول من الحكومة البريطانية، شريطة أن يعمل في المسائل المهمة بموجب مشورتها[41]»

كانت الثورة البلشفية، بقيادة فلاديمير لينين هي التي كشفت اتفاقية سايكس بيكو السرية بعد هزيمة القيصر 1917، وحينما احتج الحسين بن علي على معاهدة

← الاستعمار الاميركي اليوم في العراق؟ إن ما هو مطلوب وعي وموقف كفاحي دائم ضد الاستعمار كتاريخ وحاضر ومستقبل. ومن هنا خطورة دُعاة الصفح! وهذا يفتح على حديث طويل عن أهمية العالمثالثية وصراع مركز/ محيط وهذا يُضفي على مسألة مناهضة التطبيع بعدها الأممي.

(40) انظر عادل سمارة، النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية، منشورات المؤسسة العربية القدس، 1977، عن سلامة موسى ، تأسيس الإمارة الأردنية ص 94 بلا تاريخ.

(41) نفس المصدر ص 17، عن سلامة موسى ص 89-90.

سايكس-بيكو، وكان الإنجليز ما زالوا بحاجة إليه رد عليه الوزير البريطاني بلفور بالبرقية التالية: «إن البولشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في بتروغراد معاهدة معقودة، بل محاورات ومحادثات مؤقتة بين فرنسا وإنجلترا وروسيا في اوائل الحرب لمنع المصاعب بين الدول اثناء مواصلة القتال ضد الأتراك، وذلك قبل النهضة العربية، وإن جمال باشا إما عن جهل، أو خبث غيَّر في مقصدها الأساسي وأهمل شروطها القاضية بضرورة رضى الأهالي وحماية مصالحهم. وقد تجاهل ما وقع بعد ذلك من أن قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر وانسحاب روسيا قد أوجد حالة أخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية فيما مضى[42]»

إذا كان جمال باشا خبيثاً أليس الوزير البريطاني أكثر خبثاً حين يتحدث عن رضى الأهالي! فهو أسماهم الأهالي وليس الشعب، كما سنلاحظ لاحقاً فقد تحدثت الخارجية البريطانية عن فلاحين ومزارعين فلسطينيين وليس عن شعب. وهل يرضى «الأهالي» بإقامة دولة اغتصاب على أراضيهم! وإذا كانت الحالة قد اختلفت، فالمشروع الرأسمالي الغربي لإقامة الكيان لم يختلف. ومن هنا فالحفاظ على علاقة طبيعية مع الاستعمار البريطاني هو تطبيع مبكر.

لم يجهل اي نظام عربي هذه الاتفاقيات، بل الخطط. ولكن، لم يكن للقطريات أن تُفصَّل، وللأنظمة أن تُنصَّبَ إلا بموجب ذلك القبول والاستعداد للتنفيذ. وهذا ما اثبتته سوابق الأيام، وما توحي بها قادمات الأيام. فالطبقة/ ات الحاكمة أو المعهود لها بالحكم قد باشرت التطبيع منذ زمن سحيق وواصلت ما فعلت.

تقول خيرية قاسم: « في مؤتمر السلام في باريس، (1919) استطاع لورنس أن يقنع الأمير فيصل بشروط مناسبة جدا لليهود ، (حيث تمكن من إقناع فيصل بصيغة اتفاق مع وايزمن في 3 كانو الثاني 1919، كتبه لورنس بخط يده بالإنجليزية وقدم مضمونه للأمير ، وتضمنت المادة الثالثة منه الموافقة على تنفيذ وعد 2 تشرين الثاني في دستور إدارة فلسطين، وأن تتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين على أن تُحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين العرب» [43]. كما نلاحظ، فما أسمي حقوق

(42) نفس المصدر ص 41عن سلامة موسى ص 98.

(43) خيرية قاسم، في مقالها لشؤون فلسطينية ، العدد الاول مارس 1971، بعنوان القضية الفلسطينية في عهد الحكومة العربية في دمشق. وتواصل خيرية قاسم في نفس المصدر: «ويظهر أن الزعيم الصهيوني أعجب الأمير العربي بلباقته وكياسته وحسن اسلوبه وتصادق الرجلان واتفقا على أن يقبل فيصل بالبرنامج الصهيوني وأن يدعم الصهيونيون جميع المطالب العربية القومية بنفوذهم السياسي في ألاوساط الحكومية العليا (ملاحظة 4)...كما قال بأن توقيع الأمير فيصل على اتفاق 3-1-1919 كان مشروط، حيث ارفق توقيعه بشرط صريح وواضح كتبه بخط يده وهذا نصه: «إن نالت العرب استقلالها وفقا للمطالب التي تضمنتها مذكرتي إلى وزارة الخارجية البريطانية كان هذا الاتفاق صالحاً».

الفلاحين والمزارعين العرب هو ما تذرع بحمايته بلفور في رده على الحسين بن علي، ولكن كليهما، بلفور ولورنس أكّدا بما لا يدع مجالا للشك، أن قرار بريطانيا باغتصاب فلسطين لإقامة دولة يهودية فيها كان قراراً لا رجعة عنه إلا بالقوة، وهذا يعني إعلان بريطانيا حرباً على الشعب العربي مما يؤكد أن عدم قراءة الأمر على هذا النحو هو خضوع تطبيعي مبكر.

هذا ما اتضح لاحقاً، في أعقاب إجهاض الإضراب العظيم لعام 1936 في فلسطين. « ... لم يلبث ان اقترح الأمير عبد الله في مذكرة رسمية لوفد لجنة التحقيق الأنجلو-اميركية أن تقسم فلسطين بين شرقي الأردن ولبنان ومصر بحيث تكون منطقتي نابلس والقدس من نصيبه، ومنطقة الجليل من نصيب لبنان وغزة وبئر السبع من نصيب مصر، أما ما بقي فيترك لليهود[44]»

في أعقاب صدور الكتاب الأبيض لتقسيم فلسطين من قبل الاستعمار البريطاني 1937، تدفق العراقيون في مظاهرة في شوارع بغداد وشارك في المظاهرة رئيس الوزراء آنذاك سليمان باشا. إثر ذلك طلبه السفير البريطاني وأنّبه على المشاركة، فكان رد رئيس الوزراء: في النهار نقول لهم ما يريدون، وفي الليل ننفذ ما تريدون». عجيب أنت ايها الليل، خِلناك للمحبين، فإذا أنت للساسة والخونة كذلك!

أما وهذا موقف الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين، فمن غير المنطقي ولا المعقول أن تقوم هذه الأنظمة بقتال حقيقي ضد إقامة هذا الكيان عام 1948، وهذا ما يفسر هزيمة جيوشها في تلك الحرب. وعلى الرغم من إقرار مؤرخ صهيوني معروف بين «المؤرخين الصهاينة الجدد»، بني موريس[45] بأن قوات الهجناة (ما أسمي لاحقاً- جيش الدفاع الإسرائيلي) كانت أكثر عدداً وافضل تسليحاً من الجيوش العربية التي شاركت في قتال عام 1948، فإن هذا الإقرار لا يقدم ولا يؤخر ولا يقدم التفسير الحقيقي لأسباب هزيمة 1948. بل إن التفسير الحقيقي يكمن وراء قرار عدم الحرب، قرار قبول الكيان، قرار التطبيع المبكر! وعليه، إذا اعتبرنا أن التطبيع بدأ بعد اتفاقية كامب ديفيد فذلك هو التطبيع الرسمي المعلن. أما التطبيع الفعلي، فبدأ قبل التطبيع الرسمي! بعقود.

جاءت هزيمة 1967 لترسي متغيراً مركزيا في بنية الصراع من الطرف العربي. فرغم لاءات الخرطوم التي تمكن عبد الناصر من انتزاعها من الأنظمة العربية في أعقاب

(44) انظر العلاقات الأردنية البريطانية ص 157-58. بدون تاريخ نشر.
(45) انظر مجلة كنعان العدد 117 نيسان 2004.

تلك الحرب، إلا أن هذه الهزيمة قد أخرجت من ساحة الصراع معظم إن لم نقل مختلف الأنظمة العربية. هل كانت هذه الأنظمة ضمن قوى الصراع الفعلي؟ هذا أمر آخر. وللتدقيق، خرجت البرجوازية بمكوناتها من الصراع، البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية بشكل خاص. وكان يجب أن تنتظر إلى أن يحين كامب ديفيد 1978 لتعلن ذلك.

ولم يكن ما قام به السادات في كامب ديفيد معزولا عن مواقف الأنظمة العربية قبيل 1948 ولا بعدها. ورغم التمويه، يبدو أن الرجل كان مغطىً من أكثر من نظام عربي. صرَّح الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية في ايار 1977، : «إن على إسرائيل أن تطمئن بأننا لا نعترض على وجودها». وبالطبع أصبح هذا الأمير ملكاً، ومن ثم رحل، ولم ينفِ من جاء بعده ما كان قال[46]! وهكذا، بقي الأمير فهد على نفس موقف الأمير فيصلَ قبل نصف قرن من تاريخه. أما عدوان الكيان على لبنان 2006 فقد كشف موقف النظام نفسه إذ عبَّر عن تمنياته «للكيان بالانتصار» على المقاومة اللبنانية! ومن يدري ما الأسرار التي تتعلق بموقف كهذا.

ورد في صحيفة القدس المقدسية (6 حزيران 1976) نقلا عن صحيفة جيروزالم بوست الصهيونية أن د. شوراكي مستشار سابق ل بن غوريون كان قد زار المغرب في الشهر الماضي بدعوة من الملك الحسن الثاني، وقال شواركي وهو من اصل جزائري وهو إسرائيلي الجنسية أن الملك الحسن ابلغه أنه يأمل أن يتم تحالف بين اليهود والعالم العربي بعد عشر سنوات من توقيع اتفاق سلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد طرح محمد سيد أحمد الكاتب في صحيفة الأهرام: « بأن الموقف بين الإسرائيليين والفلسطينيين يشبه بالفعل الوضع بين ألمانيا الشرقية والغربية». كما كتب جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب المصري وبطرس غالي رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الأهرام (وضعته الولايات المتحدة أميناً عاماً للأمم المتحدة ليتم تمرير تدمير العراق إبان دوره، ثم طردته شر طِرده- فبكى واشتكى- كان يجب تمرير العدوان بتوقيع عربي). قال العطيفي: « إنه إذا استقر كل شيىء في التسوية فسيكون هناك دور للتكنولوجيا الأحدث، اي الإسرائيلية». أما المشكلة التي طرحها بطرس غالي فهي نوع الحوافز الإيجابية من الجانب العربي التي تدفعه إلى استيراد التكنوقراطيين الإسرائيليين. ودعا إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بوضع الضمانات للحيلولة دون وقوع (أي حادث) ضد إسرائيل في حالة قيام دولة فلسطينية[47]».

(46) النضال الموحد في مواجهةدولة التسوية مصدر سبق ذكره، 1977 : 63.

(47) عن مجلة كتابات مصرية، العدد 3، عبرنا سيناء وعبروا مصر، للكاتب نبيل زكي، مقتطف في عادل سمارة، النضال الموحد، 1977 : 64-65.

إلى هنا، كانت هذه المقدمات الرسمية الأنظماتية التي مهدت لتوقيع معاهدة كامب ديفيد بين البرجوازية المصرية والكيان الصهيوني. وهي المعاهدة التي تبلورت بسببها مناهضة التطبيع في مصر. وبالطبع، لم يتوقف أو يقتصر التطبيع على النظام المصري، منذ السادات وحتى مبارك، فقد قفزت إلى العربة كثرة من البرجوازيات العربية، سواء في الأردن أو الأرض المحتلة، ناهيك عمَّن دخلوا العربة خفية، ومن ينتظرون يراودهم العذاب النفسي الموزع بين عشق الاستنامة في الحضن الصهيوني، وثِقل العصا الأميركية، وبين الخوف من الشارع الذي لم ينتفض بعد! ألا يجدر بنا أن «نحزن» على هؤلاء!

2-تطبيع التحريفية السوفييتية والتروتسكية:

هل هو حكم مسبق أن نقول أن التطبيع هو الذي وجَّه للشيوعية العربية، وخاصة للاتجاه السوفييتي، ضربة قاصمة أبقتها عاقراً، وزرع شقاقاً وعداء بين السرديتين الكبريين اللتين يُفترض أن تكونا دعامتي النضال العربي التحرري والتحريري أي القومية والاشتراكية.

نسب كثيرون ضعف تيار الشيوعية في الوطن العربي إلى أمور عدة منها أن هذا الوطن كان يعيش حالة الماقب/ أو اللا/ رأسمالية Pre-capitalist Era or non-Capitalist Era وبالتالي فالمجتمعات الفلاحية وحتى الزراعية ليست البيئة المناسبة لحمل رسالة الاشتراكية انطلاقا من القراءة المتقيدة للفكر الشيوعي النظري، وبالطبع لأن "فلاحي-ماركس" لم يكونوا يشكلون طبقة. بل سحب كثيرون منا تشخيص ماركس "لِ فلاحيه" على الفلاحين حتى اليوم، رغم دخول الفلاحين في السوق أو دخوله عليهم. وتناسى أو لم يدرك الكثيرون أن المشكلة كانت ولا تزال في فقدان الكثير من الطبقات للوعي والدور السياسي والفعل السياسي مما يحدد أو يحد من طبقيتها.

لا شك أن لهذه المداخل النظرية معناها ودورها في صياغة موقف الحركة الشيوعية الفلسطينية والعربية من الكيان الصهيوني الإشكنازي[48] وبالتالي تأثيرها على هذه الحركة. وهو التأثير الذي وضعها أمام خيار صعب لأحد موقفين:

الاعتراف بالكيان الصهيوني، بناء على تلقي تحليل خارجي جغرافيا وقوميا لكنه داخلي قيادياً وتنظيمياً، اي موقف القيادة السوفييتية من الكيان الصهيوني، وهو موقف الاعتراف بهذا الكيان

(48) مصطلح صغته في محاولة لوصف البنية الحاكمة في الكيان الصهيوني، انظر عادل سمارة، الكيان الصهيوني الإشكنازي، في مجلة كنعان، العدد 142 تموز 2010 ص90-124.

وبين الموقف الواقعي القومي والوطني العربي الذي يرى في هذا الكيان عدو بلا مواربة.

وهكذا اشتبكت، اشتباكاً لم يتوقف بعد، فصائل عدة من الحركة الشيوعية العربية والعالمية بالطبع مع الموقف الطبيعي للطبقات الشعبية العربية من الكيان الصهيوني. وهنا تجدر الإشارة إلى الحرب الثقافية الفكرية التي صيغت ونُفِّذت في هذا السياق بمعنى أن الإمبريالية والصهيونية ومثقفين عرباً قد خلطوا وربطوا عن سبق إصرار الشيوعية بوحشية الصهونية لتبدوان صنوان على الرغم من تناقضهما المطلق. ولم يكن هذا العصير الوسخ ليملأ السوق لولا ذلك الخلل المركزي الذي تجلى في اعتراف قيادة الاتحاد السوفييتي بالكيان الصهيوني جنبا إلى جنب، بل حتى في أعقاب الإمبريالية! وما زالت الحركة الشيوعية العربية تتجرَّع هذا الكأس الذي للمفارقة الهائلة ما زال كثير من قياداتها يتصورونه شهداً! فهم يتفاخرون بأنهم أحفاد أولئك الذين نالوا براءة اختراع الاعتراف بهذا الكيان رغم ما يقطر من أنيابه من دمٍ.

يمكننا القول ان اعتراف الاتحاد السوفييتي بالكيان الصهيوني، وسواد الاعتقاد هناك آنذاك بأن هذا الكيان سيكون بؤرة اشتراكية في الوطن العربي المتخلف والخاضع للاستعمار الغربي و/ أو الذي تقوده أنظمة عميلة للمركز الراسمالي، يمكننا القول إن هذا الموقف هو استشراقي / اشتراكي إلى حد كبير حيث صاغت القيادة السوفييتية آنذاك صورة للمجتمع العربي على شاكلة أنظمته وعلى الشاكلة/ الرؤية التي صاغتها/ رأتها هي للأمة العربية. كما أنه موقف مأخوذ بالنموذج المتخيَّل للنمط الاسيوي في الانتاج الذي رأى الشرق ، بناء على تخيل ماركس نفسه، كبنية أبدية مؤبدة لا تستطيع الانتقال ولا التغير ولا التغيير بدون عامل ذكوري خارجي يفتك ببكارتها، ليس زنى بها وإنما بزعم تقديم خدمة لها. وهذا بالطبع الوجه الآخر للاستعمار الجيد والطيب وإنما من مدخل "اشتراكي" وهذا المدخل الاشتراكي هو الإبن الوضيع للمركزانية الأوروبية لأن ابنها الرفيع هو الراسمالية بعقيدنها السياسية اللبرالية. وموضوعة النمط الاسيوي في الانتاج كانت قد فُتحت كملف في الحركة الشيوعية العالمية في ثلاثينات القرن العشرين مما سمح لها بأن تبهر ببريقها وليس بطاقتها الضوئية كثيرا من الشيوعيين مما سهَّل عليهم حمل هذا النموذج النظري الذي صيغَ لمصر الفرعونية ومثيلاتها وتطبيقه على الوطن العربي في القرن العشرين. ولا شك أن هذا الفهم للصراع وللمرحلة هو طبعة أو صورة للحداثة الأوروبية التي تجيز لنفسها التقدم إلى غير الأوروبيين بمبضع إعادة خلق هذا الآخر كملحق لها وليس على شاكلتها، وهذا ما لم يدركه ماركس بالطبع.

فإشاعة التقدم والتفوق الثقافي الأوروبي لم يُقصد بها ولا يُقصد بها اليوم نشر الثقافة الراسمالية اللبرالية الأوروبية ليتشربها او يستدخلها الآخر، بل لكي يتشبه بها اعتقادا من الأوروبيين البيض أن غيرهم يحاول التشبه بهم، ويُغرونه بذلك ولكنه لا يستطيع. اي انهم يضعون غيرهم في حالة من الاضطراب الذي يجتث محاولة اللحاق فأي برزخ هذا!.

إن هذا الموقف من القيادة السوفييتية في الانبهار بالصهيونية والحرص على الاعتراف بكيانها، هو موقف دولة من جهة، وموقف فقر نظري من جهة ثانية مبني على وناتج عن التحول إلى دور دولة لا موقف ثورة. موقف دولة عظمى بمعنى رغبة ومصلحة هذه الدولة في لعب دور إمبريالي . وهذا يعني ان جذور الإمبريالية السوفييتية بدأت منذ تلك الفترة، وهي لا شك نتاج اشتباك داخل الحزب الشيوعي نفسه انتهت إلى انتصار حاسم للتيار الإمبريالي. هذا التحول الإمبريالي هو الذي دفع السوفييت للتسابق والتنافس مع الإمبريالية الغربية التي خلقت فكرة ومخطط وبنية الكيان الصهيوني الإشكنازي.

وليس من الواضح لي بعد، سبب تمسك كثير من الشيوعيين العرب الكلاسيكيين والجيل الجديد منهم بمسألة الاعتراف بالكيان الصهيوني بعد أن لم يعد هذا الكيان يخفي حقيقته من حيث هو المشروع الحداثي الأوروبي الأكثر بشاعة والمصدَّر إلى الوطن العربي، ولا سيما فيما يتعلق بموقف ودور هذا الكيان من الشيوعية الحقيقية! هكذا، ولغَوص كثير من تنظيمات الشيوعية العربية في وحل الاعتراف بالكيان الصهيوني دُفع بالناس بعيداً عن الاشتراكية.

كان لا بد من هذا التوضيح الطويل والمرَّ لذلك السقوط الخطير/ المريع للقيادات الشيوعية في وحل الصهينة، لأن هذه القيادات ساهمت في التأسيس للتطبيع بعد اغتصاب فلسطين 1948، ثم عادت البرجوازية العربية وخاصة الكمبرادور/ الفلسطيني العربي منها بشقيه السياسي/ الطبقي والثقافي لتتلقفه بعد عام 1967.

إلى هذه اللحظة نضع الإصبع على المشكلة/ الإشكالية وهي أننا لسنا في مواجهة التطبيع بمعنىً يخفف المشكلة الإشكالية، بل نحن في اشتباك مع استدخال الهزيمة كحالة متمأسسة ومتجذرة في أكثر من طبقة وفي أكثر من تيار سياسي/ عقيدي. مشكلتنا ليست الهزيمة بل استدخالها. واستدخال الهزيمة يعني القبول بها، تمثُّلها والتصرف كما لو كان الوضع الطبيعي من الحياة اليومية وحتى رؤية المستقبل بمثابة هزائم متصلة تستدعي بعضها بعضاً. (انظر لاحقاً).

معنى الموقف من استدخال الهزيمة:

استدخال الهزيمة هو ردّة، هو انتقال تاريخي مصيري إلى هامش التاريخ، هو خروج بل هروب من الاشتباكَ ومن المعركة، هو جوهرياً وبلا مواربة رخاوة في حالة الفرد وخيانة في حالة الجماعة يدركها من يرتكبها ويهرب من مواجهة نفسه وقد يستخلق تبريرات لها من طراز، من يمكنه الإثبات أن هذا تطبيعاً؟ من الذي يحدد مفهوم التطبيع؟ وهذا خبث مكشوف بالطبع، وهذا ضعنا في خانة الاختلاف على تعريف التطبيع، في حين أن التطبيع في التحليل الأخير وممارسة فعلية وبالتالي أول من يتأكد منها من يمارسها! كما يحاول البعض بعد أن يكشف عورته بيده، تغطيتها بتفوهاته، كالقول: هذا هو الحال، بل هي مرَّة واحدة/ غلطة واحدة/ سقطة واحدة ليس أكثر...الخ.

إن تغطية السقوط أخطر من السقوط نفسه. هي تكريس حقيقي للسقوط والتخاذل. ولذا، يُحظر السقوط في محاكمتها بشروط محاكمة الهزيمة. فالهزيمة ليست طوعية، هي نتاج اشتباك قد ترتد إلى تقصير أو قِصر نظر، او استخفاف بالعدو، أما قرار التغطية، فهو الإمعان في الفعل الذي يجب أن يُدان، هو تعبير عن انتماء له يقوم على ارتباط مصلحي او عقيدي أو كليهما لا فرق في النتائج. هنا ننتقل إلى درجة أعلى في السقوط حين تصبح درجة التطبيع «أي التخاذل، السقوط، الرخاوة، قرار بوعي، طوعية بقرار. ليس شرطاً أن تكون أي واحدة منها بثمن. فالتولي وعدم المواجهة في ما هو واجب هو موقف سلبي ما، وبالطبع ليست كل سقطة خيانة موجبة لعِظام العقوبات.

إن رفض الهزيمة هو حالة مقاومة بمستويي المقاومة الإيجابي المُحدِث للفعل والنتائج وبالسلبي الذي يُباعد فيه المرء ما بينه وبين الخيانة كحد أدنى للمقاومة، وهذا في طوع وطاقة كل إنسان. قد لا يقتنع كل منا بأن هزيمة العدو سهلة او قريبة أو حتى ممكنة فَي المدى المنظور، ولكن ليس من حق اي منا تطبيع نفسه على الهزيمة إذا لم يعتد المقاومة. ومن تجليات الهزيمة، بقرار، شراء البعض منتجات العدو لأنه يعتقد بقوة العدو، أو استحالة النصر عليه، أو يستصغر أثر مقاطعته لمنتجات العدو، علماً بأنه بهذا الموقف يُقوي العدو، وفي هذا تفاقم التناقض. فالاقتناع سواء بتحليل عميق أم بسيط هو أمر، والقيام بالحد الأدنى من الواجب أمر آخر إلا إذا كان هناك من لا يعتبر العدو عدواً.

يفيد الاعتقاد بأسطورية العدو عن رخاوة في الوعي والإرادة، هي الرخاوة التي تحول دون الانتظام والاشتباك وإعفاء الذات من المساهمة في المجهود أو الإعداد لصدِّ الحرب والعدوان الجديدين أو النضال لتحرير الأرض التي اغْتَصَبْ.

يقول المبدأ والانتماء أن كل مواطن جزء من الاشتباك وله فيه دورٌ، فهذا اساس مبدأ الحق في المواطنة. والحد الأدنى من الاشتباك فيما يتعلق بالمشكلة/ الإشكالية التي نناقش هو الامتناع عن فعل ما ينفع العدو لأنه يضر بالوطن. وهذا يعني في حالة التناقض التناحري بيننا وبين هذا العدو أن لا مساحة للحياد، ولا مساحة للهدنة، فما بالك بالتولي يوم الزحف، بل يوم المقاومة. لا بل إن رفض التطبيع هو اساساً ذلك المشروع الذي يحوِّل حالة الهدوء الاشتباكي إلى اشتباك من مستوىً آخر. وهذا ينسف مصطلح الهدنة. فالهدنة هي بين عدوين كل منهما طبيعي وشرعي. أما في حالتنا فالتناقض التناحري يعني لا شرعية العدو وبالتالي فإن هدوء الاشتباك المسلح لا يعني قط أن سلاماً هو قيد الإقبال. ومن هنا فالتطبيع هو حالة من استدخال الهزيمة الذي يساهم في تقوية المجهود الحربي للعدو.

بهذا التوضيح والفهم للتناقض ولطبيعة العدو، تَكوَّم الحياد كخدمة في حضن العدو. فالحياد الفردي تجاه العدو شبيه بالهدنة العامة تجاهه. إن الدور الطبيعي، بل الواجب، هو مواجهة العدو باي قدر من المواجهة، وتحديداً بما يعلو فوق مستوى الحياد الذي حقيقته لا إبالية وليس حياداً. لذا، يصبح واجب كل مواطن أن يحمل في كل يوم قلقاً يدفعه لفعل مقاوم ما، أو أن يقوم بدور ضد العدو، والحد الأدنى هو رفض استهلاك ما لدى العدو من سِلع وسياسة وثقافة، بل مواجهة هذه وقرائتها ونقدها ودحضها وانتاج نقيضها. وحين يزعم البعض انه محايداً أو ليس مهتماً، فهو في الحقيقة يخدم العدو، بوعي أو جهل، لا يهم أن يكون في واحدة منها أو جميعها، المهم انه على هامش السقوط لصالح العدو الذي هو أكثر خطورة من أن ندعوه الآخر.

وكلما اشتغل المواطن في مناهضة التطبيع مهما كانت مساهمته متواضعة وجهده بسيطاً، له ان يشعر بالمتعة بل بالعزَّة أنه يُشاغل العدو وبأنه يُنتج أيضاً. فمناهضة التطبيع تفترض وتشرط المقاطعة والمقاطعة تفترض وتشترط التنمية. بدخول المواطن وانغماسه في المقاطعة والتنمية يكون قد وقف موقف العزَّة لا وقفة ذُلٍّ على أبواب أعداء الوطن على انواعهم وتنوعاتهم.

التطبيع والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية:

المكتمل، المتماسك والمتشظي

العدوان الثلاثي من الكيان الصهيوني والمركز والتوابع الراسمالية العربية هو

ضد الوطن، وبالتالي ضد الأمة. ولكن هذا لا يعني أن الأمة بأسرها قاومته أو ستقاومه. وليس ذلك لجاهزية طبقة وعدم جاهزية أخرى وحسب بل لأن طبقة/ ات هي في المعسكر الآخر. وفي حواشي أو على حواف هذه الطبقات الخارجة المتخارجة، هناك شرائح وأفرادٌ من مختلف المستويات العلمية والمعنوية وبالطبع الطبقية يعملون كثعالب صغيرة وفئران تحفر خشب السفينة متمتعين برزق يومي سواء على شكل دخل، ربح ، متعة، بعثة، رحلة...الخ[49].

لكن الدور الخطر هو الدور الطبقي، والمناخ الخطر هو المناخ الطبقي. لذا، بدأ التطبيع في قمَّة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الأكثر اكتمالاً، اي في مصر حيث البرجوازية قد تمكنت من الفتك بالنظام القومي التقدمي ذو التوجهات التنموية الانتاجية والوحدوية. مصر هي القطر الأكبر والأكثر تطوراً بالمعنى المتماسك والمتكامل للتطور: فهي ذات بنية أو قاعدة صناعية، ورقعة زراعية تبلورت فيها طبقة إقطاع أو كبار ملاك أراضي وفلاحين لهم تراث يمتد إلى خمسة آلاف سنة في عمق التاريخ وزراعة مروية وذات تراث ثقافي طبقي وأدبي وسياسي...الخ.

لقد تمكنت هذه البنية من إدخال مصر إلى النظام الرأسمالي العالمي إثر سيطرة الكمبرادور على السلطة السياسية فيها. ومن يسيطر على السلطة وجهاز/ أجهزة القمع يمكنه تغيير مختلف مؤسسات المجتمع. وكأن لنا أن نقول بأن البنية التي اكتملت في الحقبة الناصرية قد جهَّزت مصر كي تُزفَّ ثانية إلى سفاح النظام الراسمالي العالمي. بنية اقتصادية قادرة على التعاطي مع السوق العالمية مستفيدة من القاعدة الصناعية التي جهزتها الدولة التقدمية في علاقتها بالكتلة الشرقية.

لكن هذا الانتقال «الكفؤ» «الجاهزية» الجاهزية للانخراط التابع في السوق الراسمالية العالمية، ظل نخبوياً محصوراً في القشرة السياسية العليا وفي شريحة الكمبرادور والبرجوازية الطفيلية. والحقيقة أن المركز الرأسمالي لا يحتاج غير هذه القشرة وتلك الشريحة. فهما كافيتان لتخريب الاقتصاد وإفلاس البلد وتسهيل نهبه. لكنها لم تنجح في إرغامه على التطبيع. ألا يؤشر هذا على حالة تفارق بين الشعبي والرسمي؟

وبالمقابل كان من إيجابيات التشكيلة المكتملة أن المجتمع المصري بتراثه الثقافي وبالتراث النضالي للطبقة العاملة وباقدمية الفلاح المصري في التاريخ، أن كل هذه تماسكت رغم انهيار الناصرية كنظام سياسي، ورغم خيانة الكمبرادور صمدت

(49) انظر مناحيم بن، في رودس كان السلام مثل ثدي مدوَّر، طري ومدلل، في كنعان العدد 92 أيلول 1998، ص 46-51.

الطبقات الشعبية الصمود السلبي في مواجهة التطبيع واستدخال الهزيمة. ونقصد بالسلبي أن المفترض المطلوب هو الإيجابي، أي إسقاط النظام الحاكم. ورغم مرور ثلاثة عقود على اتفاق كامب ديفيد، ما زال التطبيع في مصر محاصراً. وهذا السبب وراء تعلُّم الأعداء الدرس والانقضاض على الطبقات الشعبية في التطبيع، اي نقل التطبيع من القشرة إلى القاعدة كما اشرنا في مقدمة هذا البحث.

وفي الجهة المقابلة، فإن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المشوهة في الوطن العربي، بدءاً من الأرض المحتلة، فالأردن فكيانات النفط قد انزلقت إلى التطبيع برخاوة ملحوظة، فقد اخترق التطبيع الكثير من البُنى سواء حين تم علانية من القمة في الأرض المحتلة والأردن، أو من تحت إبط الأنظمة مثل قطر والإمارات ...الخ.

لقد اوضحت التجربة والخبرة أن نضج البنى والثقافة الطبقية والتراث الاجتماعي، والقاعدة الانتاجية، وليس الانتفاخ النقودي الثرواتي، كفيلة بدرء الاختراق التطبيعي وبقاء المجتمع متماسكاً برغم خيانة النُخب بل القشرة. ومع ذلك لاتكفي التقاليد السياسية وحتى النضالية، فهذه كلها هامة لكنها تؤثر على النخب أكثر منها على الطبقات الشعبية بمجموعها، في حين أن التقاليد والثقافة والروح الاجتماعية التاريخية والتراث تشد نسيج ومواقف المجتمع في مواجهة موجات الغزو.

والدرس المستفاد هنا أن البنية المكتملة تتماسك وتصمد حتى في ظروف الخيانة الطبقية للنظام الحاكم، والخيانة الشرائحية للقشرة المثقفة المتنفعة، بينما تتهالك البنى أو التشكيلات المتشظية بتهافت سريع كما لو كانت أفراداً.

مناهضة التطبيع من الطبقية القطرية إلى القومية فالأممية:

لم تكن القضية الفلسطينية، وبالتالي الصراع العربي الصهيوني مسألة معركة جانبية دارت أحداثها في زاوية منسية من الكوكب. بل بدأت كقضية عالمية. فالصهيونية هي من خلق النظام الرأسمالي العالمي، أي من الطبقة/ ات الرأسمالية من المركز الراسمالي الغربي. حيث أن الكيان الصهيوني نفسه مقود بالبرجوازية الإشكنازية البيضاء(هذا دون أن نستثني الطبقات الشعبية في الكيان بما هي مكونة من مستوطنين). والتخاذل العربي لم يكن ابداً باسم ولا دور الطبقات الشعبية العربية بل من البرجوازية.

فالقضية الفلسطينية هي قضية أفرزتها مصالح الطبقات الرأسمالية على صعيد عالمي. ورغم أن الحيف وقع على الفلسطينين العرب وعلى العرب من الطبقات

الشعبية، إلا أن هذا لا يُفقد القضية جوهرها وأساسها الطبقي.

هل يعني هذا أن الطبقات الشعبية على صعيد المركز الرأسمالي هي شريكة في العدوان على شعبنا وأمتنا؟ ليس بالضرورة. فالمجتمع المدني في المركز مدان على عدم القدرة، وربما عدم المحاولة الجادة لثني البرجوازية عن وحشية أطماعها. لا يعني تخاذل المجتمع المدني الغربي أمام وحشية طبقاته الحاكمة ممثلة في راس المال والجيوش الغازية، لا يعني أن الطبقات الشعبية هناك هي راس الجريمة، ولكنها صامتةعن الجريمة، وهذه حالة مدانة دون مواربة. فالوقوف في وجه وحشية راس المال والاستعمار هو واجب لا خيارفيه[50].

علينا أن ندرك اليوم، أن صمود المقاومة العربية، في العراق وفلسطين ولبنان، والمقاومة الأفغانية والصربية أعطت للطبقات الشعبية في العالم صدمة وعي ونهوض. قال وسيقول المهزومون بالطبيعة والفطرة ومن يسري التطبيع في دمائهم بما يقارب ارتكاب المعصية: ماذا كان وراء هذه المقاومة غير القتل والموت! ولم يفهم هؤلاء، أحزاباً وطبقات وحتى أفراداً، أن الموت بالتضحية هو الشرف الأعلى، بينما العار في الموت في أحضان الأعداء أو على الفراش، فهو موت واغتصاب وآتٍ لا محالة سواء في حالة موت فيزيائي أو قيمي معنوي وحتى معيشي!

لقد أنبتت مناهضة التطبيع من المقاومة والممانعة حراكاً عالمياً من الطبقات الشعبية ضد الحرب وضد العولمة. فماذا يقول دُعاة النوم والاستنامة من الفلسطينيين والعرب؟ كيف شعروا والملايين تتدفق إلى شوارع لندن ولوس أنجلوس وباريس وريو دي جانيرو وجاكرتا...الخ مطالبة بوقف الحرب وقص مخالب العولمة؟ ماذا فعل المتخاذلون من أوساطنا؟

هذا الحراك الأممي يؤكد أن الصراع العربي الصهيوني اممي لا عربي فقط. وأن من يقف ضد العولمة هو ضد راس المال ومن يقف ضد الحرب هو ضد الصهيونية في التحليل الأخير. ونحن الذين علينا التعاطي معه واحتضانه، لا الانطواء والانزواء وتثبيط عزيمته بممارستنا التطبيع سواء داخل النفس للنفس، أو بالمداورة لتبرير هذا اللون أو ذاك، أو بالهروب إلى خسيس العيش والمنح، أو بهراء القول إن: لا شيىء ينفع!

نحن المطالبين اليوم بالارتقاء إلى الصعيد العالمي، بالتواصل مع الأممية الشعبية التي ترفض الحرب والعولمة. ولكن، علينا الحذر ممن يحاولون سرقة تمثيل المقاومة

(50) Iraq's Democracy of Globalized Colonialism And Opportunism of the White /Civil Society By Adel Samara http: //kanaanonline.org /ebulletin-en Kana'an – The e-Bulletin Volume X – Issue 2250 14 May 2010

الحقيقية لدى الأممية الشعبية، أولئك الذين يثرثرون عن المقاومة السلمية بتسميتها المقاومة الشعبية، إنما يقصدون رفض الكفاح العنفي وخاصة المسلَّح بل رفض المساس بالعدو، أي مقاومته بالتفاوض والترجي واللوم والبكاء والبلاغة. بكلمة أخرى أن يُفوَّض العدو ليفاوض نفسه!

هناك تحول في هذا العالم الرحب. تحول يفصل الشعبي ، وإن تدريجياً عن الرسمي، هذا ما علينا التقاطه كي لا نبقى بين شاتم لعالم افترضه ضدنا، وبين راكع ومطبِّع يقول تطبيعه للعالم أننا لا نستحق الحياة. كل فرد منا في المعركة التي تغمر الوطنَ بعرضه وطوله كملاءة من الموت، والخزي لمن لا يشتبك.

إن العالم الذي اعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي قبل وخلال وبعد عام 1948 يتغير شعبياً اليوم. هو الوعي، وهي المعلومة التي لم تعد حكراً على أهل المال. لم يصل الحبل عنق الصهيونية بعد، لكنها ترى بعينها الأفعوانية أن أمم العالم تنسج لعنقها حبلاً((قافلة الحرية)). إن أمم العالم تراجع تراث من دعموا هذا الكيان واعترفوا به سواء من اللبراليين الراسماليين، والاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين، وتتجاوز هذا التراث سواء بالنقد أو التحليل أو حتى عدم الاكتراث.

وهنا يحضر دورنا الذي يمنع المحايدة واللاإبالية. لم يعد مسموحاً لنا ارتكاب الخيانيتين:

خيانة الأفراد بالتبرؤ من العروبة بل كامل الوطن بمن فيه من عرب وشركاء العرب بتنوعهم القومي والإثني، ورطانة تبرير الابتعاد عن السياسة، وعن مناهضة التطبيع.

وخيانة الأنظمة بالاصطفاف التطبيعي في صف العدو، كما تفعل أنظمة عربية اليوم. لقد اصطف فريق منها علانية إلى جانب الكيان بعد هزيمة الأخير في حرب عام 2006، لتعويضه عن تلك الهزيمة.

وحتى العالم الرسمي الذي اعترف بالكيان ودعم الكيان وبعضه خلق الكيان، لا بد من مواجهته. والأدوات عديدة منها ما يخيفه ومنها ما يغريه ومنها ما يقنعه. يخيفه سلاح النفط وإغلاق السوق العربي امامه، ويغريه تفضيل اسعار النفط له وتسهيل دخوله السوق، ويُقنعه احترامنا لذاتنا، بدل أن يكون هذا الوطن مبغىً بكل المعاني، وأهونها بغاء الجنس!

يتغير العالم بمصالحه، ونغيره نحن بإدارة قوتنا إدارةً ثورية عقلانية وعلمية والأهم مخلصة. يتغير موقف العالم حين نخلص لقضايانا وحين نشرحها له جيداً حين نوصلها له جيداً، حين يكون النفط الذي في أرضنا لنا، وحين نشرح له السياسة مكتوبة

بمداد النفط أو مشتعلة به، لا بالشكاوى إلى الأمم المتحدة مكتوبة بدموع تماسيح أنظمة الحكم.

يا لله كم هو مخجل أرشيفنا في الأمم المتحدة، أرشيف التظلُّم والتلطي والعالم يعرف، حتى أطفاله يعرفون، أن لدينا ما يهز هذا العالم الرسمي هزاً يورطه مع شعبه، لدينا ما يحشر هذا العالم البرجوازي الأعمى في عتمة الزمن إن لم يُقرَّ بحقنا الأوضح من قوة سطوع ضوء الشمس. لكنها الخيانة، والتفريط والفردية الصغيرة القميئة، أو هي المجمل والمجموع: التطبُّع بالهزيمة/ استدخال الهزيمة، بدءاً من طبقة ونظام حكم يغريه الغرق في الجنس والمال والشراب، وبين أفراد تقودهم التفاهة والتحلّل من الضبط، تقودهم لارتكاب فواحش التطبيع من الجسد إلى العقل مبرِّراً ذلك بقول: أنا حر! أنت حر، أنت حرَّة ولكن ليس على حساب الوطن، أو تخارجا إلى أحضان سادتكم الذين يدفعون المال وتذاكر الطائرات. لكن كلاّ، سيلقون عليكم مزيداً من المال، ولكنهم لن يمنحوكم شرف المواطنة، هكذا كان مصير «شيخ جواسيس نابليون»!

يسمعنا العالم إذن حين نقدم له نموذجاً غير الذي اعتاد عليه، نموذج الدولة الوطنية، هذا هو الحد الأدنى، وليس نموذج الدولة الرخوة واللاوطنية. علينا أن نقدم للعالم نموذج المثقف النظيف بوعيه والنظيف بجيبه، المثقف الذي لم يتخارج ليقبض ويتمتع، المثقف الذي لم يبع عقله ويؤجره لكتابة التقارير والأبحاث عن الوطن لغير صالح الوطن. المثقف الذي لا يسقط في وهم اختلاف أوباما عن بوش سوى في بعض الرتوش ولا سيما في سياستي حزبيهما الداخلية ولا يكتب رسالة إلى أوباما يستجديه سلاماً على أرضنا، وأوباما يمارس الذبح في بغداد بأدوات بوش نفسها، ويتعهد للكيان الصهيوني الإشكنازي بترسانة أميركا البيضاء.

للثقافة سحرها، وللمثقف سحره ودوره وخطورته، ليس المثقفون طبقة قائمة بذاتها، وحتى كشريحة ليست قائمة بذاتها. هم في كل معسكر طبقي تابعون و/ أو رواداً. المثقف عضوي دائماً مشتبك دائماً، ولكن لصالح مَنْ؟ هذا هو المحدِّد الأساس.

يفتقر الوطن العربي للحرية، ويزيد الفقر فقراً افتقاره لنضال منهجي متواصل لاستعادة الحريات، بدءاً من ثقافة الاحتجاج وصولاً إلى الثورة مجدداً. وفي هذا الصدد يلعب المثقف بحضوره في الثقافة دوراً حساساً لصالح التغيير أو لصالح ما هو قائم.

خروج الطبقات الحاكمة/ المالكة من الصراع

والاشتباك على قلعة الطبقات الشعبية:

أشرنا في موضع سابق إلى تكتيك العدو الثلاثي في الانتقال بهجمة التطبيع من القمة إلى القاعدة، اي من القشرة الحاكمة إلى تخريب المجتمع العربي معنويا وانتماء ومعتقداً عبر توريط أكبر عدد ممكن من الطبقات والأحزاب والمؤسسات وحتى الأفراد في شبكات التطبيع.

في هذا الصدد لا بد أن يُعتمد الاقتصاد. فمهما قيل في تبخيس دور الاقتصاد، فإن الفيصل هو أي اقتصاد سياسي تنتمي إلى أو تعتنق هذه الطبقة أو تلك، هو الذي يحدد في التحليل الأخير موقعها ودورها في العمليات الاجتماعية المتحركة والمحركة لمجتمع معين.

والاقتصاد السياسي في هذا الموضع هو معادلة مصالح، أو اين تكمن مصالح هذه الطبقة او تلك وكيف تصوغ مواقفها السياسية بناء على مصالحها الاقتصادية؟ وهذا الحديث لا بد أن يفتح على مسألة هامة هي : لكل طبقة اقتصادها السياسي الذي تتمترس عنده بصرف النظر عن التظاهر أحياناً بخطاب لا يعكس ذلك الاقتصاد. فالقومية الحاكمة(انظر لاحقاً) تتحدث عن القومية العربية والوطن والوحدة والاقتصاد الوطني في حين هي متخارجة اقتصادياً وثقافيا وانتماء، لأن اقتصادها متخارجٌ. وهذا ما يسمح لنا بالقول إن لكل طبقة اقتصادها ولكل حزب اقتصاده. وفي التحليل الأخير فإن الوعي والدور السياسي لأية طبقة يتحدد بموقعها الاقتصادي.

لقد حرص العدو الثلاثي على إيلاج مزيج من الأمراض في الجسم الاجتماعي في الوطن العربي مستهدفاً الطبقات الشعبية اساساً، وذلك بتعميق الاستهلاكية والمظهرية، حتى رغم تدني المداخيل. فعامل التقليد (حسب نظرية نيركسة) ليس متعلقاً أو مشروطاً بمداخيل عالية حتى ينغمس المواطن في الاستهلاكية، بل إن الاستهلاكية هي التي ترغمه على تجنيد كل ما يتحصل لديه ليمارسها. وحين نتحدث عن مجتمعات ضعيفة التصنيع، كما هو في حالتنا تكون الاستهلاكية بعكس الاستهلاكية في المجتمع الرأسمالي الغربي المتقدم. فالاستهلاكية في المركز هي حافز لتحريك الاقتصاد الراسمالي. لا بل طور الاقتصاديون البرجوازيون في المركز نظريات لحفز الاستهلاك مثل عِلْم الإشهار أو الإعلان أو الدعاية، وهذه الاستهلاكية وإن كانت بالطبع

تجرِّد الفقراء والطبقات الشعبية من الاستهلاك الواعي او الوعي بالاستهلاك وذلك في النهاية تجريدهم من مداخيلهم ليشتروا ما تروجه الرأسمالية، إلا أن هذه العملية تُبقي على النقود في اقتصاد البلد.

في حالة مجتمعات الاستهلاكية في المحيط كما هو حال البلدان العربية، وإن بتفاوت من حيث مستوى التصنيع او مستوى الدخل، فإن المستهلك العربي إنما يُلقي بمدخوله إلى الأسواق الأجنبية، التي هي على اية حال عدوة ومعادية وبالطبع استغلالية وهذا حجر اساس في التطبيع بل في «تمويل التطبيع». هذا هو الاقتصاد السياسي للتطبيع.

يقود شره الاستهلاك، الاستهلاك اللاواعي، إلى نزيف الفائض من البلد إلى الخارج، وهذا يقطع عملية التراكم المحلي وهو أمر يقود إلى شُحٍّ مالي في البلد ويقود إلى ادخار ضعيف ومن ثم استثمار ضعيف وهذا يُبقي البلد في حالة من عدم النمو الاقتصادي ويجعل من تخارج الفائض عملية متواصلة ومتماسكة بحيث يصعب كسرها واختراقها بدون نظام وطني يتدخل سياسياً لتغيير مجرى نزيف الفائض ولتحويله للتمويل الداخلي. ونقصد تحديداً أن وضعاً كهذا لا يستحثّ حتى المستحدثين المحليين ليبادروا للاستثمار.

كما أن ضعف الادخار المحلي وبالتالي ضعف الرغبه الاستحداثية المحلية يشجع البنوك المحلية أو العاملة في البلد على:

تحويل المدخرات المحلية إلى الخارج حيث الفوائد أعلى على الأرصدة لأن الدورة الاقتصادية هناك أنشط.

ورفع الفائدة على القروض المحلية لأن توقعات نجاح المشاريع الجديدة هي توقعات ضعيفة.

ليس هذا الوجه الوحيد للتشوه، بل هو يعكس في الحقيقة تشوه المبنى الاجتماعي للتراكم وتحديداً هشاشة الطبقة/ ات المستفيدة من عملية التراكم المالي في البلد. فالمقصود عادة بالتراكم هو بقاء الفائض المتحصل سنويا من العملية الاقتصادية المحلية داخل البلد نفسه. ولكن التورط في الاستهلاكية يبدأ عادة من الطبقة/ ات المستفيدة من التراكم لأنها الأكثر ميلا للاستهلاك الترفي من جهة وهي المستفيدة من وكالة المنتجات الأجنبية وجهة أخرى وهذا يعني ان هذه الطبقة/ ات هي آلية سحب الاقتصاد المحلي للتخارج الاستهلاكي. هي بذلك آلية تخريب اقتصادي لا تطويرٍ ونمو.

ويترتب على هذا بالطبع تقلُّص في القاعدة الانتاجية أو نمو كسيح طبقاً لمستوى التراكم فالادخار فالاستثمار وبالتالي الانتاج. وهذا يخلق المزيد من المواطنين الذين هم خارج أو مهمشين من العملية الانتاجية.

وأهمية الدخول في العملية الانتاجية في كونها اساساً ضرورة موضوعية للتطور الإنساني عامة وللتباري مع الأمم الأخرى طالما علاقات العالم هي علاقات تنافس الأسواق والمصالح. وهي هامة حين تقارن مع منزلق أو شرك الانخراط في الأجهزة الوظيفية البيروقراطية لأنظمة الحكم التي تجند قطاعات واسعة من قوة العمل في وظائف حكومية غير انتاجية. وهنا يكمن الفارق بين دور المواطن في الجهاز البيروقراطي الضخم ودوره في العملية الانتاجية مما يقلل من تهميشه الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي والسياسي في التحليل الأخير. وينطبق هذا على النساء والرجال على حد سواء. فاعتماد المواطن، الوظيفي على السلطة في بلد لا حريات مدنية فيه ولا مأسسة ولا قوانين تحمي المواطن وتؤكد مواطنته مما يجعله موضوعياً ضمن التابعين للسلطة، أو هكذا يُفترض وهو الأمر الذي يقود غالباً إلى خصي نشاطه السياسي والاحتجاجي فالمعارض فالثوري.

ويزداد التشوه حينما يدخل التمويل الأجنبي في ثنايا المجتمع مما يخلق شرائح متخارجة مع الممول ولصالحه سواء كان الممول منظمات الأنجزة، أو دول المركز أو دول أدوات لها (الحكومات غير الحكومية) السويد والترويج والدنمارك التي تلعب دور اختراق تطبيعي في المجتمع الفلسطيني (في السياسة والثقافة والأكاديميا يفوق حجمها واهتماماتها وعلاقتها بالمنطقة! مما يثير هذا الشك وأكبر. ويقود عامل التقليد إلى رغبة شرائح أخرى أو تمنياتها بأن تحصل على نفس الفرص في التمول الأجنبي، وهذا إضافة إلى أنه عامل تشجيع للاستهلاكية ولا سيما بوجهها التطبيعي، فإنه يخلق في الوقت نفسه حالة ثقافية متخارجة مع أطروحات بل برنامج هذا الممول والذي هو من المركز الراسمالي الغربي الذي هو في التحليل الأخير مع ضمان بقاء الكيان الصهيوني، بل بقائه مسيطراً وصولا إلى دمجه في الوطن العربي دمجا او اندماجاً مهيمناً وهذه قمة التطبيع.

عبر التطبيع، والهزائم العسكرية وتخارج مصالح الكمبرادور العربي وصل الثلاثي إلى إخراج شريكين مفترضين من ساحة النضال ضد الكيان الصهيوني وهما: خروج أنظمة الطبقات الرأسمالية الكمبرادورية وخروج أحزاب سياسية عربية وفلسطينية بالطبع من المعترك النضالي، مما ابقى الاشتباك وأوصله اليوم ليكون على

ابواب الطبقات الشعبية. والنضال هنا يشتمل فيما يشتمل بل يهدف اساساً إلى كسر مناهضة التطبيع.

إثر هزيمة 1967، وهي هزيمة مزدوجة بمعنى أن الأنظمة التي لم تشارك في تلك الحرب إنما مارست الهزيمة الذاتية بعدم المشاركة، اي انحازت إلى المعسكر الآخر، أو كانت هي ضمنه مسبقاً. وهزيمة الأنظمة التي شاركت في الحرب نفسها وخسرتها عبر خسارة أراض عربية جديدة للاحتلال.

ادت هذه الهزيمة إلى الخروج التدريجي للعديد من البرجوازيات العربية من المعركة الحقيقية التي هي إلحاق الهزيمة بالكيان الصهيوني وليس إزالة آثار العدوان كما أعلن عربيا رسميا عام 1967. فإزالة آثار العدوان تعني بلا موارية الاعتراف بالكيان الصهيوني طالما أن المطلوب هو انسحاب العدو من الأرض المحتلة 1967. وتجدر الإشارة بهذه المناسبة أن شعار إزالة آثار العدوان هو الذي رسَّخ لدى العالم الخارجي شعبياً ورسمياً أن صراعنا مع الاحتلال هو على المحتل (عام 1967) عام 1967، وهو الأمر الذي يكلِّفنا الان جهداً مضاعفاً لإعادة تجليس فهم العالم لنضالنا العادل وحقوقنا التي هي اساساً في الأرض المحتلة 1948.

إثر زيارة السادات للقدس المحتلة تشرين ثاني 1977 عقدت البرجوازية الطفيلية/ الكمبرادورية في مصر صلحاً مع العدو الصهيوني معلنة خروجها، وإخراج مصر من الصراع، إخراجاً مؤذن بدور جديد وحقبة جديدة في علاقة البرجوازية العربية بالعدو الصهيوني وبالمركز الرأسمالي عامة وهي حقبة انحياز هذه البرجوازيات إلى معسكر العدو انحيازاً علنياً هذه المرة.

كما أشرنا في غير موضع، فقد تناتج عن هزيمة 1967 هزيمة السرديتين الكبريين في الوطن العربي وهما الاشتراكية والقومية. وتجلت هذه الهزيمة في تفكك وضعف أحزاب هاتين السرديتين وانفكاك العلاقة بينها وبين الطبقات الشعبية. وكانت من نتائج هذه الهزيمة هزيمة ممثلي طبقة أخرى، اي الطبقة الوسطى على اتساعها، أي تفكك أحزاب خرجت من أوساط هذه الطبقة ومنها أحزاب ذات بعد عربي وتحولها إلى حركات قطرية بل إن البعض منها قد ساوم الأنظمة الكمبرادورية الحاكمة وتحولت بعض قياداته إلى وزراء أو حتى شكَّلوا وزارات. والمهم في الأمر أن هذه الأنظمة نفسها لم تتغير بل تراجعت حتى عما كانت عليه قبلاً.

وهكذا، بين تطبيع أنظمة مع العدو، وتطبيع أحزاب وحركات سياسية مع هذه الأنظمة، انتهت المعركة، معركة النهضة والتحرر العربي لتتركز على أكتاف الطبقات

الشعبية. وهذا يعني بعبارة أخرى، المعركة الأشد والفاصلة اليوم هي على ابواب الطبقات الشعبية.

إن الإجهاز على الأمة العربية هي وشريكاتها منوط ومرتبط ومشروط اليوم بقدرة العدو الثلاثي على تطبيع الطبقات الشعبية، اي على هزيمتها، وهذا ما يدفعنا باتجاه اعتبار التطبيع مشاركة في جبهة العدو سواء من نظام أو طبقة أو حزب او فرد. وإذا كان هناك كثيرون، وربما الأكثرية لا يلحظون هذا ولا يلمسون مدى خطورته وحراجة المرحلة، فهذا لا يعني أن الخطر ليس على الأرض أو أنه لا يدبُّ دبيباً تصفوياً. وعليه، يصبح المطلوب ممن يأخذون على عاتقهم مهمة مواجهة التطبيع أن يساوموا في كشف مخاطر وخطورة المطبعين/ ات. قد لا تكون هذه المهمة سهلة، وبلا ثمن بل هي في غاية الصعوبة والخطورة وهذا يقتضي وجوب تنفيذ المهمة إلى جانب وجوب اختيار التكتيك الأقل خطورة ومجازفة في الوقت نفسه. وعلينا أن ندرك أن هذا الخطر باقٍ إلى أن تضطلع الطبقات الشعبية نفسها بمهمة التصدي، وعندها تكون المعركة قد اختلفت وتوسعت. عندها سوف تفتح المعركة على التنمية بالحماية الشعبية وعلى المقاطعة وعلى الحريات ومساواة المرأة والرجل، عندها سندخل مرحلة وطنية ديمقراطية يقودها الثوريون الاشتراكيون باتجاه الاشتراكية وعندها فقط تُفتح معركتي التحرر والتحرير وتكون الأمور قد اتجهت إلى الحسم التاريخي.

الفصل الثالث

مرتكزات فكرية لتثبيت التطبيع ونفيه!

هناك ما يستدعي تسليط ضوء اشد على مفاصل اساسية في الوضع العربي طالما البحث في التطبيع كإشكالية عربية وفي النهضة بل وفي الثورة بما هي ضرورة عربية عامة. فمناهضة التطبيع من ألفها حتى الياء هي تحشيد جيش الشعب، هي تجييش شعبي لمحاولة نهضوية، لضرورة النهضة وهذا يضع على المشرحة الآليات التي ارتكزت عليها سياسات الدولة القطرية العربية في خصي أي نهوض عربي، أية مواجهة للتطبيع، أية تطلعات وحدوية، اي مشترك عربي. فمختلف هذه الأهداف والتطلعات تصطدم بالضرورة بالأنظمة الحاكمة. ولأن النهوض هو محرك التاريخ وصانعه. فأي مجتمع يدور حول نفسه أو يتراجع أو يتفدم عفوياً وبوتائر مرضيٍّ عن عفويتها سوف تدوسه وتنهبه وتتقاسمه الأمم الأخرى، فحين يركض العالم يتخلّف من يمشي الهوينا، فما زال العالم أمماً بل طبقات تتصارع فيما بينها على الحيِّز في إطار الزمن، طبقات تتصارع في إهاب أمم إلى أن يعود الصراع طبقياً كما هو في الأصل. ورغم أن الوطن العربي تعرض أكثر من معظم مناطق العالم لتاريخ طويل من العدوان، إلا أن هذا ليس عذراً للتماهي مع الاستعمار والاحتلال وتحويل الإخضاع إلى عادة خضوع. وهذا يوجب تناول كلٍ لشخصه ودوره فردا أو حزبا أو طبقة. لا معنى لحيادية الإنسان تجاه مصيره، ولا معنى لمصير فرد بمعزل عن أي فرد آخر. ولم تكن حرية الإنسان إلا جماعية. العمل جماعي، العمل ارتقى إلى اجتماعي، والثورة جماعية ما بينهما بل حاملهما، اي الحياة الإنسانية هي جماعية. فالاطمئنان إلى الذات، والنومِ عن شوارد الحياة، هو قرار ذو مستوى من خيانة الحرية الإنسانية. وحين ينام المضطَهَدون أو يغفلوا عن حقوقهم وحقوق غيرهم، يتحولوا إلى حالة قطيعية ومع ذلك هي ، وإن لم تشعر، متشاركة في الذل بالقسر ورغماً عنها. ولن تشعر بضرورة الحرية إذا لم تدرك الذل أولاً وتعاني طعمه. وهذا يفتح الباب على دور المثقفين إذا ما أعفوا انفسهم من التصدي للمهام المجتمعية الكبرى، اي إذا ما أجَّروا

انفسهم للسلطة أو للمحتل أو للمستعمِر (السياسي الثقافي الاقتصادي الأكاديمي) سواء بصمتهم أو بالتطبيع.

لا معنى للإنسان بلا مشروع. صحيح أن المشاريع الإنسانية تتفارق وتتفاوت، وهذا منوط بالوعي وعُلُوِّ الهمَّة والشعور الجماعي، ودرجة ذلك الشعور ودرجة تفعيله وتبلوره في مصالح وتحويله إلى موقف وقرار وتنفيذ. لا مفر للإنسان من علاقة ما بالوسط المحيط، ومن شغل ما معه. حتى الملكية الخاصة هي "مشروع ناتج عن علاقة اجتماعية" وإن سادها الاستغلال فهي علاقة اجتماعية وهي استغلالية بالطبع لكنها تؤكد وجوب وجود الناس معاً. وهكذا الأمم في علاقاتها. وعليه، يغدو المطلوب هو تحطيم طبيعة العلاقة وليس العلاقة نفسها، تحطيم الملكية الخاصة والاستعمار من حيث أنهما حالات اضطهاد معلن وواضح لتحل محله علاقات الناس الحرة في صنع التاريخ وصياغة المستقبل، وليس تفكيك المجتمعات إلى أفراد يعتقدون ان حريتهم في الفلتان الفردي، أي العودة إلى تقديس آخر للفردية والتذرير والملكية الخاصة ولكن هذه المرة أخطر، لأن مشروع المابعدحداثيين هو تفكيك البنى المجتمعية وليس البنى الاقتصادية، وبعثرة الأفراد وتماسك الأسواق، اي بقاء الاستغلال وبقاء الطبقة المالكة/ الحاكمة والذهاب بالطبقات الشعبية إلى الانحلال الجماعي وإلى الخضوع الفردي.

ينقلنا هذا إلى حالة مركَّبة دمجت أو دُمجت فيها الفردية بالقطيعية في عالم اليوم. فالمألوف أن الفردية الطبيعية كانت حياة الإنسان الأول وهي الحالة التي تجاوزها لأنه إنسان له قدرة التفكير والتجريد والتحليل وهذا ما أعطاه سموه وتساميه. وبهذا انتقل من الفردية وحياة البهيمة إلى الاجتماع. وترتب على الاجتماع مع الملكية الخاصة إسقاط قاطرة التاريخ عن مسارها الإنساني لتتحول الإنسانية إلى اجتماع متذابح بإهاب جميل! يا للمفارقة!. حالة البشرية اليوم تستدعي تشاؤمية في الوصف وتقاؤلية في الفِّعل. لقد نجحت اللبرالية كسياسة وإيديولوجيا ووجهها الاقتصادي أي الراسمالية بجوهرها الملكية الخاصة متسارعة التخصيص، نجحت في:

اتخاذ البرجوازية طابعاً طبقياً على صعيد عالمي مغلَّف في إهاب (الدولة/ السلطة/ القانون/ الأمن/ الجيش...) وحاضر بالطبع في السوق

وتحويل بقية المجتمع الإنساني بل أكثريته إلى ركام ضخم، إجهاض ضخم يفقد ملامحه الطبقية وتحويله إلى حالة من أفراد بلا عدد كل بمفرده، إلا عند حاجة السوق إليه، ليتحول الناس إلى قطعان من الأفراد، قطيع في المصنع، قطيع في المزرعة وقطيع في الجيش وآخر في الشرطة وأخر آخر في الجامعة.

لعل حالة انتظام الطبقة في الأعلى وانحلال الطبقات في الأسفل هي أشد حالات الانحطاط الإنساني المعاصر. وحالة الاستقطاب/ التماسك في الأعلى والتراخي والتفتت في الأسفل هي في المركز والمحيط وإن بدرجات اقل في المركز، ولكنها هناك أيضاً. وليس هذا مجال مناقشة مدى مدنية المجتمعات في المركز، لكن الأزمة المالية الحالية تشف بوضوح كيف تقوم الطبقة العليا المبلورة بابتزاز وحتى تشليح الأكثرية الساحقة ولا يتحرك احد بعد. هذا ما قصدناه بحالة الفردية/ القطيعية. أي لا وجود، نفي وجودية الموجود! وهذا تأكيد على أن المابعدحداثية الداعية للفردية والفلتان واليأس من التغيير قد ضربت تلك المجتمعات أيضاً وابقت على السوق، بل ابقت على كبرى السرديات كما يبدو، سردية الفردية/ القطيعية.

كما يبدو، فالأزمة المالية الاقتصادية ما تزال تراوح مكانها. هنا الانسداد بلا مواربة. فلا الطبقة العليا قادرة على حل الإشكالية التي خلقتها بجشعها للملكية الخاصة لأن البحث المتوحش عن التراكم هو الهدف الأوحد مما يحول إلى حد كبير دون الحل، ولا القاعدة القطيعية المفككة متحركة بعد. والشغل كله يدور اليوم من أجل إدارة الأزمة بل تدويرها هذه المرة، نعم من إدارة الأزمة إلى تدويرها من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية ومن هذه إلى بلدان المحيط...وهكذا، وهو ما يتضح في توسيع دول الثماني إلى عشرين، وما ورد في بيان البيت الأبيض يوم 28 ايار 2010 أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تتعاون مع شركاء جددٌ وليس التقليديين فقط. إنها بلورة أكثر للطبقة العالمية العليا. وكأن برجوازية المركز تقول للعالم الثالث اليوم: نعم نحن عقل العالم وأنتم منجمه وورشته، ولكننا نستقطب نخبكم كي «تساعدنا».

وهذه حالة امتصاص للأزمة وتدويرها على نطاق عالمي.

هذه الحالة أشد وطئاً في الوطن العربي، فالطبقات الحاكمة متخارجة بالمصالح والانتماء، وإضافة إلى تركيزها لنهج التبعية، فهي تباشر حرباًأهلية طاحنة ضد المجتمع. هي مبلورة طبقياً بدورها السياسي، فهي لها مشروعها السياسي، لها الدولة والحفاظ عليها، وما تحتها من مصالح وثقافة وآلات القمع والقتل...الخ.

وهي فوق ذلك تمارس تفكيك الطبقات التحتية/ الشعبية إلى جهات وأديان وإثنيات، وعشائر ...الخ

يجب ألا يكون توصيف أو قراءة المرحلة عملاً حيادياً بل عملاً تفعيليا أي عمل وعي محرِّض ناقد ومشتبك. لا بد من مغادرة العقل السطحي والوصفي عقل التشكي والندب والنواح الذي يبدأ من الصباح حتى المساء كمقدمات لرياضة سقيمة لتسهيل

النوم المريح بعدها إلى نومٌ مسترخ في الليل ممتلىء بشعور «القيام بالواجب»، إسقاط الواجب. كان ألم الإنسان منذ البدءً من قهر الطبيعة، ولأنه الإنسان، فقد قهر العديد من جوانبها ولا زال يصعد. ولعل مثار العجب أن ينخَّ الإنسان لقهر الإنسان، وهي الحالة التي خلقت تلك العدوانية المركزانية الغربية التي أوصلها خنوع الخانعين إلى الزعم أن الاستعمار إيجابي فرفضت حتى الاعتذار، وها هِي تكرر ما فعلت.

وحالة الاستعمار موحية هنا. فهي لم تولَد وحسب تبرير المستعمِرين لوحشية ما فعلوا فأسموه نقل الغير إلى الحضارة، بل أفرزت هذه المركزانية الأوروبية البيضاء عامة، نقلت وباء التبرير إلى شريحة من مثقفيها الذين نظَّروا لطي صفحة عذابات الأمم بالدعوة لِ «الصفح» جاك ديريدا، إدجار موران.... وهو أمرٍ يطوي التاريخ، ويحوله إلى أرشيف مَيت ومميت. هو خبث سياسي وليس خبثاً فكرياً هدفه تخليد ما هو قائم من انقسام العالم إلى مركز ومحيط ومكافأة الطبقات والأمم التي نهبت وقتلت وسبقت وحالت ولا تزال دون حتى لحاق الضحايا بها، هو بلغة العصر في الوطن العربي تطبيع الضحايا وابنائهم، تطبيع مستقبلهم! وهذا ما يجعل حديثنا عن أن التطبيع حالة عامة في السياسة الرسمية العالمية وليست فقط التطبيع في الأرض المحتلة.

تزداد الطبقة او التحالف الطبقي المتحكم بالعالم وهو بمراتبية بالطبع، يزداد شراسة حينما يلحظ بوادر نهوض الطبقات/ ات الأخرى. قد يكون بارومتر قياس ذلك ما يجري في وتجاه الوطن العربي. فالهجمة المسماة الآن» سلام «الشرق الأوسط» والمندرجة في الحقيقة في «مشروع الشرق الأوسط الكبير» تدل على قلق الثلاثي من تطورات تأخذ طريقها ببطء في هذا الجزء من الشرق. هناك أنوية نهوض واعتراض في المنطقة، أنوية نهوض ممثلة في قوى المقاومة، وأنوية مناهضة التطبيع ممثلة في تحركات شعبية، وأنوية اعتراض ممثلة في دول إيران تركيا سوريا. لذا تتركز جهود الثلاثي في وأد هذا التطور الذي يخرج عن استنامة القطيعية. فرغم الطلقات القليلة بعد للمقاومة، فإن هذا الشرق لم يعد يباباً من رياح التغيير، إنها إذن بداية المعركة على أبواب التغيير وسيكون داميا ودموياً، لا مصالحة ولا صفح، لا تطبيع. بكلمة أخرى، ما يدور هو هجمة من الثلاثي لتعميم التطبيع وشل المقاومة باكراً، فلماذا نصالح.

تزداد الطبقة العليا اوالثلاثي هنا رعباً إذا ما راجعت مؤشر الصراع الذي بدأ 1948 باحتلال فلسطين إلا بعضها، وفي 1967 حيث جرى احتلال بقيتها وأجزاء عربية أخرى، وعام 1973 حيث تلقى الكيان أول ضربة عسكرية ميدانية بلا مواربة، وعام 1982 تقاعس عن احتلال بيروت لأنه كان سيفقد ممن تعودوا أن يعتدوا، أن

يَقتُلوا ولا يموتون، هذا رغم أن حرب اكتوبر لم تهزم العدو ومن ورائه هزيمة تقليدية، ورغم أن حرب لبنان اقتلعت المقاومة من هناك إلى أن كانت هزيمته في لبنان 2000، لأنه اصر على عدم فقدان موتى، وعام 2006 هُزم للسبب نفسه رغم الضغط الأميركي الذي بدا كمن امتطى حصاناً ودفعه إلى المعركة حتى سقط في الميدان[51]، وحتى في غزة، قرر العدو ألا يموت واحد منه مقابل ألف فلسطيني. هل هي صنعة الموت عندنا والحياة عندهم أم هي رؤية اللص بألا يموت لأن الهدف ليس مقدساً كما يدعي!

هذا المؤشر الذي نلخصه في تواجد معسكر المقاومة ومن يدعمها في مواجهة المساومة والتسوية والتطبيع، هو مثار القلق الذي يُسرِّع تصنيع تسوية وهي في جوهرها تصفية أنوية النهضة ومن ثم الثورة. تسريع التصفية للحفاظ على القديم وتكريسه ممثلاً في:

تكريس فقدان الثقة بالذات والمجموع، في جلد الذات والمجموع، مديح الآخر ومنحه هالة ليست فيه وليست له، والأخطر رؤية ما يتميز به وعدم الأخذ بها أو عدم الاستعداد لدفع ثمن الأخذ بها. هي حالة فقدان الثقة باليوم والغد وبالتالي العيش بلا رؤية وبلا مشروع والتكفير بأي مشروع، بكل مشروع، حياة تلخِّص التاريخ في اليوم، واليوم في اللحظة، واللحظة في اللاعمل. لقد دأب العدو على تحطيم اي مشروع ليس لخطورته بل للتكفير باي تغير أو تقدم لأنه يدرك أن تحقيق الخطوة الأولى لن ينتهي إلا باستكمال الخطى لذا تدور الهجمة على المقاومة بكل هذه الشراسة. ولذا ايضاً يكون انتظام الطبقات الشعبية في مناهضة التطبيع بداية تصفية الرخاوة والعودة للانتظام والانتماء. هي انتظام الجمهور لصالح طلائع المقاومة، هذه حالة البناء الجديد، تماسك عام وتقدم طليعي.

يركز معسكر العدو على تكريس الشرذمة الطبقية، ويساعده في ذلك تخلُّف الاقتصاد وتحديداً الصناعة مما يراكم أعداداً هائلة من مجتمعات تتناسل كثيراً وتنتج قليلاً فترضى بالقليل في كل شيء، كيف لا وهي مهمشة انتاجياً، لا توجد بنية اقتصادية تتطلب شغلها وتشغيلها، فترضى بالعمل في أطر السلطة موظفين وكتبة ومخبرين لا

(51) يتهمنا الكتاب الغربيون البيض بالطبع أننا نميل كثيراً لاسترجاع أو استلهام التراث كاستشهاد في كتاباتنا. لا يضيرنا هذا. حين التقى بشر بن المعتمر اسداً، جفل الحصان وخشي التقدم إليه، قفز عن ظهر الحصان وقتل الأسد فقال:

تبهنس إذ تقاعس عنه مهري ... محاذرة فقلتُ عُقرت مهرا
أنل قدمي ظهر الأرض إني ... رأيت الأرض أصلب منك ظهرا

لكن الجندي الصهيوني لم يكن في ظهره فارساً ليقاتل حزب الله فارتد خائباً.

فرق، هذا تطبيع الحياة اليومية والسياسية للناس، وعندها تتمكن الأنظمة من قيادة الحالة أين ترى وتريد مصالحها. وبغير هذا لا تستقر الأنظمة وتتماسك حتى وهي متخارجة إلى حد الخيانة. وبهذا نفسه يكون التطبيع على النظام والتطبيع مع من يُطبِّع النظام معه! إن شرذمة الطبقات الشعبية أمر أبعد من سياسي، إنه في الأساس احتجاز التطور كي يبقى المواطن في حاجة للسلطة وتبقى الدولة في حاجة للخارج. فالانتاج يفتح بالضرورة على قوة وثقة واعتماد على الذات واحترام الذات الجماعية. والمطلوب هنا إلغاء الذات الجماعية.

تعني الشرذمة تقزيم البنى الاجتماعية على مستويين:

الأول: عدم تفاعل / تحالف الطبقات مع بعضها البعض بمعنى أنها ليست مجرد بنى تم تفكيكها عن بعضها، بل هي ضمن افتراض أنها غير متفاعلة أو متداخلة اصلاً.

والثاني: تصاغر البنى كل بنية على حدة وتفكيكها إلى مستويات جهوية عشائرية شللية طائفية..الخ

وكلما تصاغرت البنى وتفككت كلما صارت مفتوحة للتبعية/ ات بتنوعاتها، لنجد ولاء للغرب وولاء للأنظمة وولاء للطائفة وولاء حتى للاحتلال.

بين الطبقية واللاطبقية:

بقدر ما ينجح الثلاثي في تفكيك التماسكات المجتمعية بدءاً من تفكيك المشترك القومي إلى تفكيك المشترك داخل القطر الواحد فالطبقة الواحدة وصولاً إلى تكريس الجهوية فالطائفية فالإثنية فالعشائرية فالعائلية وصولا إلى الفردية تواصل الطبقة الحاكمة تماسكها وتوسيع أحشائها لتبتلع ما ليس من بني جلدتها، ويبدو المجتمع كما لو كان طبقة واحدة بتمفصلات من الأعلى إلى الأدنى، يجمعها «أكثر» مما يفرقها أو يستحث تناقضها. لا يعود هناك فكر طبقي ولا تحريض طبقي، إنها حالة اشبه بما تخيله ماركس في نمط الانتاج الاسيوي. والحال ليس كذلك، بل هذا النمط الطبقي/ الدولاني هو المطلوب. إنها هيمنة السلطة التي تملك بقوة أرضية وبإيديولوجية سماوية كل شيء وتبتلع، تحتوي بالقمع والاتكالية مختلف الطبقات الأخرى لتتماهى معها خنوعاً لا قناعة، أنها محاولة اقتلاع جذور الهيمنة الشعبية المضادة، اجتثاث مشروع الهيمنة المضادة.

هذه الطبقة/ السلطة هي الوحيدة التي تستحق التسمية الطبقية، فهي ذات وعي

سياسي/ مشروع سياسي، وليس شرطاً للمشروع السياسي للطبقة ان يكون وطنياً هو طبقي في الأساس وسيكون وطنياً بمقدار وطنية الطبقة نفسها، مصالح الطبقة نفسها؟ وعليه، تكون هناك طبقات سياسية وأخريات لا، اي ليست طبقات بالمعنى العملي، بمعنى حمل المشروع والقتال من أجله، تكون هناك اشباه طبقات، لا تمثل نفسها ولا تفرز من يمثلها. وفي الحقيقة، لن يوجد من يمثلها بل من يستخدمها ويطبِّعها كما تفرض مصالحه. هكذا كان تطبيع الطبقات والنخب والشرائح في الوطن العربي، أو هذا ما يُخطَّط لها، وهكذا تأخرنا حتى بدا النور يشقشق نوعاً ما، وهكذا ايضاً بدؤوا هجومهم وكثَّفوه.

ليس هناك من يمثل غيره في الوطن العربي، فالكمبرادور يمثل نفسه ويسترقّ الطبقات الأخرى، يستلب وعيها الطبقي والسياسي عبر استلاب قوة عملها وخصي وعيها هذا ما عنينا به الحرب الأهلية الدائمة في الوطن العربي من الكمبرادور الحاكم وتمفصلاته ضد الطبقات الشعبية، ضد الأمة، لا تمويه ولا تغطية، بل قمع مفتوح. وهنا يأتي توظيف المؤسسة الدينية. الكل سواسية لا فرق بين أبيض واسود ولا بين غني وفقير. هنا يحل جدل السماء على الأرض قسراً. فالمساواة عند الله تُعرض وتُفهم على أنها في الأرض، ويصبح ظل الله في الأرض إلهاً، وهو في الحقيقة ظل الإمبريالية والصهيونية. أما والحال هكذا/ فلماذا لا يكون التطبيع؟

ولكن، ماذا عن تعريف الطبقة على ضوء مصدر الدخل؟ هل يمكن اعتبار الغرف من الرَيْع عملاً؟ وبالتالي تعريف مجموعة بشرية معينة تعيش على ذلك بأنها طبقة «ريعية»؟ ولو قصرنا الأمر على الدخل، فهل يمكن اعتبار من يعيشون من الريع طبقة «ريعية»؟ لكن هذا العيش لهذه الجماعة البشرية ليس عملاً من جهة، كما أن التفاوتات فيه هائلة بين الأمير في السعودية والعامل الهندي الذي يكدح في الصحراء ليبني علبة اسمنتية على الرمال. كلاهما يعيش من دخل الريع؟ لا يكفي مصدر الدخل إذن لتعريف الطبقة أو ليشكل هذا الدخل مادتها التجميعية اللاصقة.

ولكن/ ماذا نسمي أمثال الأمير وامثال العامل الهندي أو العامل السعودي؟ هل يجوز لنا القول ان الأمير ومن ينتمي معهم وإليهم يشكلون طبقة طفيلية لأن لها مشروعها السياسي بالسيطرة والقمع وطموحها الهيمني السلفي. بينما المجموعات الأخرى، وهي خاضعة للاستغلال بكل قسوة من سرقة جهدها أو تقليّها على نار الصحارى لم تشكل طبقة بعد.

مع توظيف الدين، وغياب التصنيع واتساع التهميش وتغذية الذكورة، وشراء

المثقفين، يُعفي كل نفسه من الآخر، وينقسم المجتمع إلى حاكم بأمر الله ومحكوم بأمره ايضاً. وهنا يكون الدوران إيديولوجيا على المحور ويكون للإيديولوجيا فعلها الذي هو اساساً فعل الاقتصاد السياسي مغطىً بالضخ الإيديولوجي. وهنا يكون الحاكم مسيَّساً والمحكومين مَسُوْسينْ. وهذا الحال كافٍ للجهل بالحقوق وهذه مقدمات تقويض الاحتجاج والاعتراض ومن ثم الفعل الثوري. وهنا تدخل الأنظمة مطهر التطبيع مع المركز والصهيونية وتُدخل معها هذا الإجهاض الهائل المفكك دون أن يلحظ إلى اين يُقاد. ولهذا هي قلّة التي تتلمَّس أثر ومعنى التطبيع.

وتوظيف الدين لا يأتي دون النخب الثقافية، لا ياتي دون المثقفين العضويين الذين يتم شراؤهم. ولا يكمن الخلل في شرائهم بل في قابليتهم للشراء. هنا تكون الثقافة مثابة حاملات الطيب للملكية الخاصة ينشرن البخور في معابد راس المال التابع. وهنا تتناسل من المثقفين أجيال من طرازهم، مثقفين اذلاء تابعين يُروِّجون للسلطة التابعة يطبِّعون معها ويطبعون من خلالها مع العدو، ويتصدون بكل خِسَّة لمن يناهض التطبيع، أو في أفضل الأحوال يتفاخرون برخاوتهم.

ولكن لماذا هذه القابلية للشراء؟ إن المثقف نتاج مرحلته، ونتاج الواقع المادي القائم ونتاج طبيعة التناقضات الاجتماعية، وخاصة نتاج طبيعة الحياة الحزبية، كل هذه تلعب دورا في صياغته. من الصعب على واقع راكد توليد قوى ثورية ومثقفين ثوريين بين عشية وضحاها. لا بد لإيديولوجيا النظام والتي تولج في الجماهير كإيديولوجيا تبرير واستكانة ان تفعل فعلها.

هنا يغدو لروح التمرد دورها. لا بد من الخروج على المألوف، على مقولات ظل الله في الأرض، وخفض الراس، وتدبير الذات...الخ. وهذا ليس شرطاً أن يقوم به المثقف فقط، بل الإنسان الثائر، وقد يكون مثقفاً أو اقلّ ثقافة. فروح التمرد ربما أفل درجة في الوعي، لكنها ممكنة دون قدر هائل من الوعي ولا تنهض بالوعي وحده، هي روح الإنسان في حب الحرية وهذا لا يتطلب فلاسفة مكتملين. هنا يكون دور الحركة السياسية ومثقفيها الثوريين وعناصرها المشتبكة.

تضاءل اليوم دور المعلومة في الثورة، في الصراع الطبقي، في مناهضة التطبيع بعد أن توفرت المعلومة للجميع، يكيِّفها كلٌّ كما يريد ويفيده. لم يعد المثقف متميزاً باحتكارها. لذا يصبح التميز بتوفر قدر مقبول من الفكر والمتابعة ودرجة كافية من روح التمرد او تمرد الروح وهو تمرد قد لا يخلو من درجة من المغامرة، وهذا يتحدد بمقدار الانتماء إلى مشروع. ربما هذا ما يفرِّق الحزبي عن المثقف ولا سيما الأكاديمي. ذلك

القلق الحريص الحلقي المتردد إلى درجة تبرير الاستكانة والافتخار بمهارة الهروب والسلبية معلناً بلا خجل «أنا حر حتى في التطبيع!» أما وقد خسر المثقف احتكار المعلومة التي كانت سلعته، فتحول هو إلى سلعة تبيع نفسها لمن يدفع وهذا ما خلق مثقفي الطبقات الحاكمة، مثقفي الأنظمة سواء كانوا موظفي الأنظمة، أو خدم الأنظمة حتى بلا وظائف إذ يخدمونها بسلبيتهم وطأطأة عقولهم، اما في الأرض المحتلة فمن هؤلاء فيالقٌ يتربصون بكل من يتفوه بجملة ضد التطبيع. كيف لا، وهم يتعيّشون من ذلك ويسمونه...نضالاً!

المرحلة ومتطلبات مناهضة التطبيع:

بماذا تنبئنا الصورة أعلاه، صورة مجتمع تتماسك فيه الطبقة العليا المتخارجة، وتعمل على قطعنة الأكثرية الشعبية، مستخدمة بعض هذا المجتمع، مثقفيه العضويين من بنيتها ومثقفيه الهامشيين السلبيين الرخوين من محيطها. على ماذا يفتح مشروع الكمبرادور الذي سمته الأساس أن لا سردية كبرى، ولا موقف وطني، ولا حتى سوقاً محلية رغم هيمنة سردية السوق على سادتها في المركز! قد يجوز لنا القول إن هذه الطبقة/ النظام في الأعلى تركز على:

تفكيك اي تماسك طبقي عبر الحيلولة دون اي تبلور طبقي، هي معركة الحرب الأهلية الدائمة، أي التصفية الطبقية.

الارتباط التطبيعي بحليفيها، الصهيونية والمركز الرأسمالي في حقبة العولمة.

بكلمة أخرى، تتطلب مناهضة التطبيع قراءة المرحلة أولاً، بل قراءة مرتكزات المرحلة! وهذا يقتضي العودة إلى تاريخ بداية التطبيع (الفصل الثاني). لا بد من قراءة لماذا تمكنت أعمدة المرحلة من الاستمرار والاستفحال، لماذا كان التطبيع عادياً. هذا هو التحدي وهنا القبض على مكمن الخطر.

إضافة إلى المسألة الطبقية كما ألمعنا إليها أعلاه، هناك حزمة من القضايا لا بد من التعرُّض لها كي ننقضُّ ونمسك بمرتكزات المرحلة، أو لنقل بعضاً منها، كي نقرأ التطبيع من تفاصيل تكوينه الباطني، كقضايا تؤتي نتائجها السياسية الاجتماعية طبقاً لتوظيفها طبقياً. هي قراءة مقتضبة في:

المسألة القومية

القومية العالمثالثية

القومية الكامنة والقومية الحاكمة
الموجة القومية الثالثة
الحرب الأهلية الدائمة
التبعية في مواجهة التنمية بالحماية الشعبية/ مواجهة الاشتراكية
تمكين الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني
والانخراط في القطاع العام المعولم.

في المسألة القومية:

تقع المسالة القومية العربية في مركز أهداف التطبيع هي الطريدة الأولى. ولا نخال قراءة حقيقية معمَّقة للتطبيع وضده أن تكون ممكنة دون قراءة المسألة القومية بعمومها والعربية بخصوصها. وربما نجحنا في الفصل الأول في تبيان أن أحد أهداف، أو نتائج أطروحات المابعد حداثيين هو تقويض السرديات الكبرى وعلى رأس قائمة هذه السرديات هي القومية والاشتراكية بمعنى أن إيصال المجتمع العربي إلى حالة قطيعية الأكثرية، وطبقية القمة يتطلَّب نفي التخندق عند أو حول السرديات الكبرى. وكان بوسع هذا الكتاب أن يُصدر حكماً قاطعا وفوريا وسريعاً لصالح القومية والاشتراكية، ولكن يظل هذا الحكم مجرد قول في السياسة، مجرد قول، بينما المطلوب، «ما يمكث في الأرض»، هو التحليل وهذا ما نرجو القارىء تحمله. إلى جانب القومية العربية، بل بعد الإجهاز عليها سواء بالخطاب والأكاديميا أو على الأرض بتقويض الناصرية كاتجاه في القومية العربية كان يحاول الجمع بين القومية الحاكمة والكامنة، بعد هذا يجري استهداف الإسلام كسردية تفرض نفسها اليوم ببعدين: السلفي العنيف (القاعدة) والمقاوم الثوري حزب الله. لكن الثلاثي بساسته ومثقفيه يهاجمون الإسلام بالمطلق!

بمعزل عن النقاش النظري الطبقي أعلاه، وبمعزل عن الرؤى والتنظير والأدلجة للقومية، فإن الحقبة الحالية التي يمر بها الوطن العربي، حقبة التبعية بمصالح ومن ثمَّ قرار من الأعلى قد أدى إلى تفارق الموقف الشعبي عن الرسمي. هذا وإن لم ينفجر الشعبي ضد الرسمي بعد. فتفارق المواقف خطوة على الطريق وتبلور المقاومة وحتى الممانعة هي درجة أخرى، خطوة أخرى.

كما ورد في صفحات سابقة بشأن المسألة القومية والحقبة القومية، والموجات القومية على الصعيد العالمي، وبغض النظر عن كون الأمة جماعة متخيلة أم ذات

حضور مادي، وبغض النظر عن النقاش حول ابدية الأمة والمستند إلى هيجل ومرحليتها المستند إلى ماركس ولينين، فإن هذه المسألة ما زالت تشاغل العالم، وهي سردية كبرى بلا موارية. لقد تورط كثيرون في وحل يتوزع بين ضبابية وحضور المسألة القومية، وكانت اجتهادات ومواقف وترددات لا تُحصى. على أن قراءة كل مجتمع على حدة وكل تشكيلة على حدة وكلٌّ في مرحلته مسألة حاسمة هنا، وليس فقط قراءة النظريات واحترام المفكرين. وهذا يستثير السؤال الأكثر أهمية وهو: كيف نقرأ المسألة القومية واقعياً في كل منطقة جغرافية في كل تشكيلة اجتماعية بواقعها أولا وبخصوصياتها ثانيا. وعلى الأقل، يكفي ان نزعم بأن المسألة القومية في المركز مختلفة عنها في المحيط، هي في المستعمرات، انصاف المستعمرات، الاستقلالات الشكلية مختلفة عنها لدى الأمم الاستعمارية البيضاء بالطبع.

نعم، تعامل الماركسيون مع القومية بمقاربات متعددة ومتناقضة إلى درجة أُخذ على الماركسية أنها لم تطور نظرية في القومية. وهل كان على الماركسية أو اية نظرية أخرى أن تخلق «كتاب البحر أو جفر سيدنا عليّ!» ليس هذا عيباً بل هو حرية تفكير وتعاطي. وتراوحت هذه المقاربات بين النكران والقفز على حوامل بروليتارية، إما غير موجودة (حتى كعمال صناعة) وإما غير واعين للمعنى!، وبين من تعاطى معها بمدخل أو من مقترب استفادي استثماري خفيف وفج، ومنهم من تعامل معها بعدوانية مطلقة وكأنها سبب التخلف.

هل يصح اتخاذ قرار تجاهل القومية فقط لأن هناك نقدا عليها وعيوبا فيها ولأننا نطمح لما بعدها؟ ماذا نقول عن مناضلي التحرر الوطني/ القومي الذين ضحوا بأرواحهم او الذين استعدوا لذلك سواء انتصروا أو هُزموا؟ وماذا نقول للإسلاميين الذين يضحون بارواحهم كذلك؟ هل يصح مثلاً اليوم إطلاق تسمية «إمارة الظلام» على غزة، في حقبة يختلط فيها النضال القومي والإسلامي والطبقي؟ بل في حقبة تُجيِّش فيها القوى الإنسانية المعترضة على الحرب والعولمة قوافل دعم غزة وتسيرها عبر البحار وفي لحظة يغتال فيها جيش الاحتلال عشرات المتضامنين المسالمين في عرض البحر؟ ما الذي يسحب حماس باتجاه تقدمي، نعوت التصلُّب الماركسي المحلي أم التواصل العالمي معها عبر القوافل؟

إن الثوري الفعلي، والمشتبك هو مشتبك بالوعي كذلك، وهو رصين لا يغمط الآخرين ولا حتى الأنداد تضحياتهم وبغير هذا لن يفهم المرحلة.

إذا كانت الماركسية هي شيوعية، أو مكون اساسي في الشيوعية، فيجب أن نثير

اشتباكاً مع ما يشيخ من استنتاجاتها وقصوراتها، وإذا صح زعمنا بأنها فلسفة علمية، فهي منفتحة على التطوير من قبل الناس. ويجب أن ندرك بأن المعرفة حتى بالفلسفة المرتكزة على العلم ليست مبرراً لكبرياء يتخذ ، شئنا ام ابينا، وَعِينا وأدركنا أم لا؟ حالة كبرياء أو تميُّز نخبوي. وابعد ايضاً من هذا، هناك جوانب في الماركسية ولدت ميتة اصلاً، وكان يجبً رميها في سلة مهملات التاريخ في نفس الجدَث مع اللغط البرجوازي لا فرق.

مثلاً، متأثرين بجوانب من فكر هيجل، وهي جوانب لم يَطّرحاها، ولم يرفضاها ماركس وإنجلز، وخاصة إنجلز بشأن امم بلا تاريخ. أنظروا المصطلح، «أمم بلا تاريخ» بدل امم ظلمها تاريخ الآخرين. ألم يكتب ستالين إن «الأمة العربية أمة في طور التكوين»؟ ولم يدرك بالطبع أنها : أمة أعيق تطورها قسراً»! وفي اللحظة نقول لأحفاده، حتى منهم الذين هربوا لأحضان الولايات المتحدة، أن هذه الأمة يُعاق تطورها من برجوازيتها. هذه الإعاقة ليست المألوف في المركز، في الموجة القومية الأولى في أوروبا. نعم لأنهما برجوازيتان مختلفتي الهوى القومي، هذا بؤس التبعية!

كتب إنجلز: «...رُفات أمة ديست تحت أقدام، عبر مجرى، التاريخ بلا رحمة، كما قال هيجل، هذه البقايا من شعوب بقيت دوما معيارا لحاملي الثورة المضادة وبقيت كذلك إلى ان مُحيت أو فقدت ملامحها الأساسية حيث ان مجمل وجودها بعامته مثابة احتجاج ضد الثورة التاريخية العظيمة، مثال ذلك أل «جال» في سكوتلاند، ومؤيدي آل ستيوارت من 1640–1715. والبريتونز في فرنسا، مؤيدي آل بوربونز من 1792–1800. وكذلك الباسك في اسبانيا داعمي دون كارلوس، وفي النمسا مختلف السلاف الجنوبيين الذين ليسوا سوى بقايا شقف شعوب...[52]»

إن موقف هيجل العنصري والمركزاني بامتياز واضح في التالي:

«... تعي الأمة المتحضرة بأن حقوق البرابرة غير مساوية لحقوقها، وتعامل استقلالها الذاتي فقط باعتباره مسألة شكلانية[53]». وهذا يستثير ويستدعي السؤال: هل هذا التفكير العنصري هو الذي يسمح للغربي الرأسمالي الأبيض أن يستعمر غير البيض، وألا يعتذر مجرد اعتذار عن الاستعمار، وأن يطالبنا بالتطبيع مع التاريخ وذلك بهدف أن يتواصل تطبيعنا في المستقبل، ويطالبنا بالتطبيع مع الكيان الصهيوني الإشكنازي لأنه أبيض؟

من الواضح أن إنجلز كان هنا هيجلياً تماماً فقد أُخذ بعنجهية القومي الألماني

(52) Ronaldo Munck The Difficult Dialogue: Mraxism and Nationalism Zed Books 1986:21

(53) G.W.F.Hegel The Philosophy of Right (Encyclopaedia Britannica Chicago 1971:111

ونسي التاريخ الذي ليس لهيجل وحده. بل نسي المادية التاريخية. ولكن كونه أُخذ بهيجل، فإن إنجلز لم ير سوى الأمم التي نبتت فيها البروليتاريا. ولم يلاحظ أن الصراعات القومية هي التي دمرت أمماً فما بالك باحتجاز تطورها. كل من هو موجود هو بتاريخ، أما ما هو تأثيره في التاريخ، فهذا أمر آخر لا يعود إلى الأعراق بل يعود إلى نتائج الصراعات وإلى مجموع حقب حياة الأمم وليس إلى حقبة واحدة. ماذا سيقول إنجلز عن الباسك اليوم؟ ليس هذا المهم، كيف لمن يعتمد التاريخ أن يرسم التاريخ المقبل من ذهنياته، ألا نلاحظ هنا ملامح استشراقية؟ ورغم أن ماركس طور المقولة إلى امم ثورية وأمم لا، إلا أن هذا لم يغير في خلل المقولة شيئاً.

ماذا كان سيقول إنجلز عن الأمة العربية إذن، هذا إن كان قرأ عن وضعها في زمانه؟ ربما يمكننا تقويل إنجلز على لسان ستالين: "الأمة العربية أمة في طور التكوين"! بينما اعترفت دولة ستالين بدولة الكيان الصهيوني.

ألا يحق للتطبيع أن يفرض نفسه على حوارنا هذا؟ هل كان سيقول ماركسي من طراز إنجلز وستالين في هذا السياق تحديداً هل كان سيقول لنا ليس أمامكم سوى أن تبلعوا التطبيع! أليس هذا ما فعلته الكثير من فصائل الشيوعية العربية؟

وكما كتب ماركس تجاه الهند فعل إنجلز الكتابة نفسها عن الجزائر 1848: "...إن قهر الجزائر (على يد فرنسا) هي فرصة وحقيقة سعيدة في تقدم الحضارة... وفي حين أننا قد نأسف بأن حرية البدو في الصحراء قد دُمرت، يجب ألا ننسى بأن هؤلاء البدو كانوا امة من قطاع الطرق[54]». لا شك أن إنجلز كان في نشوة صدور البيان الشيوعي بلغته الشاعرية، وهي النشوة التي اعمته كذلك عن المَلَكِية التي انتصرت على بقايا الثورة الفرنسية آنذاك. ما أشبه اليوم بالبارحة، ها هو شيراك يعتذر عمّا ألحقته حكومة فيشي باليهود ولا يعتذر للفلسطينيين. لم يعتذر شيراك ولا فرنسا للشعب الجزائري، وبالطبع لم يعرف إنجلز أن هؤلاء «البدو» هزموا فرنسا التي لم تطور بلادهم، فهل سوف يسمح لهم حاجب بوابة التاريخ بالدخول؟ هل تغذى إنجلز وماركس هنا من نسغ جذور المركزانية الأوروبية التي تغذي اليسار واليمين هذا من ثدي وذاك من الآخر؟ لا بل إن لها اثداءً! لا يجوز الجهل بالتاريخ ممن يعتمد المادية التاريخية. بقي ان نقول ان ماركس وإنجلز صححا موقفهما من القومية في حالتي بولندا وإيرلندا، وهذا يعزز وجوب النقد فلا شيء خارجه.

وقد يكون كاوتسكي مثالاً ساطعاً على العنجهية الشيوعية المركزانية من جهة والمركزانية الأوروبية من جهة ثانية بل جهة أَوْلَىْ بقوله إن امتلاك الهند من قبل

(54) نفس المصدر، ص 14.

البروليتاريا البريطانية يمكن ان يكون مفيداً لكليهما، لأن الأخيرة يمكن ان تحول دون سقوطها في يد الطغيان وتقود الى الاشتراكية[55]» ربما هذا ما قاد كاوتسكي إلى موقف من القومية قد يكون الأساس لما توصل إليه أندرسون لاحقاً في نهاية القرن العشرين كتب كاوتسكي: «... يجب اعتبار الأمة بنية اجتماعية صعبة الاستيعاب ، نتيجة للتطور الاجتماعي، لأنها إحدى أقوى عناصر التطور الاجتماعي... القومية علاقة اجتماعية تتعدل بشكل متواصل وتتخذ تحت ظروف مختلفة معان مختلفة، إنها بروتوس الذي يسيل يتسلل من بين اصابعنا كلما حاولنا الإمساك به[56]»

القومية العالمثالثية:

لكن المحيط كان يقاوم حتى باكراً هيمنة المركزانية الأوروبية اليسارية وإن بوضوح قليل كما هو عند يسار المركز ايضاً. مقابل الأطروحة اليسارية المركزانية الأوروبية، كان سلطان غالييف قد اسس للعالمثالثية Thirdworldism في المسالة القومية والتي طورتها الماوية لاحقا.

" ... إن الصيغة التي تعرض استبدال الديكتاتورية على الصعيد العالمي لطبقة واحدة من المجتمع الأوروبي (البرجوازية) بنقيضها (البروليتاريا) ...لن تقود إلى تغير كبير في الحياة الاجتماعية للأجزاء المضطَهَدة من الإنسانية...وبالتناقض مع هذا فإننا نطور أطروحة أخرى : هي فكرة ان المقدمات المادية للتحول الاجتماعي للإنسانية يمكن خلقها فقط عبر إنشاء ديكتاتورية المستعمرات وشبه المستعمرات على المتروبول[57]»

قد تكون في هذا بذرة العالمثالثية بمعنى مركز الثورة الذي انتقل إلى المحيط، وهو الجدال الذي دار لقرابة نصف قرن اي حتى نهاية القرن العشرين وما زال فيه جدال وله دور. لعل الأهم في غالييف، رفضه التطبيع مع مركزانية اليسار.

يعود فضل تطوير العالمثالثية بإهابها الحالي ليس كتنظير وحسب وإنما كممارسة ميدانية في حرب الشعب ، حرب غوار الريف إلى الماوية وهي التي أرست النضال بين البروليتاريا أو الأمم الثورية والإمبريالية . ولكن العالمثالثية ليست مدرسة واحدة ايضاً.

(55) نفس المصدر، ص 20
(56) نفس المصدر ص 33
(57) نفس المصدر، ص 82

إميلكار كابرال: من افضل المنظرين لطبيعة الثورات القومية الوطنية في افريقيا. رأى ان السيطرة الإمبريالية، وليس الصراع الطبقي، هو محرك التاريخ. إن مفهوم الوطنية الذي يتضمن التزاماً بالتغير الاجتماعي وكذلك ضد الإمبريالية بأنه موضوعاً مركزياً في عمله وممارسته[58]».

قد يكون لهذا القول معنى، بل إن له ذلك. ولكن ما هي الإمبريالية غير مصالح طبقية للبرجوازية من المركز، مصالح تجاوزت الإطار الجغرافي أو الحيز القومي. الإمبريالية عدوان أمة من أجل طبقة. الإمبريالية نفاق وخداع وخبث الإجماع القومي خدمة لطبقة على حساب طبقات. هي إسالة دم المستعمرات ونهب ثرواتها وإسالة دم جنود بلادها لتنهب من جهة ولتطفىء أزماتها الاقتصادية على حساب احتجاز تطور الاخرين من جهة ثانية. هي حرب قومية بإهاب وجوهر طبقي. قبل الإمبريالية كان الصراع الطبقي، وفي حقبة العولمة بعدها، إن صحت أطروحتنا ان العولمة حقبة أعلى راسماليا من الإمبريالية سوف يستمر الصراع الطبقي. وهو مستمر بعد الاستقلال الشكلي وحتى بعد الاستقلال الفعلي. ما الذي يجري في الصين اليوم غير صراع طبقي؟

بدوره فإن فانون، وهو عالمثالثي وإفريقي كذلك، يقارب بدقة عالية المسألة الطبقية في الإطار القومي. : «... إذا لم تصاغ القومية بوضوح، إذا لم تُغن وتعمَّق بتحول سريع جدا إلى وعي بالحاجات الاجتماعية والسياسية...فإنها ستنتهي الى حليف كفيف[59]». والحاجات الاجتماعية والسياسية هنا هي حاجات طبقية للطبقات الشعبية.

وعيسى شيفجي ماركسي من تنزانيا يرى:

«إن شعارات القومية والحرية والمساواة...الخ التي تصرخ بها البرجوازية الصغيرة عشية الاستقلال هي مجرد محاكاة/ صدى لبرجوازية المتروبول بدون محتواها الاجتماعي والاقتصادي[60]» ولهذا القول معنىً كذلك. لا بأس، ولكن، لماذا يتم نسب القومية للبرجوازية الصغيرة في فترة الاستعمار؟ صحيح ان البرجوازية الصغيرة هي الأكثر استنارة سياسيةً وثقافيةً من الطبقات الشعبية في فترة الخضوع للاستعمار، وهي التي تتنفخ بوظائف أجهزة وإدارات الدولة الجديدة حال الاستقلال فتصبح الطبقة الوسطى. وصحيح أن البرجوازية الصغيرة هي محاكاة غير مبلورة لبرجوازية المتروبول، وهذه المحاكاة تحديداً هي من عوامل «بقاء الاستعمار بعد الاستقلال»! البقاء المباشر أو غير المباشر. وصحيح أن برجوازية المتروبول سعيدة بنظيراتها التابعة والدونية.

(58) نفس المصدر ص 5
(59) نفس المصدر ص 111
(60) نفس المصدر ص 112

ولكن لماذا تُحصر القومية أو تُحتكر لتكون علامة مسجلة لصالح البرجوازية الصغيرة؟ أليست الطبقات الشعبية قومية الهوى؟ هل من الدقة بمكان تقسيم عمل عقيدي هنا، بمعنى القومية للبرجوازية الصغيرة، والاشتراكية للبروليتاريا؟ والكمبرادور للبرجوازية الكبيرة؟ اليست الطبقات الشعبية هي القوة الحقيقية للثورة حتى القومية؟

لا فرصة للتغاضي عن حقيقة وجود الأمة كحضور مادي شامل ولا مفر من رؤية أنها هي مقسمة إلى طبقات تلتقي وتتفارق مصالحها طبقاً للمقتضيات النضالية والمرحلة السياسية الاجتماعية الاقتصادية وكذلك الثقافية التي تمر بها هذه الأمة أو تلك. لا قانون عام يمكن تطبيقه للحكم على تطورات اوضاع الأمم إلا عبر قراءة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي حضرت فيها. تفارق وتلاقي مصالح هذه الطبقات هو نسبي ومحدود تاريخياً. يتوفر التلاقي بشكل ملموس في حالات التحدي بمستوييها:

في حالة الدفاع ضد الأجنبي الذي يهدد الجميع (بلدان المحيط) وهو دفاع لحماية المستقبل وليس للثأر من الماضي.

وفي حالة التجنيد للعدوان لتهديد الآخرين (بلدان المركز)

يكفي هذا التفريق ليعلمنا ان المسالة القومية يمكن أن تلعب دورا ثوريا أو دورا رجعياً. لا بل إن المسألة الطبقية يمكن في فترات الانحطاط الثوري أن تلعب دوراً حتى استعمارياً. وإلا ما معنى مشاركة الاشتراكيين في حروب بلدانهم في الحرب العالمية الأولى، والثانية كذلك؟، وما معنى صمتهم على المذابح اليوم في العراق وأفغانستان؟ أليس من المفارقة أن زعامة أوباما هي التي قررت عدم شن الحرب المباشرة (باستثناء الحرب على الإرهاب) نظرا لإدراكها عجزها عن ذلك وليس لأن المجتمع المدني ، منعها من مواصلة مشروع جورج دبليو بوش. هو العجز إذن وحسب!

وعليه، تكون مسألة الأمة والقومية وتتغير وتتطور طبقاً للظروف. هي موجودة وليس اي موجود مطلق طالما هو حي، بل كثيراً ما يتغير، وتغيره يكون ويجب ان يكون على ضوء ما هو آت وليس طبقاً أو تكراراً لما كان.

لا بل لنأخذ النقاش لما هو أبعد. هل تموت القومية بمجرد دخول المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية؟ والسؤال ملغوم هنا! نعم، لقد اثبتت التجارب أن ما أُسمي الاشتراكية كمرحلة إنتقالية إلى الشيوعية، كانت هي نفسها مرحلة انتقالية إلى الاشتراكية. ليس دقيقاً الزعم بموت القومية بهذه السرعة، لا سيما على ضوء أطروحتنا بالقوميتين في كل بلد عالمثالثي (انظر أدناه) ، إن لم نقل عموماً، لأن قومية الطبقات الشعبية اشتراكية جوهرياً وهي ضرورية في المرحلة الانتقالية اي بدء التطبيق الاشتراكي.

ولكن، بعيداً عن كون الأمة حضور/تجمع بشري، معبر عنه في تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة في فترة زمنية محددة، أو إذا كانت الأمة حالة متخيّلة، وإذا ارتكزنا على مسألة محددة وهي الأمة في مشروع أو الأمة في تحد، هل بوسعنا القول إن الأمة كتلة واحدة و موقف واحد؟ وهل عدم كونها موقفا واحداً يؤيد نظرية كونها متخيَّلة؟ هل اختلاف مواقف الطبقات ينفي أن للأمة وجودها او حضورها المادي؟ إن الأمة هي وجود معين ومن ثم انتماء معين ولكن في نفس الوقت هي مصالح طبقية تتنافر وتختلف وتتصارع في مرحلة ما.

القومية الحاكمة والقومية الكامنة:

بعد ما نوقش أعلاه، لنُقارب المسألة القومية عربياً. قد يكون مثال الوطن العربي هنا واضحا ومفيدا. فالأمة العربية أمام تحدٍ متواصل مستدام، ومرت في العديد من التجارب النهضوية التي اعتورها الكثير من الإجهاضات. ورغم أن الأمة العربية لم تحقق نهضتها إلا أنها لم تفقد المشترك القومي بينها، ولم تخسر روحها وحلمها. وعدم التحقيق هذا لم يكن بتقصير ذاتي من الطبقات الشعبية بقدر ما كان بتخريب داخلي من الطبقات الحاكمة المتخارجة والمشتراةْ حيث لعبت طبقات في القطريات العربية دوراً في إجهاض الحلم القومي وفي تفكيك المشترك القومي بل هي تلعب دورها اليوم عبر التطبيع. وهذا ما شجعنا على نشر أطروحتنا والمجادلة لصالحها عن قوميتين في الوطن العربي، وليس أمتين. قومية الطبقات الحاكمة-الرسمية، وقومية الطبقات الشعبية – الكامنة والمحكومة[61]. الأولى مطبِّعة والثانية رافضة.

القومية الحاكمة في الوطن العربي هي الخطاب المنافق من طبقات/حكام القطريات العربية سواء حين كانت تجارية/عقارية شبه إقطاعية ومن ثم طفيلية/كمبرادورية، هو الخطاب الذي يزعم أن هذه الطبقة المقسمة إلى طبقات بموجب سايكس-بيكو، تزعم أنها حاملة راية القومية العربية. وهنا، القومية مجرد إيديولوجيا منفكّة عن الواقع كي لا يحكمها ويوجهها ويحولها. هي لغو سياسي ومخاطبة عاطفية للجماهير دون حرية. وأية حرية دون حرية مناقشة أو محاسبة أو متابعة هذه الطبقات في تنفيذ أو تجسيد أو تمدية (من مادة) هذا الخطاب إلى واقع عملي. والواقع العملي هنا هو تجاوز القطرية باتجاه الوحدة.

(61) انظر عادل سمارة، دفاعاً عن دولة الوحدة : إفلاس الدولة القطرية، منشورات دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003

فالحديث عن أمة عربية وقومية عربية يشترط توفير رؤية ومن ثم مشروع وحدوي، بصرف النظر عن الدرجة والمستوى. لكن ما جسدته قومية الطبقات الحاكمة هو مشروع قطري عملياً وخطاب سياسي قومياً. وهو ما تجسد في «تطوير اللاتكافؤ في الوطن العربي[62]» بمعنى قيام كل قطرية عربية بتوسيع التباعد ما بينها وبين القطريات الأخرى سواء من حيث السوق المشترك التبادل استهلاكا وتصديراً، وتوسيع تبادلها مع الخارج مما جعل التجارة البينية العربية في أنشط مستوياتها 10 بالمئة فقط. وهذه السياسات القطرية هي في الأساس لتكريس التطبيع مع المركز من جهة وهي الحوامل الجاهزة للتطبيع وتكريس التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وتطوير اللاتكافؤ هذا ليس صدفة وليس جهلاً بل وعياً طبقيا راسمالياً. وعي يدرك أن للسوق، بالمفهوم الرأسمالي دورها، في تعزيز المشترك القومي مما يخلق مناخ بل وقاعدة للضغط المادي من قبل الطبقات الشعبية باتجاه الوحدة. لذا، تكتفي دول الفائض المالي العربي، دول النفط، بتوفير بعض المساعدات لدول العجز، ليس من قبيل المشترك القومي بل من قبيل تمكينها من تطبيع الطبقات الشعبية كي لا تصل الحافة الأخرى للجوع، الجوع التثويري. بينما ترفض دول النفط استخدام العمالة العربية الفائضة لتأخذ مقابل ذلك أجوراً من فوائض النفط. ومن نتائج هذا الشكل من العلاقة أل بين-عربية رسمياً طغيان «التضامن الأنظماتي العربي» بين الأنظمة، على حساب وضد المشترك القومي مما قاد في الحقيقة إلى التطامن وفي النهاية التطبيع بين هذه الأنظمة من جهة، واستمرار التطبيع بينها وبين المركز الراسمالي المعولم وبين الأنظمة التي اعترفت بالكيان والتي لم تعترف به. وبهذا خُلقت حلقة أنظماتية وسطى بين الكيان الصهيوني والأنظمة التي اعترفت به والتي لم تعترف، وأصبح التطبيع الأنظماتي حلقة وسطى تستهدف تطبيع الشعب العربي بوجود الكيان والاعتراف به من جهة ثانية.

بعلاقة المساعدات النفطية، وهي غير تنموية، للأنظمة غير النفطية، أنظمة العجز، تنكسر معادلة مبادلة الفائض بالفائض، اي تشغيل فائض قوة العمل العربية بفائض ثروة النفط. وهذا خلق بالطبع معادلة أخطر وهي كون غير العرب والذين ليسوا من اصل البلد أكثر عدداً من العرب هناك. ولهذا تبعات لا ندري اين ستفود.

في الجانب الآخر، هناك قومية الطبقات الشعبية، أي الانتماء والمعتقد العروبي

(62) انظر عادل سمارة، مقالة في «تطوير» اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة، في مجلة المستقبل العربي، العدد 197 تموز 1995 ص 16-28.

للطبقات الشعبية التي ليست مجرد شريك في الثروة[63] بل خالقة الثروة وصاحبة الأحقية في الوطن. ولأنها كذلك، فهي تتشارك من قطر لآخر في مصلحة مادية في الوحدة العربية. إن المصلحة الطبقية للطبقات الشعبية هي الدافع والمبرر ويجب أن تكون المحرك للوحدة العربية. وهذا المدخل الذي يتجاوز النفاق البرجوازي لدى الكمبرادور عن القومية، والحماسة المتقلبة للقومية لدى البرجوازية الصغيرة. ومن هنا، فهي الطبقة المافوق قطرية الوحيدة في الوطن العربي، هي التي يجري العمل على تحويلها إلى كتلة قطيعية بلا معالم ولا وعي سياسي طبقي، هي الطبقة التي تستهدفها الطبقة/ات القطرية بالتفكيك والتحول إلى حالة قطيعية، إلى عدد هائل من الأفراد لا يدري ايُ عن أيٍّ ولا يرتبط به! ومن هنا وجوب نقد ونقض التكفير بالسرديات الكبرى.

وإذا كانت الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في الوحدة، وهي المطلوب لها استعادة و/ أو بلورة وعيها بحقوقها المغتصبة سواء الحق في الحرية أو الحق في حرية التحكم بما تنتج، إذا كانت هي الطبقة المغرَّبة عن جهدها، فهي الطبقة التي يُفترض أن تكون اشتراكية القناعة. وهذا يفتح على ضرورة سيطرتها على جدل القومية والوحدة والاشتراكية. فلا أفق لموقف قومي متماسك طالما التجزئة كما نرى، وكما يبدو من محاولات تعميقها لتقسيم كل قطر من داخله. ولا أفق لتنمية ولا حتى لنمو في ظل التجزئة، ولا أفق لهذه وتلك دون الاشتراكية. وسواء اتفقنا أن الطبقات الشَّعبية هي طبقات بالمعنى السياسي لتحديد الطبقة أم لا، فإن الحد الأدنى المطلوب أو بداية المشروع هو التصدي للشغل التطبيعي الهائل والهادف لتحويل الأكثرية الشعبية إلى قطيع. على هذه المسألة يتمحور الاشتباك مع الثلاثي المعادي.

رُبَّ سائل يقول: هل تتصالح القوميتان؟ قد نجرؤ على القول ...لا. فإذا كان كل ما حل ويحل بالوطن لم يقد البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية إلا إلى التطبيع والتخارج، فما هو التحدي الذي سيغيرها؟ هنا يعود البعد الطبقي ليحسم الأمر. فما يقود طبقة الكمبرادور إلى التنازل عن الوطن وعن المستقبل هي مصالحها الانية، وهذا يؤكد ذهابها المؤبد إلى هناك يؤكد تخارجها. أما من جانب الطبقات الشعبية، فهي لن تغرق أكثر مما غرقت فيه. هي تعيش لحظة التطبيع غير المباشر، غير الواعي مع الأنظمة ومع الكيان ومع المركز، هذا التطبيع في حالة الانتقال من السليقة إلى الوعي لا بد أن

(63) توصل بوروخوف إلى موقف مختلف في العلاقة بين الأمة والطبقة، فرأى أن هناك «قومية البروليتاريا»، بمعنى أن للبروليتاريا حصة في الثروة القومية، ورأى ان الطبقات الحاكمة قومجية وليست قومية حقيقية.(مونك ص 43)

يُباعد أكثر بينها وبين الطبقة/ ات الحاكمة المالكة ولا بد يقود إلى الثورة.

في حالة الوطن العربي، الأمة تنقسم إلى موقفين طبقيين من القومية فهي تنقسم إلى موقفين من التطبيع وموقفين من الوحدة وموقفين من المستقبل وموقفين من الاشتراكية، وماذا يبقى مشتركاً!.

الموجة القومية الثالثة تطبيعية:

ليست هذه المعالجة بحثاً في ما أُسمي «عصر القوميات»، أي القوميات في أوروبا القرن التاسع عشر، وهي التطورات التي حصلت حصرياً في أوروبا، بل إلى حد ما الجزء الغربي منها، ولكنها، اي اوروبا، سحبتها بحكم المركزانية الأوروبية البيضاء، على العالم باسره رغم أن معظم العالم كان حينها مستعمرات بملء المعنى. وأطروحتنا في هذا السياق أن هناك ثلاث موجات من القومية، كانت الموجة الثانية هي قومية بلدان المحيط في الربعين الثاني والثالث من القرن العشرين، وهي العالمثالثية التي أشرنا إليها أعلاه. هي الموجة التي خالطها الكثير من الشد والجذب والاختلاطات الطبقية والعقيدية وانتهى أغلبها بالاستدارة إلى التبعية واستدعاء الاستعمار أو التخارج إليه. وهذا ما اثار جدلا حول فرص لحاق المحيط بالمركز، وإصرار المركز على تأبيد تبعية المحيط عبر سياسات الاستقطاب. وهو الجدل الذي انتهى النقديون المشاركون فيه إلى أن الخيار الوحيد للمحيط هو البديل الاشتراكي.

يمكن تصنيف الاستقلالات السياسية العربية ومن ثم سيطرة الكمبرادور ضمن هذه الموجة. هذه هي القومية الحاكمة في الوطن العربي والتي باركت وشاركت التطبيع من جهة، وخرجت من حلبة الصراع مع الكيان الصهيوني بل وأعلن بعضا منها عام 2006 دعمه للكيان الصهيوني ليصفي المقاومة في لبنان، وبالطبع في فلسطين.

أما الموجة القومية الثالثة، فهي رجعية بالولادة والنشوء . هي الموجة المقترنة زمنياً بحقبة العولمة، ونهاية الحرب الباردة واشتعال الحرب الساخنة على المحيط. هي موجة خلقتها نخب محيطية واحتضنتها أو بادرت بتوليدها برجوازية المركز ضمن مشروعها الذي يرفع سياسة فق-تسد إلى سياسة تفكيك/ تذرير المحيط وتركيز المركز. هي موجة متماهية مع مابعد الحداثة كونها مضادة للبنى الاجتماعية الاقتصادية، للتشكيلات القائمة على السرديات الكبرى، (الدول متعددة القوميات أو الاشتراكية). وهو ما ولَّد أو فرَّخ دويلات هشة وفقيرة وتابعة منذ لحظة التوليد. دول تقوم على

مرتكزات إثنية أو طائفية أوحتى جهوية بالغت النخب المتغربنة فيها بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لتعيد دورها الاستعماري، ولكن هذه المرة بالاستدعاء وبدون الحرب والغزو العسكريين اللذين اقتلعتهما الموجة القومية الثانية. ولأنها بمثل هذه المواصفات فهي موجة ترتبط كعميلة بالمركز.

ما يهمنا في هذا السياق هو موقع الوطن العربي في الموجة الثالثة التي يشارك الكيان الصهيوني في تشكيل الكيانات التي يجري تخليقها منها سواء في السودان او العراق وربما غيرهما لاسيما لبنان لولا هزيمة الكيان عام 2006. هذه الكيانات التي تمثل نسخاً عن الكيان الصهيوني، بغض النظر عن أن رعاياها من أهل الوطن، بمعنى أن خطورتها تكمن في دورها بما هي تابعة وتم تخليقها لمعاداة الوسط المحيط.

هذه الكيانات، والكثير من القطريات العربية هن ناقلات للتطبيع مع الكيان الصهيوني والمركز الراسمالي المعولم، وهن بالطبع تعزيز للقومية الحاكمة على حساب القومية الكامنة. لا بل إن دورهن هو في الأساس لمعاداة الأمة العربية واتهام القومية العربية (بشقيها) بالشوفينية وذلك جرياً على مزاعم السياسة والأكاديميا الغربية. ولا تقف خطورة هذه الموجة عند الدور التطبيعي لهذه الدويلات أو مشاريع الدويلات المجتزأة، بل إن القطريات الأم لهذه الدويلات المجتزأة لا تجرؤ حتى على الاعتراض ضد السياسة الراسمالية الغربية التي تقرر تقسيم القطرية الواحدة من الداخل. فالمركز هو الذي يجّزىء ويعيد تجزئة القطريات العربية وهذه القطريات القديمة والجديدة تقوم بالتطبيع المتواصل مع الكيان الصهيوني ومع المركز ضمن جبهة ثلاثية معادية للوطن وأهله.

لا تبتعد هذه الحالة عن ما اشرنا إليه أعلاه من تشكيل طبقة في القمة وتفكيك القاعدة الشعبية إلى قطيع، لا يختلف الأمر كثيراً إن كان القطيع (هذا طبعا بدل الرعية) مكونا من 30 مليوناً أو بضع مئات من الالاف فالتفكُك والتفكيك يُفقد اي تجمع وزنه وقدرته على الفعل ما دام بلا معتقد وبلا مشروع ولا يؤمن بأية سردية.

الحرب الأهلية الدائمة من دولة السطوة/ الدولة الرخوة:

وهي منحازة إلى التطبيع، فإن الطبقات الحاكمة، والتي تعلن انتماءَها القومي نفاقاً إنما تقوم بحرب أهلية شاملة ضد الطبقات الشعبية مجسدة ذلك في: اعتماد الانفتاح الاقتصادي كنقيض/بديل للاعتمادعلى الذات، والتصحيح الهيكلي،

وصفات الصندوق والمصرف الدوليين، وقمع الحريات، واحتجاز التطور، كم الأفواه، والاستخفاف بعقل الجماهير، والتفريط بالجغرافيا، والانخراط في التبادل اللامتكافِىء، التحالف مع المركز في احتلال قطر عربي (حالة العراق 1991 و 2003،)، حظر الحزبية، وتزوير الانتخابات ، بقاء الملكية الأسرية المطلقة وتحويل الجمهوريات إلى أنظمة توريثية، والخروج من المعركة القومية الأساسية (فلسطين) وطرح شعار «السلام خيار استراتيجي» وطرح «المبادرة العربية»، وهدر الثروات، وتكريس الجيش لحماية النظام وحماية السلطة سلطة الطبقة ...الخ

تفيد قراءة مسيرة الدولة القطرية منذ بداية القرن العشرين حتى الحال القائم بأن هذه الدولةهي عدو الأمة، ويكشف مؤشر هذه المسيرة أن التراجع النسبي مقارنة مع الأمم الأخرى هو سمة وضع الدولة القطرية العربية التي نظراً لهذه الحرب الأهلية الدائمة، حرب الطبقة العليا ضد الجميع (متفرقين ومن أجل استمرار تفرقهم) قد آلت بالوضع العربي إلى فقدان مختلف أشكال الأمن المطلوبة والضرورية كي يشعر المواطن بكرامته ونيل حقوقه مما يعزز انتمائه. وهذا الفقدان من أهم عوامل غرق المواطن في التطبيع الذي تكرسه الأنظمة بمختلف المستويات، اي التطبيع مع النظام بالحاجة والخوف والتطبيع مع المركز الراسمالي والتطبيع مع الكيان الصهيوني. فالحرب الأهلية الدائمة تجعل المواطن ليس في حالة دفاع وحسب، بل في حالة استسلام وغرق في تدبير يومه وهذا المدخل الأفضل للأنظمة لإبعاد المواطن عن الهم العام وبالطبع عن السرديات الكبرى.

وإذا كان القمع هو الأداة المباشرة لتثبيت الأنظمة الحاكمة «دولة السطوة» في الوطن العربي، فإن الفساد المكرَّس في «الاقتصاد السياسي للفساد» يعطي هذه الدولة صفة « دولة السطوة والدولة الرخوة « السطوة والرخوة معاً. ولا شك ان جدل دولة السطوة/ الدولة الرخوة يكمل طرفاه بعضهما بعضاً. فالسطوة تنخر المجتمع بحيث لا يتصدى للفساد بل ان يمارسه لتصبح العلاقات والقيم والمعايير محكومة في النهاية بالفساد وليس بالشفافية والكفاءة والحقوق والواجبات. وحين تصبح الرخاوة سمة من القمة إلى القاعدة، يتسلل التطبيع إلى مختلف شرايين المجتمع إلى درجة نكتشف معها اليوم بأن ما يثير الاستغراب والاستهجان ليس ممارسة التطبيع بل التوعية بطبيعته والتثقيف بمناهضته.

بحكم تكريس الدولة القطرية، يفتقر الوطن العربي، وفي هذه الحقبة تحديداً لمستويي الأمن القومي:

فالافتقار لمستوى الأمن القومي الرسمي العربي العام حيث أن كل دولة منفصلة عن الأخرى ولا تربطها لا ثنائياً ولا جماعيا اتفاقات أمن ودفاع مشترك. (مجلس الدفاع الخليجي، درع الخليج يحتاج للقوات الأميركية لحماية الخليج).

الافتقار للحركة الثورية العربية التي تخترق الحدود وتشكل شبكة مقاومة عربية ما فوق قطرية، أو شبكة مشتركة بين قوى الثورة (حالة الجزائر اثناء حرب التحرير والنظام الناصري). وحالة الانتفاضة والمقاومة اللبنانية الإسلامية خاصة اللتين تُحاصران اليوم بهدف التصفية.

تفتقد معظم الأنظمة العربية قوة حماية الأمن القومي، بل لا تقلق على ذلك. فبدءاً من المغرب الذي تحتل إسبانيا جزءا من أرضه بينما يشتبك لاستعادة الصحراء الغربية ووادي الذهب في حرب مع جبهة تحريرها ومع الجزائر. وبمعزل عن تفاصيل هذا الخلاف، ومدى شرعية النظام المغربي، أو انفصالية جبهة التحرير وطبيعة ودوافع الدور الجزائري، فإن هذه الحالة نموذجية على التخلي عن الأمن الوطني (القومي) والتمسك بالصراع بين القطريات. وهو صراع بحد ذاته يقود إلى تكريس القطرية مُباعداً بالقصد بين البلد واي مستوى من الوحدة العربية. إن علاقات كل قطر مغاربي مع فرنسا أعمق بما لا يقاس منها مع اي قطر مغاربي آخر. وهذه علاقات تطبيعية مقصود بها تخارج النظام وتخارج المواطن. وفي حين تتذرع بعض القُطريات المشرقية أنها مضطرة لعلاقات تطبيعية ما مع الكيان الصهيوني، فإن المغرب ليست مضطرة من هذا المدخل المخادع بالذات، ومع ذلك تمارس هذا التطبيع، كما أن موريتانيا اعترفت بالكيان قبيل الحكومة الحالية! ويمكن للقارىء قراءة الأمن القومي عموماً عبر النظر في اعتماد معظم القطريات العربية على حماية الولايات المتحدة ولا سيما قطريات النفط. فهل يمكن لبلد تحميه الإمبريالية ألا يُطبِع معها ومع الكيان الصهيوني؟

وحيث تفتقر الدولة لاستراتيجية الأمن الوطني وتفتقر جميع القطريات للأمن القومي فإنها كتحصيل حاصل تفتقر إلى الأمن الدفاعي، وبالتالي فإن العديد من هذه الأنظمة تعتمد في "حفظ أمنها" على القواعد الأجنبية[64]» لنجد أن الجيش الأميركي يحمي كل من قطريات الخليج ويجري مناورات مع الجيش المصري، ويضمن تفوق الجيش الصهيوني على مختلف الجيوش الرسمية العربية ويعلن ذلك، إذا كان في عقيدتها الدفاع عن فلسطين او اي قطر عربي آخر أو قطرها نفسه. أما وهذا الحال فكيف لا يكون

(64) بمناسبة جلوسه على عرش الإمارات العربية المتحدة، اهدى رئيسها لفرنسا قطعة ارض لإقامة قاعدة عسكرية فرنسية عليها، فاي جلوس هذا!

التطبيع. وإذا استمر الحال، سنجد أن الكيان الصهيوني في حالة الاندماج المهيمن في الوطن العربي قد اصبح هو حامي هذه الأنظمة القطرية. ومن ناحية علنية، فإن ما يجري في العراق وليس في كردستان العراق وحدها هو بداية تطبيقية في هذا المستوى.

في ظِل الدولة الرخوة دولة السطوة يغيب الأمن الاجتماعي، أي حق المواطن في العمل والتعلُّم المجاني وحتى حرية التفكير فما بالك بالكتابة وفي ظل الثروة المنهوبة والسوق المفتوح . وضمن غياب الأمن الاجتماعي يغيب بالطبع الأمن الوظيفي ويحل محله التوظيف بالفساد والمحسوبية والرِشى المعلنة. وفي نفس السياق يغيب بالطبع الأمن الطبقي ليس لهذه العوامل وحسبَ، بل كذلك لأنه هدف الطبقة/ الدولة/ السلطة هو تفكيك المجتمع إلى أفراد لا اكثر.

وتأتي على قمة هذه جميعاً مسألة الأمن التنموي التي تتدهور حتى إلى غياب الأمن الغذائي. فالتبعية واقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي تركزت في الوطن العربي ضمن سياسات لا تنموية سياسات رسمية تساهم في احتجاز التطور الذاتي. وهذه آليات للانخراط في التطبيع. وإذا اقترنت هذه مع ارتفاع معدلات الولادة، اي التكاثر السكاني بما يفوق النمو الاقتصادي وفي غياب اية خطط اقتصادية وطنية، تصل المجتمعات إلى حالة من البطالة الموسعة، وإلى نسب أعلى من المهمشين، وهل المهمَّش في العمل والوعي السياسي ناقلة احتجاج أم ناقلة تطبيع؟

التطبيع نقيض التنمية بالحماية الشعبية:

سيكون من قبيل تبسيط الأمور وتسطيحها الإفتراض بأن الوطن العربي سيواجه العولمة بالقطرية والإقليمية وبآخر طبعاتهما «الدولة الوطنية»، طَبْعات التبعية والتجزئة والتطبيع بدل التعاون أو التكامل أو الإندماج «بالطبع» الاقتصادي العربي.

ما التنمية إلا سهل ممتنع، سهل لأنه بحاجة لمساهمة كل فرد، وممتنع لأنه فعل جماعي في عصر الفردية المعولمة، مرة أخرى تفرض السرديات الكبرى ضرورتها، كي لا يفقد الفرد مواطنيته ودوره ولا يذوب في عالمية بلا حدود. التنمية فعل انتاجي/ استهلاكي يدخل فيه كل مواطن، لكن قراره الأول والأخير سياسي. التنمية مثل مناهضة التطبيع، بوسع كل مواطن المساهمة فيها، ولا تنجح إلا بمساهمة الفرد البسيط. وهذا يعني أن للتنمية معسكرها الاجتماعي الطبقي وللتطبيع معسكره الآخر كذلك.

ولكن، ما العلاقة بين المقاومة والتنمية والتطبيع؟

في حقبة العولمة، تصبح المقاومة مشروع حفاظ على الوجود، والتقاط للمرحلة وتحكّم بها، وقد تكون المشروع الوحيد. فالعولمة بما هي وريثة الإستعمار والإمبريالية هي حالّة هجوم مدروس وشامل على الطبقات الشعبية في محيط النظام العالمي (قد نحصر الذكر بعد اللحظة في الوطن العربي لتسهيل الحديث).

في ظروف كهذه، تكون التنمية مقاطعة راس المال، رفض التطبيع معه، كنمط انتاج استغلالي يُعصرن نفسه دوماً داخل البلد الأم، أو في الخارج بإهابه القديم الإستعمار أو بَعدَهُ الإمبريالية، أو الحالي العولمة. فطالما التنمية مشروع جماعي للانتاج، وجماعي هنا يشتمل كذلك على الإجتماعي، إلا أن الجماعي مقصود به إشراك واشتراك كل البشر في العملية الانتاجية بوعي وليس بالصدفة ولا بالضرورة العمياء، بل بالضرورة الواعية. إنه اختيار حر من الطبقات الشعبية لانتاج حاجاتها، وتحرير قرارها الاستهلاكي. ولذا، هي مشروع مقاطعة منتجات المركز الرأسمالي التي قضت على مواقع الانتاج المحلية منذ قرون، وتجتث أولاً بأول القطاعات الانتاجية المحلية كلما عاودت التجدد.

مشروع التنمية بالحماية الشعبية هو الرد على التطبيع والتبعية الرسمية ويتكون من مكوِّنين هما، وصف تصرف المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال خلال الإنتفاضة الأولى، اي دفاعه الذاتي واستراتيجيات البقاء التي اتبعها، والسياق النظري الذي استولدناه من هذه التجربة واسميناه «التنمية بالحماية الشعبية». ومشروع التنمية بالحماية الشعبية شاهد على الكيفية التي حاصرت بها الأنظمة العربية تجربة الانتفاضة كي لا تتعمَّم عربياً. فهذا المشروع قد طُوِّر وطُبِّق إلى درجة ما من قبل وعلى يد الطبقات الشعبية خلال الإنتفاضة، فإنه إلى درجة معينة، يمكن تطبيقه في عدة اقطار عربية وعالمثالثية بما هي ذات تشكيلات اجتماعية اقتصادية متشابهة الخواص مع المناطق المحتلة، بما في ذلك كون هذه البلدان حاضعة لمستوى من الاحتلال الطبقي الداخلي (الحرب الأهلية من أنظمة السطوة الأنظمة الرخوة) لا يختلف إلا في الإستيلاء الإستعماري الإستيطاني على الأرض.

التنمية بالحماية الشعبية مشروع «موديل-نموذج» عالمثالثي يمكنه مواجهة ومجابهة مشروع القطاع العام الراسمالي المعولم (انظر لاحقاً) الذي فرضته دول المركز. إن راس المال في هذا السياق هو علاقة اجتماعية معولمة، ما فوق قومية، هو سياسة الطبقات الحاكمة في المركز والمحيط.

هذا الموديل مبادرة شعبية، هي بشكل خاص من الطبقات الشعبية ضد راس المال، وإن بدا هذا المشروع ضد الاحتلال. ولعل ما يؤكد ما نقول أن الغدر بهذا

المشروع –الموديل تم بعقد اتفاق أوسلو الذي هو: «سلام راس المال». إنه نموذج جديد من حرب الشعب، إنما بأوسع من المحتوى الذي قصده ماو تسي تونج. وعلى ضوء السياسات الفاشية التي يتبعها راس المال على صعيد عالمي، فإن السياسة الأكثر نجاعة في المواجهة الاقتصادية الاجتماعية السياسية، هي التنمية بالحماية الشعبية.

تمثلت الحقبة الأولى في مبادرة الطبقات الشعبية بمقاطعة أماكن العمل في قطاعات الاقتصاد الصهيوني داخل الخط الأخضر، ومقاطعة منتجات ذلك الاقتصاد، والمبادرة باستثمارات انتاجية صغيرة خاصة بهم كاللجوء لتربية بعض الماشية والعودة لاستغلال حديقة المنزل وزراعة محاصيل للمتطلبات الأسرية، وإقامة تعاونيات انتاج المتطلبات المنزلية...الخ كانت هذه المقاطعة بقرار شعبي عفوي، سواء من عملوا داخل الخط الأخضر أو من المواطنين عامة. التشغيل الذاتي، وإدارة ذاتية للمشاريع الصغيرة، ومقاطعة المنتج الأجنبي، والاستهلاك الواعي.

ورغم وجود الاحتلال، كان المفترض أن تُتبع المرحلة أو الخطوة الأولى لمشروع التنمية بالحماية الشعبية خلال الفترة الأولى من الإنتفاضة الأولى بخطوة مكملة من قبل راس المال المحلي وقيادة منظمة التحرير التي كانت في تونس آنذاك، اي قيام راس المال المحلي بمبادرة لإنشاء مشاريع على نطاق أوسع من الإستثمارات الصغيرة كبداية لاستقلال اقتصادي وطني وفك الإرتباط مع اقتصاد الاحتلال. فقيادة م.ت.ف والراسمالية المحلية كانتا مثابة الدولة التي عليها الاضطلاع بنقل المشروع إلى المرحلة الثانية، لكن قيادة المنظمة اختارت التطبيع وليس التنمية بالحماية الشعبية، اختارت معسكر القومية الحاكمة.

كما كان على قيادة م.ت.ف أن تقوم بتقديم قروض ميسرة للفلاحين والقطاع التصنيعي للمباشرة بإقامة مشاريع زراعية وصناعية لانتاج الأساسيات. ولو حصل هذا، لما كان اصلاً خارجاً عن نطاق الملكية الخاصة لهؤلاء، لكنه كان سيعمق الفكاك مع اقتصاد الاحتلال ليس أكثر. وبتقصير راس المال الخاص داخلياً والقيادة السياسية في الخارج، كان هدم الإنتفاضة قد بدأ مع ولادتها. فلم يكن ممكناً تكامل الاقتصاديْن: اقتصاد الحماية الشعبية واقتصاد راس المال التابع! وهذا يفتح على كلمة في اقتصاد الطبقة.

اقتصاد الطبقة:

برز اقتصاد التنمية بالحماية الشعبية مع الإنتفاضة الأولى، حيث مارس وخلق حالة من مقاطعة منتجات وأماكن عمل الاحتلال، وحتى بعض من منتجات الأنظمة

الرأسمالية الغربية الداعمة للاحتلال، بينما كان القطاع الاقتصادي الرأسمالي وظل يمارس التطبيع مع اقتصادات الاحتلال واقتصادات الدول الداعمة له باعتبار هذا الاقتصاد جزءاً مندمجاً في النظام العالمي ومنسجماً مع سياسة الباب المفتوح، وإقامة شركات التعاقد من الباطن وأخذ والتنافس على إمتياز توزيع منتجات الاحتلال والدول الأخرى. وهي السياسة التي استمرت بالطبع بعد التسوية "أوسلو" وخلال الانتفاضة الثانية.

وعليه، كان الإختلاف واضحاً بين توجه كل طبقة اقتصادياً، مما يعزز أطروحتنا بأن الاقتصاد الوطني هو حالة مفترضة، تتحقق بشكل نسبي وفي حالات محدودة تاريخياً، هي حالات المقاومة الشاملة والمقاطعة الشاملة. أما تحققها الفعلي فليس إلا في حالة الإشتراكية. وبغير هذا، فالقائم فعلاً في المجتمعات هو الاقتصاد القائم على الطبقات، اقتصاد الطبقة[65]. فالعلاقة بين الكمبرادور[66] الذي يستورد المنتجات الأجنبية وبين الطبقات الشعبية لا تعني اقتصاداً موحدا بالمعنى الانتاجي الموحد وبمعنى أخذ كل مواطن قدر ما فعل وأنتج، بل تعني علاقة سوق بين الطرفين قائمة على الإستغلال المعمق والموسع. نتحدث إذن عن علاقة اقتصادية بين الطبقات وليس عن اقتصاد مشترك، او عمل اجتماعي مشترك. صحيح أنه في الاقتصاد الانتاجي تكون الطبقات الإجتماعية أقرب مما هي في اقتصاد التبعية وهيمنة الكمبرادور، ولكن حتى في الاقتصاد الانتاجي والمتطور والقادر على المنافسة على صعيد عالمي، يبقى هذا الاقتصاد اقتصادات لطبقات. وعليه، فإن اقتصاد التنمية بالحماية الشعبية، يعمل بالتوازي مع اقتصاد رأس المال، ويتعامل معه بحذر ويقترب منه كلما اقترب الاقتصاد الراسمالي من نموذج الحماية الشعبية، وليس العكس. وهذا يعني أن يمارس اقتصاد الحماية الشعبية ضغطاً أكثر على السلطة الحاكمة بحيث تقترب من نموذج الحماية، لا أن تبتعد عنه باتجاه الاستيراد من الأجنبي والانفتاح الاقتصادي، والخصخصة...

(65) انظر مقالة عادل سمارة، الاقتصاد الآخر للإنتفاضة: اقتصاد الطبقة، في كتاب الإنتفاضة مبادرة شعبية، دون دار نشر، 1990.

(66) يتعلق هذا النقاش إلى درجة كبيرة بالصعيد العالمي. هناك توجهات تنظيرية بتكوُّن طبقة راسمالية عالمية على الأساس الاقتصادي المصلحي وبالطبع التنفيذي التطبيقي، وهو ما ولّد برأينا «القطاع العام الراسمالي المعولم». هناك أسساً لمصالح طبقة عالمية لراس المال، وهناك مبرراً، وليست اسساً بعد التبلور طبقة/ ات شعبية عالمياً. الأولى، اي الراسمالية هي حضور اقتصادي مادي مصلحي لم يتحول على تبلور سياسي بعد، بمعنى نظام سياسي عالمي، والثانية، الطبقات الشعبية هي مشروع سياسي وليس حضوراً مادياً لأنها مجردة من الملكية الخاصة. وعليه، فالصراع بين الطبقتين يجب أن ينتهي لصالح المشروع السياسي العالمي (الاشتراكية/ الأممية).

الخ. لكن نموذج الحماية الشعبية الجنيني في الإنتفاضة الأولى، وبعد أن قاطع منتجات وأماكن عمل العدو لم يكن من القوة بمكان بحيث يرغم اقتصاد راس المال المحلي على الإلتحاق به، ومن هنا توقف النموذج العملي، والذي نحاول استكماله نظرياً[67].

مكونات وحوامل التنمية بالحماية الشعبية:

بدأت ممارسة الحماية الشعبية على شكل انسحاب إلى الداخل في مستوى الاستهلاك كبداية لتوسع ذلك إلى مختلف الأنشطة والمجالات. وبالطبع لم يكن هذا على اساس مخطط سلفاً من قبل الجماهير.

أتبعت هذه الخطوة بقرار العمال من المناطق المحتلة العاملين داخل الكيان الصهيوني بانسحاب جماعي إلى الداخل من مواقع العمل في الكيان الصهيوني، وكذلك لم يكن هؤلاء مقودين بقرار قيادي من أحد. وهكذا قادت الطبقات الشعبية وخاصة العمال نفسها بأنفسها. ولا شك أن هذه الانسحابات إلى الداخل هي اشكال جديدة من المقاومة ومن حرب الشعب. كانت مقاطعة منتجات الاحتلال بداية عملية هي اسهل للبدء بها مقارنة مع البداية بإعادة تشكيل قطاعات انتاج الاقتصاد المحلي.

كانت الطبقات الشعبية هي التي وجهت الاستهلاك صوب المنتجات المحلية، وهذا كان بدوره حافزاً للمستحدث المحلي كي يستثمر في بدائل للمنتجات التي قوطعت، أوقف تدفقها إلى اسواق المناطق المحتلة. فكل مقاطعة لسلعة ما هو مثابة حافز استثماري لبديل لها، حافز تنموي. والاستثمار بدوره بداية لإعادة تشكيل البنية الانتاجية لقطاعات الانتاج المحلي.

وكان الانسحاب إلى الداخل استهلاكياً مثابة بداية التغيير في نمط الاستهلاك. وهنا لعبت النساء، بما انهن مديرات الاستهلاك الأسري، دوراً بارزاً في أن يعتاد الأولاد على نمط استهلاك جديد موجه للانتاج المحلي على حساب الانتاج الصهيوني. لقد

(67) ما أبدعته التجربة الشعبية للإنتفاضة يمكن تطبيقه على المنطقة العربية، مع أخذ فارق الاستقلال الشكلي عن الاحتلال الإستيطاني الأجنبي. ومما يقرَّب الحالتين أخذ طبيعة أنظمة الحكم في الوطن العربي بالاعتبار، بما هي حالات من الاحتلال الداخلي الذي يقبض على السلطة بالقوة والقمع، ويستمد وجوده من التجزئة السياسية وتفكيك السوق العربية ومنع الإندماج والتكامل الاقتصادي. وإذا لم تكن هذه صفات احتلال فما هو الاحتلال!

وعليه، فإن تبني الطبقات الشعبية في الوطن العربي لفك الإرتباط الشعبي مع اقتصادات الأجنبي، ولا سيما المعادي هو مشروع تنمية بالحماية الشعبية، ولا يغير من طبيعة هذا التوجه اختلاف درجة الاحتلال التي تصل في فلسطين 1967 إلى الاستيطان.

طوعت وكرست النساء البنية البطريركية بشكل تقدمي وذلك باستغلالهن لدورهن في المنزل ليوجهن ويُعدن توجيه قرار الاستهلاك.

إن الانسحاب إلى الداخل وطنياً وطبقياً، هي من المكونات الأساسية لمشروع تنمية بالحماية الشعبية وهو المكون الذي يقود إلى الدرجة الأعلى منه وهو إعادة تشكيل او تركيب الاقتصاد المحلي، أي البدء بالاستثمار الانتاجي. في هذا المناخ، كان واضحاً أن الطبقات الشعبية ممعنة في إتجاه إبداع حالة من الديمقراطية الاقتصادية الشعبية حيث تقر بنفسها مجالات أنماط الاستهلاك، ومجالات الإستثمار، والانتاج والتسويق. أنها حالة المقاومة الإجتماعية/ الاقتصادية إلى جانب أشكال المقاومة الأخرى.

تهمنا الإشارة إلى أن المبادرة إلى هذا النموذج حصلت في غياب سلطة طبقية محلية، دون دولة، ودون اي جهاز سلطوي وقبيل أن تمتطي الأمر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي طالما إدعت أنها هي التي فجرت الإنتفاضة! وبالطبع، كان غياب السلطة غياباً نسبياً، بمعنى أن سلطة العدو كانت موجودة، ولكن الانتفاضة، بما هي شعبية، شاغلت الاحتلال إلى درجة معقولة عن التنبه للمشروع التنموي، وهو الأمر او الوضع الذي بوسعنا تسميته «المناخ الديمقراطي النسبي» الذي ترتب على إنشغال العدو وليس على تسامحه. فتدفق الجماهير إلى الشوارع شاغل الاحتلال عن المعركة التنموية حيث لم يكن بوسع الاحتلال متابعة الإنشطة التنموية، والتظاهرات السياسية اليومية في عموم أراضي الاحتلال الثاني 1967.

كان يجب ان يتلو إعادة الانسحاب إلى الداخل قيام راس المال المحلي وقيادة م.ت.ف بالمبادرة بمشروع استهلاكي (تشجيع الاستهلاك من الانتاج المحلي) وتشغيلي (إقامة مشاريع تشغيل للعمالة الكثيفة) كبديل للسوق ومواقع العمل الإسرائيلية. في هذه اللحظة، تضمن الطبقات الشعبية بنفسها لراس المال المحلي فرصة الانتاج لسوق مضمونة تطوعاً لشراء هذه المنتجات بعيداً عن قدرة الاحتلال على الحيلولة دون ذلك، وبقطع الطريق على الكمبرادور. أنها عملية إعادة بناء وتركيب الحاجات الأساسية للناس ضمن حالة من حرية الإختيار النسبي في اتخاذ القرار.

كانت العقبة الأساسية التي واجهت المستوى الأول من التنمية بالحماية الشعبية هي السيولة المالية، رغم أن كلفة خلق الوظيفة في هذه القطاعات ليست عالية مقارنة بخلق وظائف في القطاع الرأسمالي الرسمي. هنا كان لا بد لقيادة م.ت.ف ولرأس المال المحلي أن يبادرا بتنفيذ هذا الخطوة من التنمية بالحماية الشعبية، وذلك أن توفر

القيادة قروضا سهلة للقطاعين الزراعي والصناعي او أن يقوم راس المال المحلي بالاستثمار في بيئة هي مهيأة لاستهلاك منتجاته البديلة لمنتجات الاحتلال. ولكن، كما أوضحنا أعلاه، فإن هذه القيادة وتلك البرجوازية كانتا مشغولتين في تهيئة النفس لحصاد مكاسب سياسية من وراء الإنتفاضة عبر المساومة مع الاحتلال وصولا إلى محطة التطبيع الأخطر: أوسلو واستبدال حق العودة ب «اوسلو-ستان» أو ما حاولوا ولا يزالون يحاولون تسميتها دولة.

نصل هنا للتأكيد مجدداً على حدوث انقطاع أو إنكسار عملية التحول التي بدأتها الطبقات الشعبية بنموذج الحماية الشعبية حيث لم تتمكن من إرغام راس المال على التقاطع مع نموذجها، وهو الأمر الذي كما اشرنا كان يتطلب قوة سياسية اجتماعية شعبية منظمة، وهذا ما كان غائباً، بل هذا ما انتهى إلى التطبيع بمفاوضات مدريد واتفاق اوسلو وبالطبع توقف المقاطعة وإجهاض الانتفاضة.

القطاع الرأسمالي العام المعولم... تطبيع معولم:

الهدف من هذا المصطلح هو الكشف عن العلاقة العميقة التي تتنامى بين الطبقات الحاكمة/ المالكة على صعيد عالمي، هي بين الراسمالية الانتاجية المتقدمة في المركز والطبقات الرأسمالية الكمبرادورية في المحيط، علاقة تطبيع بين أنظمة تحكم شعوباً عاشت مباشرة وتعيش وتتعرض لامباشرة للنهب والاستغلال الراسمالي على صعيد عالمي. هو تحويل الاقتصاد العالمي إلى مثابة «قطاع عام» لصالح الطبقة الراسمالية العالمية وقطاع عام هنا مجازاً. إن إدارة هذا القطاع وقراره السياسي والمالي ومنتهى تراكمه هي بلا شك في ايدي بلدان المركز، ولكن الأزمة المالية/ الاقتصادية الحالية دفعت برجوازيات المركز لتوسيع نطاق تحالفها الطبقي على صعيد عالمي ليصبح مكوناً من عشرين وليس فقط السبع الكبار أو الأغنياء.

هو قطاع عام معولم يقاد سياسياً من قبل الأنظمة الراسمالية الحاكمة من قبل الدول ولا أهمية كبيرة بعد للحديث عن بقاء السيادة أو تبخرها بالنسبة للدول القائدة، دول المركز.

والمهم أنه يُقاد اقتصادياً من قبل المؤسسات المالية الدولية، هو سوق واحد، وأنظمة سياسية عِدَّة، لكن المهم هو السوق بالطبع. تقوم، في هذا الترتيب، انظمة كمبرادور المحيط بتسهيل عمل راس المال الدولي في استغلال بلدانها كاسواق

ومصادر مواد خام حيث يحل الاستغلال المعولم محل القطاع العام الدولاني الذي أوجدته أنظمة ما بعد الاستعمار. وتصدر تشريعات تحمي هذا الاستغلال.

وبوجود القطاع العام المعولم فإن دول المركز لا تحتاج هذه المرة لغزو المحيط بل تدخله على شكل «شراكة» شرعية. وعبر هذا القطاع العام المعولم تتمكن الشركات عابرة القومية او الجنسيات من تحريك الأرباح من المحيط إلى المركز بموجب هذا الانفتاح. ويتم في المركز استخدام هذه التحويلات لتوسيع القطاع الخدماتي في المركز وخاصة في الولايات المتحدة على حساب القطاع الانتاجي وهو ما ولد ظاهرة الأموال الكسولة والتي دفعت باتجاه «الاستثمار» في المضاربات

صحيح ان هذه التحويلات توفر فرص عمل في الخدمات داخل المركز وهذا يمتص البطالة إلى حد ما ولكنه يطفىء درجات الاحتجاج. هذا القطاع العام المعولم لا يخفي ولا يمحو التفاوت بين مركز منتج ومحيط مستهلك، برجوازية منتجة وأخرى تابعة.

مقابل فقدان القطاع العام في المحيط (قطاع الدولة) هناك تراجع دولة الرفاه في المحيط. وطبعا في المحيط تتراجع مداخيل الدولة بسبب بيع القطاع العام، وتصبح الدولة معتمدة على ضرائب اعلى من الشعب، وهذا ما جعل كثيراً من هذه الدول تستجدي لقلة مداخيلها فتات ما تقدمه منظمات الأنجزة التي تشكل في غالبيتها نواقل تطبيع لصالح راس المال على صعيد عالمي.

يظل دور المحيط في انخراطه في هذا القطاع دور تسهيل استغلال المحيط لصالح المركز بما هو متلقٍ وليس منتجاً، ويترافق مع هذا بطالة أعلى لا سيما على ضوء التزايد السكاني غير المحسوب. وحتى نقل الصناعات من المركز إلى المحيط كأحد مكونات ومقويات القطاع المعولم فهو لم يشكل طريقا إلى اللحاق، بل حوَّل المحيط (الصين والهند) إلى ورشات للمركز أكثر منها بلدان نمو خيالي كما تزعم الأرقام التي تغطي الإهلاك الاجتماعي للطبقة العاملة في هذه البلدانً.

الفصل الرابع

مقدمات لمآل التطبيع الفلسطيني

ألا يتساءل المراقبون والمناصرون بل نحن كذلك، لماذا هذا التردي في الواقع الفلسطيني، سواء على مستوى حركة المقاومة أو الموقف الشعبي نفسه؟ كيف يمكن للتطبيع أن يتفشى ويستشري هكذا رغم وجود أمرين/ تحدِّيَيْن هامين شاخصين أمام كل فلسطيني؟:

بقاء الوطن باكمله تحت احتلال استيطاني اقتلاعي،

ورغم ان هذا العدو يواصل سياساته المعلنة في التصفية الإبادية المتواصلة. الإبادة بالمفهوم الجسدي والجغرافي والاقتصادي والاقتلاعي والثقافي.

لا بد أن تعيدنا هذه الأسئلة إلى:

مآل بنية المجتمع الفلسطيني، بل تفكيك بنية هذا المجتمع وتماسكه الداخلي من جهة،(نقصد لغرض هذاالبحث فلسطينيي الأرض المحتلة 1967)

وفك القضية قسراً عن عمقها العربي،(وهذا ينسحب على كل الفلسطينيين أينما كانوا)

والتقصير في التواصل مع المجتمع الدولي.

وهي التي بسببها طبَّعت القيادات الفلسطينية مع أعدائها.

قادت هزيمة 1948 إلى احتلال اغتصب ثلاثة ارباع الوطن وطرد قرابة مليون من أهله، وبهذا جرى تحطيم البنية الجغرافية والديمغرفية (الاجتماعية والطبقية) والاقتصادية والسياسية والثقافية للشعب الفلسطيني، وهذا يتجاوز التطهير العرقي لأن التطهير العرقي ببساطة هو في فترة معينة وبقعة معينة، أما في حالتنا فالتطهير مستمر ويتسع جغرافياً ولا يعلن العدو أين ومتى سيتوقف.

في أعقاب هذا التدمير لم يبق مشتركا ومتواصلا من المجتمع الفلسطيني سوى البنية/ الهدف الوطني السياسي وهو الذي انعكس في فعالية الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هزيمة 1948. ونظراً للتفكك والتوزع الجغرافي ، وتوفر المحيط العربي

الذي احتضن معظم المشردين الفلسطينيين فقد انخرط الفلسطينيون في القوى السياسية العربية بهدف تحرير فلسطين عبر البعد العربي. فتوزع الفلسطينيون على حزب البعث، والقومي السوري، والقومي العربي كأحزاب ذات بعد قومي شامل، وعلى أحزاب الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين وحزب التحرير)، وعلى الأحزاب الشيوعية التي تقسَّمت قطرياً.

في تلك الفترة كان هدف النضال العربي والفلسطيني وطِبْقاً لطبيعة التحدي هدفاً قومياً، بينما كان الواقع قطرياً وهو ما افترض بل اشترط التناقض ووجوب الاصطدام مع الدولة القطرية على أساسين على الأقل:

العمل على إسقاط النظام القطري وصولا إلى دولة الوحدة/ المتحدة بما هي المدخل الوحيد للتحرير.

وهذا يعني أن تحرير فلسطين هو مشروع قومي عربي وليس فقط فلسطينياً.

استمرت هذه المحاولة والتفاعل والنضال حقاً ما بين 1948–67، وهي الهزيمة التي قوَّضت وضع السرديتين القومية والاشتراكية، وكرّست أنظمة حكم البرجوازيات الكمبرادورية القطرية بالهدف والبنية والمصالح والارتباطات التخارجية بالطبع.

لم تقتصر الردَّة والانتكاس في هذه الحقبة على أنظمة الحكم والقوى السياسية في الوطن العربي، بلَ تجلَّت بشكل اوضح في الحالة الفلسطينية حيث برزت تنظيمات المقاومة الفلسطينية التي اعتقدت أن بوسعها تحرير فلسطين بمعزل عن الدول العربية، وبهذا تبلورت قطرية فلسطينية مفترضة جغرافيا، وواقعية سياسياً وتنظيميا وثقافياً. ومع أن المقاومة قد ارتكزت في الأقطار المحيطة بفلسطين إلا أنها لم تكن ولم تحاول الانطلاق ضمن مشروع مشترك بينها وبين دول الطوق فكانت في حالة الضيف غير المرحَّب به من الأنظمة العربية القطرية من جهة، والضيف الذي لا يحترم مضيفه أي الطبقات الشعبية، من جهة ثانية. بعبارة أخرى، كان الطرفان، قيادة منظمة التحرير والحكام قطريان بينما موجبات النضال قومية شاملة. وعليه، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بقواعدها لا بقياداتها بما هي حركة تحرير قد وُلدت في مناخ عربي غير مؤاتٍ قومياً حيث كانت القطرية قد تمأسست بما يناقض التحرير. وُلدت هذه الحركة الوطنية يتيمة من أمها القومية، ومنقسمة على ذاتها داخلياً حيث بقيت قوى اجتماعية فلسطينية مرتبطة مصلحياً بالقطريات العربية وخاصة بالأردن (الرأسمالية التجارية التقليدية –شريكة الحكم)، وكانت حركة عاقَّة للبعد القومي بما هي قطرية التوجه والوهم، وتبلورت في مناخٍ قطري مضاد رسمياً كذلك.

وحتى على الصعيد الدولي، ترافق هذا الاشتداد الكفاحي الفلسطيني مع هيمنة الشرائح التحريفية على الحركة الشيوعية العالمية أثناء حكم نيكيتا خروتشوف في أوائل الخمسينات من القرن الماضي وهو الأمر الذي استفحل في الستينات كي تولد الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل التحريفية السوفييتية، وفي غياب اي تأثير يذكر للماوية في المنطقة، وبقاء اليسار الأوروبي بدءاً من الاشتراكية الديمقراطية وصولاً إلى التروتسكية محتضنة للكيان الصهيوني ومعجبة به.

هذه المناخات المعقدة هي التي أدركتها قيادة المقاومة وخاصة جناحها البرجوازي، باكراً على ما يبدو ولكنه إدراك سلبي بدل أن يجذِّرها دفعها للهرولة باتجاه حماية نفسها وطموحاتها في اجتزاء «دويلة» لها من فلسطين- ، وهو الأمر الذي تجلى في فتح قنوات اتصال مبكرة مع المركز الإمبريالي، وخاصة الولايات المتحدة[68]. وتجلى هذا الإدراك في حالة من الفُصام الواعي:

مواصلة خطاب التحرير الشامل وإقامة الدولة «الواحدة».

والنكوص عملياً إلى مشروع دولة في المناطق المحتلة 1967، أو اقل من كل هذه الجزء.

وهذا مبتدأ التطبيع من قبل النخبة السياسية الفلسطينية التي صاغت لنفسها مصطلح "الشرعية" وجنَّدت له النخبة الثقافية الفلسطينية التي تعيَّشت على علاقتها بالقيادة السياسية ولا تزال. وعليه، بدل أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية قوة دفع باتجاه قومي عربي أو اشتراكي عربي، نكصت إلى البحث عن مشروع قطري جديد ليس فلسطينياً بل في جزء من فلسطين، وهو ما أرسى دعائم التطبيع المعلن من قبل البرجوازيات العربية بدءاً بالمصرية 1978 وما تلاها.

هل استنتجت قيادة المقاومة باكراً أنها اقل من إنجاز مشروع التحرير؟ أم فهمت هذا بالتدريج؟، هذا ما ستكشفه مذكرات قياداتها إن كُتبت ذات يوم، إنما بالنتيجة أصبحت الدولة في الضفة والقطاع أو أقل قليلاً هي الهدف، وهذا ما جعل التطبيع في اوساط الفلسيطنيين في الضفة والقطاع وكل مكان أمراً عادياً. هو إذن اعتراف بدولة العدو من ناحية عملية، وربما بوعي أقل، إلى جانب رطانة الحديث عن التحرير بوعي، رطانة واعية!! هذا ما جعل تعبير استدخال الهزيمة مستساغاً.

---

(68) See Edward Said Peace and its Discontents: Gaza-Jerico 1993 – 1995 Vintage 1995

انظر كذلك مقالةعادل سمارة، اشتباك فكري مع إدوارد سعيد، في مجلة كنعان، العدد 140 كانون ثاني 2010 ص 84-139

الاستدخال الذي تبلور في شعارات من طراز: إنقاذ ما يمكن إنقاذه، و "يا وِحدْنا"، و"القرار الوطني المستقل"...الخ.

وهكذا، تحدد مآل قيادات ومن ثم القوى التي تقودها ليقف بوضوح أمام تحدٍّ يعرض أمامه خيارين لا ثالث لهما:

فإما التعاطي المساوم والمرتعب مع مرحلة قاسية وهائلة القوة

وإما قوة مثال هائلة بالوعي والروح حتى لو كانت النتيجة كربلائية أو كوميونية (كميونة باريس)!

حال عجيب إذن لكنه رغم كل ما فيه من عجب، هو الواقع بكل صلادته وبرودته وقساوته.

ما هو الخيار الفلسطيني الذي أختير في إطار منظمة التحرير الفلسطينية؟ هو الخيار الأول إنما بموارابة ماهرة قد لا تظهر أحياناً. وهذا بالمناسبة الجوهر الخطر للتطبيع، بمعنى ارتكاب معصية التطبيع بأقل قدر من المماسك المباشرة وبرطانة لغوية عالية عن الثورة والمقاومة والصمود ...الخ. ربما يصح القول هنا بخبث البرجوازية الصغيرة.

كانت مؤتمر مدريد وجولات التفاوض العشرة بعد مؤتمر مدريد هي المقدمة المؤسِّسة لاتفاق اوسلو. فقد جرت تغطية التنازل الفلسطيني بالحضور العربي الرسمي الذي مثَّل المباركة العربية لما سيأتي كي يحقق هدفين:

إشعار المواطن العربي بأن الآتي هزيمة عليه التطبُّع معها

أو أن ما هو آتٍ هو مكسب كبير حققه العرب للفلسطينيين؟

وهنا على كل عربي أن يختار ماذا يفهم من الرسالة.

كان الحضور الرسمي العربي مثابة توفير مكان مستور للزنى ليس أعلى سقفا من هذا. وقد اشتمل هذا التدريب المدريدي على تمثيل الفلسطينيين عبر وفد أردني لينتهي إلى وفد فلسطيني مستقل الأمر الذي أخرجه المفاوضون الفلسطينيون آنذاك كأنه إنجاز، وهو في الحقيقة كان ضرورياً للطرف الآخر كي يحصل على توقيع فلسطيني على التنازل القطري طالما أن كل برجوازية "تمثل" قُطرها. وهذا ما حصل.

سيكون من قبيل الإعادة، وإن كان من أجل التثبيت في الذهن، أن نشير إلى مَنْ هُمْ الفلسطينيون الذين شاركوا وباركوا اتفاقات اوسلو.

لعلها مفارقة عجيبة أن التوجه إلى ما يسمى سلاماً، وهو السلام الذي لن يحصل،

فما حصل كان «سلام راس المال» وهو ما شكَّل تحدياً وإحراجاً لنا وللعدو بل إشكالية كبيرة. كانت جبهة العدو كانت أكثر تماسكاً ضد هذا السلام ربما لأنه لم يشكل خطراً سوى على الأكثر جنوناً في الشارع الصهيوني، بمعنى أن هناك نخباً صهيونية لا تؤمن حتى بوجود فلسطيني مؤقت في الضفة والقطاع، وما اقصده هنا أن المشروع الصهيوني لا يكتمل، بصرف النظر عن قدرته على ذلك أم لا، إلا بطرد شعبنا تماماً. ومن هنا كانت اتفاقات أوسلو مرفوضه من نخب صهيونية هي التي قتلت رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين بينما بقيت قيادة أوسلو الفلسطينية على حظوتها بفئتيها السياسية والثقافية.

أما على الصعيد الفلسطيني، فكانت سلسلة جديدة من الانشقاقات. نعم، كانت هناك انشقاقات داخل القوى الفلسطينية على صعيد الاجتهادات النضالية. لكن «السلام» أحدث انشقاقات مختلفة هذه المرة، اي على أرضية القبول والرفض، التفريط وعدم التفريط، التنازل والصمود...الخ. ولكن الإشكالية كانت أعمق. أعمق بمعنى أن:

لم يتمتع المفرطون بيقينية الحصول على شيىء ملموس يتباهون به او يدافعون به عن نهجهم

ولم يتمتع الرافضون بموقف متماسك تماماً لا يُقارب التفريط ليكون أبيضاً مثل حمام مكة!. هل هذه اصول اللعب السياسي؟

انشقت الحركة الوطنية الفلسطينية، لا اقول حركة المقاومة، لأن هناك قوى لم تمارس الكفاح المسلَّح مثل الحزب الشيوعي (حزب الشعب لاحقاً) بين موافق على أوسلو ومعارض لها. لكن معظم هذه القوى المعارضة قد التحقت باوسلو بدرجات متفاوتة وتدريجية وموارية وما زالت تُراوح في هذا المربع الموارب!

الأمر الهام أن قطاعاً كبيرا من القوى الفلسطينية دخل مطهر التسوية وكان هذا الانشقاق الكبير الأول على أرضية التسوية. اما القوى الاجتماعية التي شاركت في أوسلو فكانت:

الرأسمالية البيروقراطية في قيادة م.ت.ف والتي تحولت وتحورت من وعن قيادات في المقاومة من الطبقة الوسطى إلى بيروقراطية من حيث الموقع القيادي وراسمالية من حيث الحصول على أموال طائلة من الأنظمة العربية بهدف تغريق المقاومة في المال وإبعاد شبح المقاومة عن المجتمع العربي، ومن أموال جُبيت كضرائب من الفلسطينيين العاملين في قطريات النفط.

الراسمالية المالية الفلسطينية في الشتات، وهي التي تبلورت في اعمال المقاولات في الخليج كما أن لها اصولها في الغرب الأوروبي حيث هرَّبت اموالها إلى هناك قبل وخلال 1948، وهذه الشريحة التي حاولت تقليد البرجوازية اليهودية في نهايات القرن التاسع عشر بمعنى الحصول على بقعة جغرافية تستثمر فيها لإقامة مشروعها ودولتها!

والرأسمالية المحلية، جناح التعاقد من الباطن التي دخلت باكراً مع الاحتلال في مشاريع مشتركة.

وقد دُعمت هذه الشرائح بفئتين من المثقفين (العضويين لها):

فئة المثقفين اللبراليين الغربيين المتخارجين وهم مع التسوية والاعتراف بالكيان بلا حدود.

وفئة المثقفين اليساريين المرتدين بعد انهيار بلدان الاشتراكية المحققة، وهم الذين بدأوا ماركسيين ضد القومية وغدوا متغربنين وضد القومية العربية ولم يجدوا مناخاً لهم أفضل من سلطة الحكم الذاتي والأنجزة يعيشون من خيرها ويشتمونها وهذه اصول الديمقراطية التي أرساها عرفات أي: رش الأموال عليهم، وخصي مواقفهم وإطلاق ألسنتهم.

أما الانشقاق الكبير الثاني فلسطينياً فكان بسبب الانتخابات الثانية لمجلس الحكم الذاتي (يسمونه تشريعي تجاوزاً ورغائبيا)، وفي أعقابها. كانت مشاركة حماس في تلك الانتخابات مثابة دخول كافة التنظيمات الفلسطينية مطهر التسوية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي. ولكن في أعقاب الانتخابات اكتشفت حماس أن المطلوب منها شيء هائل مما ازاحها ثانية إلى موقف المقاومة.

وحتى اللحظة ما زال الموقف على هذا الحال حتى بصرف النظر عن الصراع على قطاع غزة، اي:

تراخي قيادات الحركة الوطنية باتجاه التسوية

رخاوة البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى، ومعظم الحركة الثقافية، باتجاه بناء "دولة" بمقاس الاحتلال الصهيوني والولايات المتحدة.

اصطفاف حماس في جانب المقاومة والممانعة بعد تجربة الانتخابات، وإرسال بعض قياداتها تلميحات أو إشارات تسووية بين حين وآخر.

يبقى أن يقرأ كل هذه التطورات على أرضية فهم علمي لمعنى التطبيع.

إلحاق اقتصاد الطبقات كتجلٍّ للتطبيع الاقتصادي العام:

بداية، هل يصح لنا استخدام مصطلح اقتصاد الطبقة؟ هل يجوز الخروج على مألوف التحديد الأكاديمي حتى رغم الإجماع عليه؟

هل الاقتصاد الوطني إيديولوجيا؟ كما هي السوق؟

سيطر الاحتلال الصهيوني على ما تبقى من فلسطين، وعلى أجزاء من مصر وسوريا إثر عدوان 1967 ليجد بين براثنه بنيات اقتصادية متخلفة، ونظراً للهزيمة فقد كانت جاهزة للإلحاق الاقتصادي به بسهولة. لم يكن مفهوم التطبع قد تبلور بعد، كما لم تنسحب المقاطعة العربية على الأراضي المحتلة، بل كانت موقفاً عربياً يُمارس بقرارات رسمية من الأنظمة من خارج الأرض المحتلة.

ربما لم يكن الاحتلال قد صاغ سياسة إلحاقية للمناطق المحتلة قبل احتلالها، ولكن كانت لديه خبرة الاستغلال الاضطهادي للفلسطينيين الذين خضعوا له عام 1948 ناهيك عن أن الاحتلال وجد في الأرض المحتلة 1967 مخزونا من اليد العاملة الرخيصة والقريبة من مواقع العمل والتي تفتقر لخبرات مطلبية ولثقافة وبالطبع حرية الاحتجاج أساساً تحت احتلال معادٍ قومياً وعنصري واقتلاعي. فأي مخزون ذهبي توفر له!.

ما يهمنا في هذا المبحث هو آليات الإلحاق[69]/ التطبيع التي اتبعها الاحتلال إثر هزيمة 1967. دارت سياسة الاحتلال حينها وحتى اليوم ضمن استغلال قوة العمل الرخيصة والحيلولة دون انخراطها في المقاومة، والسيطرة على السوق المفتوح بلا بوابات، واحتجاز تطور هذه المناطق، ومحاولة استغلال هذه المناطق كبوابة لتبادل مفتوح مع الوطن العربي لكسر المقاطعة العربية، وفي التحليل الأخير تسهيل هجرة السكان خارج فلسطين وصولاً إلى أرض بلا سكان تماماً من جهة ثانية.

تبلور الإلحاق عن تطبيع اقتصادي عبر قيام الاحتلال بالإلحاق الطبقي لمجتمع فلسطينيي الأرض المحتلة عام 1967 على النحو التالي:

لم يكن هناك مخزونا كافيا من البضائع الاستهلاكية، الأغذية بشكل خاص، في المناطق المحتلة، كما أن هذه المناطق لم تكن تنتج الكثير من حاجاتها الأساسية، ولذا، ما أن انقضت الأشهر الست الأولى على الاحتلال حتى كانت مخازن التجار فارغة من الحاجات الاستهلاكية، وهو ما دفع التجار للتوجه إلى سوق الاحتلال لتوفير الطلب،

(69) انظر عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق منشورات صلاح الدين، القدس 1975.

وعليه، كانت شريحة التجار هي الأولى التي مارست التطبيع الاقتصادي مع الاحتلال، وذلك بمعزل عن كونها أكثر هشاشة وطنية من غيرها. وعبر دور التجار هذا، فقد بدأ تطبيع المواطنين على استهلاك منتجات الاحتلال، وهو الأمر الذي لم يلق معارضة أوحتى نقاشاً آنذاك.

ربما يرتد هذا الأمر إلى كون هذه المناطق غير متطورة انتاجيا بما يخلق حالة من المنافسة والتناقض بين الانتاج المحلي ومنتجات المحتل، وبالطبع لم تكن هناك ثقافة تنموية في أوساط المثقفين آنذاك، كما أن قوى المقاومة لم تكن ولم تتوفر لها لفترة طويلة قادمة، هذا إن توفرت لها حتى اليوم ، فلسفة أو استراتيجية تنموية حتى بالمفهوم الوطني البسيط. كان تركيز المقاومة على الكفاح المسلَّح مجرداً من ابعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية بالطبع.

كانت الشريحة الثانية التي لحقت بالتجار هي اصحاب المشاغل الذين تطلَّب عملهم مواد خام وبعض الماكينات، وبالطبع لم يكن هناك سوى سوق الاحتلال. فقد قطع الاحتلال كافة روابط هذه المناطق مع العالم عبر سلسلة من الأوامر العسكرية وبالطبع لحقت بهذه الشريحة مختلف الشرائح الاجتماعية التي تستخدم او تشتري منتجاتها.

ولكي يتمكن الاحتلال من إلحاق قوة العمل من جهة وتحويلها عن المشاركة في المقاومة إستغل البطالة العالية في المناطق المحتلة آنذاك لتشغيل العمال بداية في شق الطرق[70] وتوسيعها وتعبيدها. لقد كان العمال فلسطينيين محليين بينما المشغِّل إسرائيلي ومكان العمل في المناطق المحتلة نفسها، وهو الأمر الذي جعل القبول بالعمل أكثر قبولا نفسياً إلى أن تطبعت قوة العمل وأخذت تقبل بالعمل في المناطق المحتلة 1948، ليقارب عدد المشغَّلين هناك مئة وخمسين ألفاً أي قرابة ثلث قوة العمل حتى عام 1990، اي قبيل التدمير الأوِّل للعراق.

على أن الإلحاق الأخطر كان من نصيب الفلاحين في اقتصاد زراعي يعاني اساساً من بطالة مقنَّعة الأمر الذي حول فائض قوة العمل الريفي إلى العمل في مواقع اقتصاد الاحتلال.

مرة أخرى، كانت الآلية العملية للتطبيع اقتصادية بينما تأخر التحليل الثقافي،

(70) تجدر الإشارة أن شق الطرق من المجالات التي تلجأ إليها الراسمالية كثيراً في حالتين خاصتين: الاولى: عند حصول أزمة اقتصادية يتم تشغيل الناس في البنية التحتية وخاصة شق الطرق لتوفير سيولة بايدي الطبقات الشعبية كي تستهلك وتحرك عجلة الاقتصاد وهذا ما تقوم به حكومة أوباما اليوم في الولايات المتحدة، والثانية، في حالات الحرب الأهلية كي تحول الطرق الواسعة دون قيام المتمردين بإقامة المتاريس ولكي تتحرك قوى الجيش والأمن بسهولة ضدهم سواء أيام فرق الخيالة في اوروبا القرن التاسع عشر، أو الدبابات في القرن العشرين.

أو وعي المشكلة عن الحدوث المادي. فمنذ بداية الاحتلال، كان العامل المقرر هو سلطة الاحتلال التي كانت بحاجة لقوة العمل المحلية كي ينتقل اقتصادها آنذاك من الصناعات التقليدية، التي زرعت فيها عمال المناطق المحتلة، أو ألقت ببعضها إلى هذه المناطق لكي ينتقل اقتصاد الاحتلال إلى الصناعات المتقدمة وخاصة البتروكيماويات والإلكترونيات ناهيك عن الصناعات العسكرية، وكلها موجهة للتصدير. وهكذا تكوَّن نموذج مصغر عن مركز/ محيط في فلسطين التاريخية. ونشأ ما يمكن تسميته مجازاً الاعتماد المتبادل بين الاقتصادين، بمعنى أن قطاعات من قوة العمل الإسرائيلية أخذت تتعيش من العلاقة بالمناطق المحتلة مثل العمال الذين يشتغلون في مصانع إسرائيلية تنتج لأسواق المناطق المحتلة، وأجهزة الشرطة والجيش والمخابرات المخصصة لهذه المناطق وأصحاب المعامل التي تنتج لنفس السوق. ولكن هذه العلاقة هي علاقة سيطرة اقتصادية وتبادل لامتكافىء ومسلّح في الوقت نفسه.

وللتوضيح، فإن التطبيع لم يكتسب معناه من فرض التبادل بقوة الاحتلال، بقدر ما اكتسب معناه من عدم تبلور ثقافة مناهضة التطبيع، اي مقاطعة منتجات الاحتلال على أرضية واساس سياسي بوضوح.

كان من مترتبات ونتائج هذه العلاقة الخطرة أن تشوه اقتصاد المناطق المحتلة إلى درجة فُصام قوة العمل عن راس المال بمعنى أن راس المال لم يستطع ولم يعد معنياً بالحفاظ على السوق الوطني وبالتالي تشغيل قوة العمل المحلية كما هو في الاقتصادات الطبيعية التكوين. لقد اصبح التطبيع الاقتصادي أمراً عادياً، ولذا، لم تُطلق عليه تسمية تطبيعاً. هذا ربما توضيح أوسع للتشكيلة الهشة التي تحدثنا عنها في صفحات سابقة بينما كانت البنية المصرية قوة طاردة ورافضة للتطبيع الاقتصادي مباشرة منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد.

لذا، كان لا بد للعامل الثقافي في المناطق المحتلة أن ينتظر الرفض الثقافي المصري للتطبيع، وأن ينتظر طويلاً وحتى ايام قليلة سابقة ليبدا الحديث الجاد عن مناهضة التطبيع في الأرض المحتلة[71]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقاطعة منتجات

(71) بدأ نقاش جاد بشأن التطبيع عام 2009 حينما قرر أعضاء في بلدية رام الله تأجير القصر الثقافي للصهيوني من اصل يهودي دانييل بارنباوم ولفرقته الموسيقية رغم أن الفرقة نموذج تطبيعي حيث تضم عرباً ويهوداً. وكان بارنباوم قد أيد العدوان الصهيوني على غزة أواخر 2008 واوائل 2009، كما كتب بعد وفاة عرفات مقالا بعنون: «مات الطاغيةعاش الشعب». وكنت قد اعترضت على تصويت أغلبية المجلس بمنح بيرنباوم، وقررت هذه الأغلبية تقديمي لمحكمة بخيارات إما الاعتذار أو دفع غرامة مليون دينار أردني. وحينها تدخلت الحركة الوطنية لحل الإشكال لكن أكثريتها وافقت على تأجير المكان لبارنباوم باستثناء ممثلي الصاعقة والجبهة الشعبية، فخرجب الحركة الوطنية من الوساطة.

الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى، لم يتم إقرانه بمفهوم مناهضة التطبيع في بدايات الانتفاضة لأن الانتفاضة نفسها كانت حالة حرب شعبية ضد الاحتلال. كما لم يتم إقران الأمرين معاً بعد اتفاقات اوسلو لأن هذه الاتفاقات كانت صدمة قوَّضت كل من المقاطعة ومناهضة التطبيع معاً وقضت بالتالي على تراث الانتفاضة.

وماذا عن دور/ استخدام المثقفين. مناضلون أم مطايا؟

ليس المقصود هنا فصل المثقفين عن المشهد الفلسطيني بعموميته، ولكن دور المثقفين هام في هذا الصدد. فكما اشرنا سبق التطبيع الاقتصادي بكثير التطبيع الثقافي، ولكن الأخير هو الذي لفت الأنظار واثار النقد والمتابعة وتم استخدامه كثيراً وعن سبق إصرار لتثبيت التطبيع الاقتصادي وجعله نهج حياة.

لابد من تسجيل حقيقة هامة في هذا الصدد وهي ان المثقفين الفلسطينيين سواء مثقفو م.ت.ف قبل تقزيمها إلى سلطة الحكم الذاتي أو مثقفون في الأرض المحتلة، إن كلتا الفئتين لم تُطوِّرا موقفا ثقافيا ضد التطبيع. لا بل كان الأمر معاكساً. ففي الوقت الذي كان ناجي العلي (انظر الملحق رقم 1) يرفض التسوية والتطبيع كان إميل حبيبي يباركه في القدس من خلال تشكيل لجان المبدعين من مثقفين فلسطينيين وصهاينة وكان محمود درويش يسوِّق للتطبيع مع الكيان الصهيوني باسم الشعب الفلسطيني وهو الاشتباك الذي قاد إلى اغتيال ناجي العلي. وكذلك كان يفعل جهابذة الحوار الأكاديمي.

لن نتحدث بتوسع هنا عن دور المثقفين، وأُحيل القارىء إلى مراجع أخرى حول هذا الأمر[72] . ولكن من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن مثقفين فلسطينيين لعبوا ولا زالوا يلعبون دوراً تطبيعياً في منتهى الخطورة:

كل مثقف فلسطيني يعمل في وزارة الثقافة والإعلام الفلسطينية ويلتقي مع ويستقبل ويشارك في نشاطات ثقافية مع المحتل هو ماكينة تطبيع.

كل مثقف فلسطين يشارك في النشاطات الثقافية التي تُقام استقبالا لمثقفين صهاينة أو مثقفين عرباً يزورون الأرض المحتلة هو مطبع. لقد دخلنا اشتباكاً حاداً مع زيارة الشاعر إبراهيم نصر الله إلى رام الله حيث وصفته بالمطبَّع ووصفت من حضروا امسيته الشعرية بالمطبعين والمطبعات. وقد رد عليَّ بدفاع شتائمي وجامله في ذلك

(72) انظر عادل سمارة، مثقفون في خدمة الآخر، بيان أل 55 نموذجا، منشورات مركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية ، رام الله 2003

مطبعون محليون من سلطة الحكم الذاتي ومنظمات الأنجزة[73].

وكل مثقف أو مواطن أو مسؤول مدني أو رسمي فلسطيني يشارك مع ويسوِّق لعروض تقوم بها فرقاً اجنبية تزور الأرض المحتلة وتشتمل على صهاينة هو مطبع ايضاً. هذا ما حصل حينما قررت اكثرية أعضاء بلدية رام الله تأجير القصر الثقافي للصهيوني دانييل بيرنباوم في تموز من عام2009، وقد اعترض كاتب هذه السطور على ذلك، وحصلت إشكالية مع جزء من المجلس البلدي الذي دعمته في موقفه سلطة الحكم الذاتي. وفي هذا الموقف تبين كذلك أن كثيراً من المثقفين/ ات هم أناس يسري التطبيع في دمهم فمنهم من يعلم ومنهم من لا يعلم. (انظر ملحق 2)

كل مثقف فلسطيني يلتقي ويُغري أو يدعو أو يستقبل مثقفين عرباً ليأتوا أو حينما يأتون إلى الأرض المحتلة هو مطبع.

هناك نقاش طويل وموسع حول تحديد متى يمارس المرء معصية التطبيع أم لا. ولا غرو أن هذه مسألة غاية في الأهمية والحساسية. كما أن تحديد من هو المطبع، ومتى سقط في ذلك المستنقع ومتى ارتدع ومتى امتنع، هذه مسائل في غاية الصعوبة. إلا أن فلتان الأمور ولا سيما في نطاق المثقفين يقود بلا شك إلى تخريب في القيم والوعي السياسي القومي والوطني والطبقي، وينتهي إلى الاعتذار للعدو عن كافة اشكال المقاومة.

إن التطبيع هو قبول "بحق" للعدو في ما اغتصب. وعليه، إذا استمر الحال على هذا المنوال، فسيأتي يوماً يطلب فيه العدو تعويضاً له عن الحروب والمقاومة التي مورست من قبل الأمة العربية في دفاعها عن نفسها. ستكون مرافعة العدو "منطقية" بمعنى: طالما تعترفون بنا اليوم، فلماذا قاومتمونا سابقاً؟ إن خسائرنا هي... وبالتالي نطالبكم بالتعويض! إن العدو الذي يطالب اليوم بشطب حقوق شعبنا في العودة والوطن مقابل ما يسميه حقوق يهود البلدان العربية قادر على المطالبة بالتعويض عن المقاومة العربية ضده.

يتذرع كثير من مثقفين/ ات الأرض المحتلة بالقول حين يمارس التطبيع بأنه لا يحب السياسة ولا يريد ممارستها، او أنه قرر التوقف عن النضال. ويقيس هؤلاء قراراتهم هذه على التعب الثوري الذي اصاب كثيراً من المناضلين الذين مارسوا المقاومة وفي موقف ما أو عن عمر ما قرروا التوقف.

---

(73) انظر كتعان الإلكترونية http: //www.kanaanonline.org /ebulletin.php الأعداد 1933 و1944

والحقيقة أن الحالتين مختلفتين تماماً. ليس جميلاً أن يتوقف المناضل عن دوره أو التزامه. لكن التعب الثوري الذي لا يقترن بإلحاق الضرر بالوطن والقضية هو شأن إنساني خاص، وإن لم يكن محبباً، لكنه ليس اكثر من تقصير لا يضر الآخرين. أما ممارسة التطبيع بزعم الامتناع عن ممارسة السياسة وكأن مناهضة التطبيع هو اختيار سياسي بإمكان المرء القيام به او العمل بما يناقضه، فهذا شكل غير مباشر أو موارب من اللاوطنية. إن الاستنكاف عن اي نشاط مناهض للتطبيع مهما كان بسيطاً هو تطبيع لأن الأصل هو مناهضة يقوم بها كل مواطن، وليس كل مناضل وحسب، ضد التطبيع.

من هنا تتضح خطورة المثقف ليس لأنه مثقفاً، بل حين يمارس دوره كمثقف. اي أن المثقف يُعرَّف بدوره، بما يقوم به كمثقف. ومن هنا، فالمثقف مثل القنبلة اليدوية، هي حالة تفاعل وغليان واداء ودور لا مناص من تنفيذه، وعليه إما أن تنفجر في يدك أو في وجه عدوِّك. إن المثقف بما هو حالة كفاءة ثقافية، وفعالية ثقافية ودور مع طبقة ما، مثقف عضوي بالضرورة، فهو في حالة اشتباك، حتى لو لم يعلن ذلك، أو لم يدركه.

ولأنه كذلك، فهو في معسكر ما وبالتالي ضد معسكر آخر. وحتى المثقف المنزوي، أو المثقف الذي يُشيع ويُشجِّع الإحباط والاكتئاب، هو مشتبك بالسالب، حتى لو فعل ذلك ببرائة، فهو يُثبِّط عزيمة المثقف الثوري ويجعله، أو يعمل على جعله في حالة ما دون الاشتباك.

وكما تبيَّن في أكثر من موقع لأن المثقف هو إمكانية فكرية ونطقية ولغوية بل هو نشرة تعبوية دعاوية سياسية فكرية تحريضية شفوية متنقلة وهذه خطورة واهمية رصيده المعنوي هذا حتى لو لم يكتب وينشر أو يتسنى له النشر. وبالتالي له تاثيره على الجمهور بالسلب او بالإيجاب. أليس مثقف السلطة تطبيعي طالما يمارس التطبيع تنفيذاً لمطالب وظيفته؟

لذلك يمكننا القول ان الاستثمار في المثقف مسألة في غاية الأهمية والحساسية. فإذا ما تم الاستثمار السياسي او الوطني في مثقف لا يقوم بدوره المتوخى، اي يقوم بعكسه سواء:

بالانحراف لصالح طبقة أخرى،

أو بعدم الانتاج، وهو عملياً انحراف لصالح التيار المهيمن بمعنى أن سلبيته هي عدم مقاومة، عدم قيام بالدور المفترض.

يردنا هذا إلى خلل أو إخفاق في مستوى الافتراض بمعنى أن افتراضا أو توقعاً عالياً كان قد جرى توقعه في مثقف ما، فكانت النتائج بائسة. وهذا يمكن التعبير عنه

بالمثال الإنجليزي: Don't be naïve enough that much to invest in a dead donkey DIDD أي لا تكن أحمق لدرجة الاستثمار ثانية في حمار ميِّتْ! يكفي أن نؤكد هنا على أن المثقف الذي لا يشتبك هو حالة مريضة أو انتهازية، حالة مواربة حين يتعلق الأمر بالواجب!

التخريب بالتمويل كتقسيم عمل: ريع مالي مقابل تنازلات سياسية:

ليس هذا العنوان من قبيل نظرية المؤامرة، بل هو أخطر، هو إصرار على أن هناك خطة واسعة شاملة ممتدة في الزمان والمكان بحيث تكون لحظة المؤامرة جزئية صغيرة فيها. كما ليس المقصود أن ننام ونحلم باننا نشك في هذا أو تلك، ولكن ايضاً من واجبنا الحذر من كل تطور أو علاقة. من يستطيع أن يجادل بأن الغرب معني هنا أكثر مما هو معني ببلاده؟ من لا يرى حكام الغرب مثابة مقيمين في الوطن العربي؟ فإذا كان الحكام ذوي التنقُّل العلني (طبعاً باستثناء الزيارات اللصوصية للرئيس الأميركي للعراق تحت جنح الظلام) يمكثون هنا بهذه الغزارة، فكيف بالمخابرات والعسس إذن؟ وإذا كان الحكام الغربيون يزورون الحكام المحليين، فمع من يلتقي رجال المخابرات والأمن، والتعذيب في السجون (فنون التحقيق) والأكاديميين وبالطبع كوادر الأنجزة؟ هل يلتقون مع الموتى؟. هل تدلل هذه الصورة القاتمة على أن وطننا مخروق ومخردق؟ نعم، ولماذا المكابرة!

يقوم تقسيم العمل التمويلي في الأرض المحتلة على النحو التالي:

أولاً: إغداق المساعدات من الدول المانحة على سلطة الحكم الذاتي لتبقى بلدوزر التطبيع بحيث تنفِّذ اتفاقات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي التي تجعل من الأرض المحتلة لوحة عرض دعاوية للتطبيع. وهذا يعني ثلاثة مخاطر اساسية على الأقل:

توظيف أكبر عدد ممكن من المواطنين في اجهزة السلطة التي من وظيفتها التطبيع مع الكيان الصهيوني. هذا بمعنى الخطر المباشر،

أما غير المباشر وهو أخطر، فهو امتصاص قوة العمل من الريف بحيث يتم ترك الأرض دون استغلال ليعتمد الجيل الشاب على الوظائف مما أدى إلى تقويض البنية الانتاجية وتحديداً الزراعية، وبالتالي بقاء الأرض البوار عرضة لنهم الاستيطان الصهيوني.

والخطر الثالث هو الشرك/ الفخ السياسي الذي وضعته الدول الغربية المانحة التي تعهدت بدفع رواتب أجهزة سلطة الحكم الذاتي وهي الأجهزة التي امتصت قوة العمل التي كانت مُستخدَمة في اقتصاد الاحتلال قبيل أوسلو. لكن هذا التوظيف كان مثابة فخ سياسي. فحينما حصلت انتخابات الحكم الذاتي الثانية 2006 وإثر فوز حماس فيها قامت الدول المانحة بوقف دفع الرواتب وكان ذلك مثابة "درس" مقصود للناخب الفلسطيني بمعنى: "نحن نقوم بتسمينكم مالياً كي تفكروا وتتصرفوا سياسياً كما نريد، لذا، نبلونكم بنقص في الأموال هذه المرة كي لا تكرروها"!!! فهذه الأموال هي مثابة ريع مالي مقابل مواقف سياسية تشترطها وتخطط لها الدول المانحة.

وبالإجمال فإن هذه الأموال قد تخصصت لحركة فتح بما انها الحزب الحاكم.

ثانياً: هناك أموال الأنجزة، والتي هي في عين التطبيع. وهذه الأموال خصصت لشراء كوادر اليسار الفلسطيني، تطبيع اليسار.لذا، تحولت الحركات اليسارية في الأرض المحتلة إلى منظمات غير حكومية بمعنى أن معظم كوادرها أصبحوا يعيشون من وظائف في منظمات الأنجزة، الأمر الذي امتص دورهم الثوري وانتهوا إلى حالة من التورط في شرك الاعتماد الاقتصادي بل المعيشي على هذه المنظمات، وهو ما نسميه "أنجزة اليسار".

التطبيع على حوامل الأنجزة والمراكز الثقافية والحكومات غير الحكومية:

لو تُرك المثقف المحلي على حاله وطبقاً لإمكانياته وحدود تفاعله المحلي الاجتماعي لكانت نتائجه وانتاجه أكثر اصالة وارتباطاً وتحقيقا لمستوى الافتراض الوطني والطبقي. لكن الاستعمار، وخاصة في حقبة العولمة، لا يمكنه ترك اية بقعة في العالم لتعيش كما ترى، حتى لو خارج التاريخ، أي حتى لو كانت خارج اية فرصة لامتصاص ونهب الفائض منها، إنه إذن مرض التراكم والبحث عن الربح اللامحدود، عن ربح بلا سقف قطعياً كأننا نتحدث عن التراكم بالمعنى البشري، إنه منهج التراكم الراسمالي في حيازة الأشياء فما بالك بحيازة الناس وهم الأهم، فهل يمكن توليد ثروة بدون الناس؟ ما الذي يُعطي حتى المنتجات الجاهزة قيمتها و/ أو سعرها غير منتجيها ومستعمليها والمتبادلين بها؟

لنطالع المثال التالي: كثيراً ما ردَّد كتَّاب التنمية أن منطقة القرن الإفريقي قد

ألقت بها الإمبريالية خارج التاريخ، فهي لفقرها وقحلها وجوعها غدت خارج الرغبة في استغلالها، لا شيء فيها. ولكن، ها هي الإمبريالية منذ عشرين سنة تُدير هناك حروباً لا تنتهي بين أريتريا وإثيوبيا، وإثيوبيا والصومال، واعتداء أميركي مباشر على الصومال ومشاكل مالي والطوارق، وتشكيل الجزائر وموريتانيا ومالي جيشاً مشتركا لمقاتلة القاعدة هناك. ...الخ شكراً لتنظيم القاعدة التي اعادت هذه المنطقة إلى جغرافيا الأحياء وبالتالي استحلاب الإمبريالية وتوابعها. وإذا كانت تلك المنطقة التي نسيها الله لم تنساها الإمبريالية، فهل سوف تنسى الوطن العربي والأرض المحتلة!

لذا، يمكن للمتتبع تقصِّي جذور الاهتمام الواعي والمخطَّط له من الراسمالية المعولمة تجاه مثقفي الأرض المحتلة في حلقته الأخيرة مذ منتصف سبعينات القرن العشرين. وهذا لا يستثني ابداً اهتمام دوائر الأكاديميا والمخابرات الغربية الراسمالية بمن تعلموا في الغرب سواء على نفقة اسرهم وحكومات بلادهم، أو بمِنَح من هذه الدوائر. لا يمكن لدولة أن تنفق من دخلها على أجنبي دون أن تتوقع منه خدمَةً ما، بدءاً من الإخباريات والتقارير السرية وصولا إلى الانبهار بثقافتها والترويج لها. هل يتخيَّل أحد أن يقوم مثقف فلسطيني برثاء كنيدي وبالإنجليزية؟ وكندي رئيس الدولة الأقوى والأكثر عداء لفلسطين والعرب والذي كاد يمسح كوبا بالقنبلة النووية!

إذا كان الجيش الإمبريالي أداة الاختراق الجغرافي لبلدان المحيط وخاصة الوطن العربي، والاختراق الاستيطاني كما كان في الجزائر وكما هو في فلسطين، فإن منظمات الأنجزة، والمراكز الثقافية وحتى القنصليات بملاحقها الثقافية تحديداً هي أدوات الاختراق الفكري والنفسي والثقافي ولكن هذه المرَّة بالنقود أو ما يولِّد نقوداً. وإذا كان الاحتلال العسكري مقدِّمة لتمهيد المنطقة أو غيرها للإغراق السلعي، واحتلال السوق ومواقع المواد الخام لتسمين التراكم، فإن الاختراق الثقافي هو فتك اشد. فالاختراق الثقافي كما اشرنا يخلق مثقفين بمثابة أجهزة بث لثقافة ومصالح العدو بطرق عديدة بين فجَّة وناعمة وبين مباشرة ومخفية..الخ. أما السوق فهو إخضاع واغتصاب، لكنه على الأقل لا يبث دعاية، لا ينطق.

من يتسنى له الاطلاع على مقادير الأموال التي تلقي بها الإمبريالية لمنظمات الأنجزة والمراكز الثقافية والمنح الدراسية وندوات ومحاضرات وورشات ومؤتمرات التطبيع الثقافي يكاد لا يُصدِّق أن المركز الغربي الرأسمالي عقلاني كما كان يزعم ماكس فيبر عن نشوء أو ولادة الراسمالية في بريطانيا البروتستنتية طبقاً لزعم ماكس فيبر بأنها العقلانية الوحيدة، حاشى وكلاّ... هذا المركز شديد العقلانية. فالكثير مما

ينفقه هو اساساً من فوائد المدخرات العربية الرسمية والطبقية البرجوازية في مصارفه. وقد يساعدنا للدفاع عن هذه الفكرة أمر آخر، وهو إنفاق المركز على الكيان الصهيوني الإشكنازي، القاعدة الأولى، فما انفقته الولايات المتحدة وألمانيا الغربية على هذا الكيان بلغ حتى ما قبل عامين 135 مليار دولار[74] هل كان هذا عبثاً؟ كلا. هو استثمار استراتيجي بمعنى أن دور هذا الكيان في تخريب الوطن العربي والحيلولة دون وحدته وإبقاء تدفق النفط إلى المركز يحقق ارباحاً يبدو الرقم أعلاه لاقيمة له مقارنة معها. ألم يقل وزير الحربية الميركي الأسبق ألكسندر هيج أن إسرائيل هي بارجة أميركية لا تغرق ولا تكلفنا اي جندي على ظهرها! هذا المعنى الاقتصادي للاستثمار الاستراتيجي بمعنى أنه مُدرٍّ للدخل.

والقاعدة الثانية، هي المثقفين، هي تخليق مثقفين متغربنين متخارجين يُلقى لهم بنقود لا قيمة لها بمعيار الإمكانات الغربية الراسمالية، لكنها ارقام فلكية مقارنة مع المداخيل المحلية، ويقدم له هؤلاء خدمات هائلة من حيث تخريب الثقافة العربية، هل كتابة التقارير السرية، تخريب الأكاديميا، تمكين الغرب من احتلال دوائر وكليات وجامعات بأكملها في الوطن العربي والأرض المحتلة، هذا احتلال اخطر من احتلال الجغرافيا. فاحتلال الجغرافيا يبقى مخلخلا متقلقلاً لأنه يواجه بالمقاومة البشرية، أما احتلال العقول فيخلق طابوراً خامساً يشل المقاومة الثقافية والعلمية، بل ويخلق استخذاءً، يخلق تطبيعاً يخلق استدخالاً للهزيمة.

هذا هو الدور الذي تقوم به في الأرض المحتلة منظمات الأنجزة والمراكز الثقافية لدول المركز، كالمركز الثقافي البريطاني العتيق هنا، والفرنسي والألماني. أما الولايات المتحدة، فلها الكثير بدءاً من يو .اس إيد، وصولا إلى مكاتب أل سي.آي إيه وغيرها من الدول الأجنبية التي تمارس تطبيعنا بطرق شتى ولأهداف شتى.

مهمة هذه المراكز الثقافية كقواعد للاستعمار هي ملاحقة المثقف والثقافة تحت يافطة التفاعل الثقافي. وهي بالطبع لديها ما تعرضه لهم. لديها المال، ولديها أجواء خاصة ومريحة صيف شتاء، ولديها «البرستيج المستوى الرفاهي والتحديثي وربما المغناج» الغربي بدل الفظاظة الشرقية والتقشف الثوري...الخ. لذا، قد لا يوجد اي مثقف محلي لم يتم العرض عليه وتجنيده بدرجة أو أخرى. وهذا التجنيد لا يشبع لأنه كمهمَّة هو حالة حرب اختراقية للبنية المجتمعية وللثقافة، وهاتان لا تتوقفان عن التوليد،

(74) انظر وراء معجزة نمو إسرائيل نهب وطن، إدارة جادة وإغداق خيالي أميركي، عادل سمارة في مجلة التراث والمجتمع، رام الله العدد 47 صيف 2007 ص 53-70.

فلماذا يتوقف الآخر عن التجنيد. إنه مستوى آخر من التراكم، وهنا الأخطر، هو تراكم التجنيد البشري، تراكم استخدام العقول، بدرجات بالطبع، فالبعض يدري والبعض لا يدري، هذا برزخ المصيبة والمصيبة الأعظم!

عبر منظمات الأنجزة هذه، وهي ناقلات/ حافلات تطبيعية بلا موارية وعبر استقطاب مثقفين يساريين/ ات لم تكتفِ هذه المنظمات بتجنيد المثقفين بانتزاعهم من الحركات اليسارية بل أبقت على بعض منهم ضمن هذه الحركات ليصلوا، عبر ما يتوفر لديهم من أموال، إلى مواقع قيادية في هذه المنظمات، وليقوموا في التحليل الأخير بأنجزة/ تطبيع الأحزاب اليسارية نفسها. لذا، لا غرابة أن نجد أحزاباً يحمل معظم كوادرها القيادية انتساباً إسمياً لها وتحديداً لتراثها الفكري والنضالي في حين يعيشون ويعملون ويحققون «فائض قيمة خدماتي –بيولوجي– كما يسميه هاردت ونيجري– وهو ما لا نتفق معه– لصالح الأجنبي الذي أقام وموِّل هذه المنظمات غير الحكومية.

وهناك القواعد من النمط الثالث، وهي الدول الصغيرة التي ليس لها تاريخها الاستعماري في الوطن العربي، كما أن قامتها اقصر من التطاول كي تُنافس على دور استعماري، هي ليست إمبريالية بالمعنى القيادي، لكنها وافقت على أن يتم استخدامها إمبريالياً لها دور إذن ضمن الاستراتيجية الإمبريالية وخاصة الأميركية في الوطن العربي، ونخص منها هنا النرويج والسويد والدنمارك(الدنمارك بعد شتم الرسول ومقاطعة منتجاتها تركز على شمال الضفة الغربية كمنطقة فقيرة تبحث عن حصتها؟؟؟). هذه الدول الثلاثة كعيِّنة من الحكومات غير الحكومية اي التي سياستها في منطقتنا تابعة وأداة للسياسة الأميركية العامة للمشروع الأميركي، وبالطبع هي مجندة لخدمة الكيان الصهيوني. وهي دول يمكننا تسميتها ب الدول النائمة، التي تستيقظ، بل تُوّقَظ حين يصبح استخدامها ضرورياً. وقد زاد استخدامها حقيقة في العقود الأخيرة حيث بدأت تنزلق إلى الاتحاد الأوروبي وتغادر، وإن تدريجياً، ما سُمِّيَ سابقاً سياساتها الحيادية، وحتى دور الدولة ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي، وهو تعبير يحاول إخفاء التركيب الطبقي للمجتمع.

بين هذه الدويلات الثلاث كانت النرويج ألأولى التي تم استخدامها عملياً في التطبيع مع الكيان الصهيوني. بدأ ذلك بالدراسة المسحية الشاملة التي قامت بها منظمة «فافو» النرويجية للضفة والقطاع سكانيا واجتماعيا واقتصادياً...الخ وهي الدراسة التي قامت عليها اتفاقية أوسلو التي ولَّدت الحكم الذاتي (أوسلو–ستان). زعمت «فافو» أنها منظمة مفروزة عن اتحاد العمال النرويجي! وهكذا بدأ دور النرويج القبيح هذا من

دراسة فافو ليصل مؤخراً إلى تمويل انشطة راقصة وموسيقية في مؤسسات محلية تُقدَّم إلى قشرة من شعب تضطر نسائه للإنجاب في السجون أو على حواجز جيش الاحتلال الذي ترعاه نفس الولايات المتحدة. هل لا يحق لنا التمتع بالموسيقى؟ بلى، ولكن ليس عبر تطبيع خبيث ومقصود به خلق وتوسيع فئة متخارجة لا دوراً وطنياً لها.

السويد مثال آخر، لعبت دوراً في تأجيج الصراعات العرقيّة والدينيّة، كالدور الكبير الذي لعبه رئيسُ حزب اليمين السويديّ كارل بلد، الذي تولّى في فترة رئاسته للحكومة مهمّةَ نقل الآلاف من العالقين في كمّاشة التصعيد العرقيّ الدينيّ في بلغاريا وكوسوفو والبوسنة، بصحبة أعداد من الناشطين والدعاة السياسيين والمقاتلين السريين، إلى السويد. وأظهرت الأحداثُ اللاحقة أنّ "بلد" أخذ بالتحوّل السريع ـ بالتزامن مع تغيّر هويّة العداء من شيوعيّ الى إسلاميّ ـ من زعيمٍ سياسيّ محليّ لبلدٍ صغير مسالم كالسويد إلى وسيطٍ دوليّ ذي حيادٍ خادع يتولّى ملفَ البلقان. وفي غزو العراق ظهرَ اسمُه مجدّدًا ضمنَ فريق الخبراء الذين رسموا آفاقَ الاحتلال. وظهر اسمُه ثالثةً في عقود النفط، ورابعةً في أحداث دارفور، وخامسةً في مؤتمر ستوكهولم عام 2008 راعيًا لإعادة إعمار ما خرّبته آلةُ الغزو الأميركيّ للعراق. إنّ السياسة، بما في ذلك الليبراليّة الأوروبيّة، ليست بريئةً كما يعتقد الناس الطيّبين!

تشوهات مجتمعية نتجت عن التطبيع:

كما أشرنا في غير موضع بان التطبيع اصبح جزءاً من نمط الحياة في الوطن العربي والأرض المحتلة، سواء بسواء. هذا ما أدركناه ولم نتداركه بعد. قد يسأل معترض شعر بالإهانة القومية: هل يصح هذا على المغرب على سبيل المثال؟ نقول يصح تماماً كما هو في مناطق «أوسلو–ستان». هل يجوز إقامة علاقات طبيعية مع دول المركز التي اقامت الكيان الصهيوني وتفاخر بحمايتها له بعد كل ما ارتكبه من مذابح؟ هل يجوز إقامة علاقة طبيعية مع فرنسا التي ترفض حتى اللحظة الاعتذار عن مذابحها في الجزائر، وفي المغرب بالطبع؟ وليس المقصود هنا إغلاق الأبواب مع الأمم، بل المقصود أن يتأصّل في وعي كل مواطن، أن على كل بلد أن يدفع ثمن عدائه للأخريات بل جرائمه ضدها.

مثلاً، لماذا تفرض الدول الغربية حاجزاً «أمنيا» في معابرها يُخضع كل عربي وحتى مسلم لكافة أنواع اشعة الفحص؟ لماذا أنت مشتبه بك بينما الأميركي أو الفرنسي

مرحب به هنا كسيِّدْ؟ لماذا يحظى الكيان باتفاقيات أفضلية إلى أسواق الغرب بينما تُفرض حماية على هذه الأسواق تجاه أي منتج عربي سوى النفط؟ مثال آخر: في بداية الثمانينات حينما بدأت معامل البتروكيماويات بالانتاج في الخليج العربي، فرض الغرب منعاً على دخولها لأسواقه، رغم أن إقامتها كانت بنصائح غربية[75]!

المهم في هذه النقطة تحديداً ان نشير إلى ذلك الخلل الهائل المتمثل في تعايشنا مع التطبيع كأنه أمر عادي. وهو تعايش ينم عن خلل في فهم الحرية كحالة وحق في نفس الوقت. يكمن هذا الخلل وراء ما نراه من رخاوة تجاه القضايا العامة وعلى رأسها الوطن حيث يصبح المحتل، أو هكذا يُراد له من المطبعين والمحايدين، عادياً. والرخاوة ثقافة وليست حالة عابرة، وهي كحالة خبيثة تدفع صاحبها للبحث عن مبررات لها.

كما نراهن على الزمن يراهن عليه العدو. والسبقُ أو المستقبل هو لمن يُعدُّ أكثر ويعبىء أكثر. لقد وصل التطبيع في الأرض المحتلة إلى نخاع البعض، وخاصة أنصاف المثقفين/ ات والحركات المهزومة، تلك الحركات أو المنظمات التي فشلت في حمل مشروعها النضالي الوطني التحريري تحديداً فقبلت بالحكم الذاتي. والتضمُّخ أو الرنخان في التطبيع أفرز ظواهر ومواقف وتحليلات في منتهى الخطورة ربما أخطر شاهد عليها ذلك التقليل من انتصار حزب الله والمقاومة اللبنانية في الجنوب عام 2000 والزعم أن ذلك الانتصار لم يكن سوى انسحاباً إسرائيليا طوعياً وكل هذا الزعم ليس سوى تغطية على عجز هذه القوى وتورطها في الاستسلام لأنها لا تستطيع تحمُّل انتصار غيرها. ولكن أليس الإخلاص هو أن تبارك من أنجز المهمة التي عجزت عنها؟ وأن تعقد له لواء النصر والقيادة؟ من له عقلاً، وما زال يعتقد أن الكيان الصهيوني ينسحب من شبر لوجه الله! فكيف لصالح حزب الله! ورغم هزيمة جيش الكيان عام 2006 ورغم أن انسحاب العدو من الجنوب 25 ايار 2000 كان تحت جنح الظلام أي حتى لم يكن انسحاباً استعراضياً مخافة أن يتم تصيُّده بمتابعته وضب مؤخرته، وهو انسحاب أشبه بالزيارات المرتعبة التي يقوم بها رؤساء أميركا للعراق المحتل رغم هذا الانسحاب الهروبي، إلا أن حرب 2006 كانت هزيمة معروضة على شاشات الفضائيات. ومع ذلك ما زال هناك من ينشرون دعاية مضادة لحزب الله من طراز لم يكن انتصاراً بل تعفُّفاً من العدو! ومن هؤلاء من يتنكر من مدخل الشعور الممرور للمهزوم/ المستسلم، أو من مدخل التعصب الطائفي ضد الشيعة أو من مدخل التطبُّع مع وجود الاحتلال واستدخال الهزيمة فبات يعتبر الحياة الذليلة تحت اقدام الاحتلال حياة عادية بل ربما

(75) The Jerusalem Post 4 October 1984

متعة! نعم، علينا أن نلاحظ بأن ليس شرطاً أن يكون المرء وطياً لأن وطنه محتلاً!.

في أعقاب توقيع اتفاقات اوسلو احتفلت الرخويات الفلسطينية به في الشوارع، والقى البسطاء باقات الورد على دوريات الاحتلال المدججة بالوعي الصهيوني ومن ثمَّ بالبنادق وكانت تتمنى لو تُرمى بحجر لتمارس صيد القطيع. وتأسيساً على ما سُمِّي بالسلام، بدأت اقلام الرخويات في الكتابة ضد المقاطعة في مديح من الأذهان الباهتة لما حصل، وما حصل هو اعتراف بأن الوطن هو للعدو!

من سمات التطبيع على وجه المجتمع ظاهرة الاقتصاد السياسي للفساد[76]. تعود بداية هذه الظاهرة إلى ما اشرنا إليه أعلاه عن إلحاق الطبقات الاجتماعية في الأرض المحتلة باقتصاد العدو. فأساس هذا الإلحاق هو التطبيع، وهو ما حال دون تبلور ثقافة تنموية ومقاومة اقتصادية وصولا إلى التنمية بالحماية الشعبية.

والاقتصاد السياسي للفساد، للتطبيع، لا ينحصر في مستوى معين، بل هو نظام اقتصادي متكامل يضرب الانتاج والادخار والاستثمار والتبادل. هو استهلاك متخارج وشراهة استهلاكية معاً، هو استهلاك متخارج بمعنى شراء منتجات العدو أو الأجنبي دون شعور بأن في ذلك خطيئة مؤداها رفد الآخر بثروة البلد التي يحتلها. وهو استهلاكية بمعنى الرغبة في شراء ما ليس محلياً ضمن شعور بأن هذا الشراء إنما يرفع من مقام هذا المستهلك، وهذا ما يقود بالطبع إلى الاستهلاكية بمعنى الشره الاستهلاكي الذي لا يشبع، وما يترتب عليه من نزيف لثروة البلد.

ويتبع الاستهلاك والاستهلاكية بالضرورة بطء/ وحتى تفكيك البنية الانتاجية للبلد، فإغراق السوق بمنتجات العدو هو الإشهار الأعظم للتطبيع، هو تطبيع تدفع الناس ثمنه من دخلها، تماماً كما تدفع في استيراد الثقافة الأخرى من وعيها كلها أثمان جميعها مكلفة. وطالما نستهلك منتجات جاهزة لا بد أن نفقد جرثومة تحريش الانتاج وحتى العمل، الانتاجي السلعي والفكري. لذلك يتسابق التجار على استيراد أحدث وآخر ما يُنتج في الغرب، ويتسابق مثقفو التخارج على استعمال آخر المصطلحات التي يفرزها مثقفون غربيون بغض النظر عن علميتها أو رجعيتها أو عنصريتها أو بياضها، او حتى جنونها هذا شأنه مع ما بعد الحداثة. وحين يصل مجتمع معين إلى عُقم الانتاج السلعي والفكري، فهو في عصر انحطاط يقف على حافة السقوط من التاريخ. هل هذا القول مؤلم؟ نعم ولكنه واقعي، للأسف واقعي وغير تطريبي ولا تطميني.

---

(76) انظر مقالة عادل سمارة، الاقتصاد السياسي للفساد في مجلة كنعان العدد 105 نيسان 2001 ص130– 148.

بتأصيل مرض الاستهلاكية وكساح الانتاج، لا يكون هناك داع للادخار. فالادخار هو في العادة بهدف الاستثمار، والاستثمار هو من أجل العمل والانتاج، وبغياب هذا وذاك وتحديداً بغياب الادخار، يكون الإفلاس، يكون عيش الإنسان بيومه وليومه، وأيضاً في السلع والثقافة والأفكار. فطالما يُنتج لنا الآخرون سلعاً، وأفكاراً فلماذا لا نرنخ في الأكل والطرب لماذا نتعب اجسادنا بالتفكير والعمل وبالانتاج الثقافي؟.

لا، إن الأمر أخطر هناك في الأرض المحتلة مثقفي السلطة والأنجزة الجاهزين والمتحفزين ضد أية كلمة تناهض التطبيع، هم أناس يتعيشون من وظائف لدى السلطة والأنجزة للدفاع عن التطبيع بل وممارسته واجتراء من اللغة بما يساعدهم على تصوير مجيىء شخص عبر التطبيع بأن رافضي التطبيع قُساةٌ عُصاة بلا مشاعر، يحرمون هذا أو ذاك من المجيىء للبكاء على قبر أمه، بل على ضريح الوطن! يا للطرافة، لقد اقتصرت المقاومةعلى ذرف ممارسة الدموع!

ما العلاقة بين مثقفي التطبيع وتجار الكمبرادور؟ هي العلاقة بين الثقافة ودورها في التربية، هي علاقة شرف الوعي أو مخزاة التجهيل؟ فالمثقف الذي يملأ معدة قلمه كل يوم ليكتب عن تهويمات الفن والموسيقى والشعر والسلام ووئام الشعوب وممارسة التطبيع الثقافي...الخ إنما يفرض علينا الابتعاد عن القضية الأساس وهي اغتصاب الوطن، اي اغتصاب ما على الوطن ونهب الأرض وإذلال الجميع، إنه الابتعاد عن الميدان الفعلي للحياة، عن غرق المواطن في منتجات الأعداء، عن ابتعاد الاقتصاد عن ضرورة الانتاج. يغرقنا هؤلاء في دوامة ثور الناعورة، عيناه موجهتين باتجاه واحد لا يرى غيره، عليه أن يسير ولا يفهم أن عليه أن يسير لأنه مسيَّر لغيره.

وهكذا، تلتقي مصالح الكمبرادور الراسمالي والثقافي معاً سواء بقرارأم لا. فالتاجر الذي يستورد فيلماً أجنبياً أو منظمة الأنجزة التي تنفق على مسرحية تطبيعية ترفض الكفاح المسلح كما يحصل في سينما التطبيع برام الله إنما يقدم مادة لمثقف التطبيع كي يكتب عن جماليات الفن الغربي، وعن إنسانية الاسكندينافيين، ويتهرب من القنبلة التي تحويها هذه الأعمال وهي التنفير من الكفاح المسلَّح. إلى جانب المدافعين بملء الصدر عن التطبيع هناك أنصاف الوطنيين، الذين يرفضون هذا المستوى من التطبيع ويقبلون ذاك. الانتقاء الذاتي، هو ضد توقيع بيان من مثقفين محليين يدعو العرب للقدوم إلى الأرض المحتلة، لكنه يرفض توقيع عريضة ضد التطبيع. هذا نموذج مزاج مثقف «الروح الحلقية-لينين» الذي يرى القضية من ثقب عينيه وحدهما وفتحة وعيه المتصهينة وفي النهاية: الويل للقارىء الطيب!

لقد أجرى التطبيع سيلاً من التصالحات الاجتماعية معه، وهي تصالحات في منتهى الخطورة، ولا نقصد هنا التصالحات في الفكر والوعي واللاوعي، بل ميدانياً على الأرض. إنه تدجين العقل الاقتصادي للمواطن. وإلا كيف يتصالح مواطن فلسطيني في أوسلو–ستان حيث متوسط الدخل للفرد لا يتجاوز 1200 دولار، يتصالح مع واقع انفتاح الاقتصاد المحلي على اقتصاد يصل متوسط دخل الفرد فيه إلى 26 ألف دولار. وهذا متوسط دخل الفرد في الكيان! ألا يعني هذا من ناحية اقتصادية أن الفلسطيني هو في مقلاة أسعار! من هنا يتم دفع المواطن لقبول أموال الأنجزة والدول المانحة لترقيع وضعه طالما أن المشروع السياسي لفصائل م.ت.ف هواوسلو وليس القطع مع الاحتلال وطرده وحق العودة...في هذا المناخ يضطر المواطن للتطبيع إلا من يُقاوم! كيف يعيش المواطن مع علاقة اقتصادية بين الطرفين، حيث الأسعار متقاربة أو متطابقة فسعر السلعة هو سعرها، وإن تفاوتت المفروضات الضريبية بين «أوسلو–ستان» والكيان الصهيوني، بينما المداخيل بكل ذلك التفاوت؟ ومع ذلك يُدافع مثقفو السلطة، ومثقفوا التسوية ومثقفوا الكفر باليسار والماركسية المرتدين طمعا في الوظائف ورغيد العيش يدافعون عن التطبيع، ويرفضون حتى توقيع عريضة تشجب التطبيع. فأية طليعة هذه؟ ألم يذهب هدراً ذلك المال من الدخل القومي الذي استثمر في تعليم هؤلاء؟ فلماذا لا تمنحهم وتغدق عليهم سلطة الحكم الذاتي ومنظمات الأنجزة والدول التي ورائها وأجهزة المخابرات والثنك تانكس...الخ! هل يوحي هذا الحديث بنقد جارح؟ نعم، ولكن ما المؤلم أكثر؟ جراح الأمة والوطن وحتى التاريخ أم جرح أفراد لفصد الدم الفاسد فيهم! فالتطبيع يسري في دماهم!

مع التطبيع الاقتصادي، الاقتصاد السياسي للفساد، لا يكون هناك، ولو مجازاً، اقتصاد وطني. الاقتصاد الوطني مصطلح مجازي اصلاً إذا ما قرأناه على أرضية طبقية، وكل واقع هو طبقي. أما حين نقرأه على ارضية العلاقة باقتصاد العدو، فالأمر خطير وخياني. فالانفتاح بما يستدعي الزنى هو الحيلولة دون تكوين قلب اقتصادي للبلد. لذا ترتبط كل مدينة وكل قرية وكل مخيم لاجئين باقتصاد الاحتلال جميعه، وليس كما يزعم القابعون في برزخ ما بين الاحتلال والاستقلال، كقلب لها، ارتباطاً مباشراً. اقتصاد بلا قلب، هل هذا ممكنٌ؟ أليس الاقتصادُ كائناً عضوياً؟ الاقتصاد هو الناس، ويكون اقتصادهم بلا قلب حين يستورد كل مواطن حاجاته مباشرة من تل ابيب.

والأمر أبعد، في اقتصاد تطبيعي كهذا، حيث تنكسرِ المعادلة الطبيعية في كل بلد في العالم والقائمة على فرضية وجوب او محاولة تمكّن راس المال من تشغيل

العمل. هذه المعادلة غائبة في الأرض المحتلة ، لا يتحدث عنها أحداً. لا يسار ولا يمين لا رجال ولانساء. بل إن «إنجيل التطبيع الاقتصادي- اتفاق باريس 1995» قد نصَّ على أن يواصل الاحتلال تشغيل ما لا يقل عن 100 الف عامل فلسطيني! عجيب هذا الاستقلال الذي يتحدثون عنه، وهو يُرسي اسس التبعية للاحتلال[77]. كيف يمكنك الاعتماد «بنيوياً/ منهجياً» على اقتصاد العدو ومن ثم مقاومته؟ أليس العداء هنا نزوة لغوية؟ .

في المركز الراسمالي، حين يعجز راس المال عن تشغيل العمل ويدخل الاقتصاد، بل القدرة الاستهلاكية للمجتمع لحظة «تدني معدل الاستهلاك Underconsumptionism، وكثيراً ما يعجز، تتولد ظاهرة الاستعمار، أي التوسع بالدم بلا موارية، وهذا بدءاً من استعمار الهند وصولاً إلى خراب البصرة اليوم. ولكن، كيف تحل "أوسلو-ستان" ومنظمات الأنجزة والدول المانحة (مانحة السموم) انكسار هذه المعادلة؟ ببساطة، تحلها بمنح مالية، "شَرَكْ/ خدعة التوظيف الموسع، وظيفتان للشخص، واستقطاب بقايا تنظيمات المقاومة، والتصدُّق على الماركسيين المرتدين، ليتحول الناس عن الانتاج إلى الاستهلاك وعن العمل إلى الكسل، أو يلوذوا بالرحيل وخاصة الجيل الشاب.

في اقتصاد هامشي من حيث قدرته الانتاجية وتهميشي من حيث عدم تشغيل قوة العمل مما يجعلها مهمشة سياسيا طالما هي مهمشة اقتصادياً، عندها يكون التطبيع سيد الموقف لا أحد يقرأه ولا أحد ينقده. وطالما يتزايد عدد من يعتمدون على المنح الأجنبية بسرعة ملحوظة، تتكون ظواهر بل قيم اجتماعية خطيرة بشكل لافت. يصبح سعي كل مواطن كي يجد وظيفة لا شاغر عمل، وكي يحصل على شهادة أو منحة ليكون مناسباً لمقاسات الأنجزة والمؤسسات الأجنبية أو كي يرتقي في درجات السلَّم الوظيفي للحكومة. هذا وكأن المواطن مستلق على قفاه بانتظار شيك مصرفي يجده تحت وسادة نومه في الصباح. فهو يرى كثرة من الناس متكاثرة تتعيَّش من "لاَ عمل/ لا انتاج".

بل يرى تبلور شريحة مجتمعية ممن يديرون مراكز الأنجزة والمراكز الثقافية الغربية ومؤسسات الفساد السلطوي والذين يعيشون من قص كوبونات الاستيراد...الخ شريحة الثراء من عائدات غير منظورة، ويعرف ان لا شروطاً كفائية مطلوبة لهؤلاء سوى

(77) كان مشهداً مراً يثير الضحك إذ سمعت في ورشة عن عمالنا في اقتصاد الاحتلال اقتراحاً من مسؤولين في «وزارة» العمل برام الله أنهم سوف يطلبون من الاحتلال توكيلهم بتنسيب العمال الذين سيسمح الاحتلال لهم بالشغل لديه. كان هدف هؤلاء التحكم بمن سيذهب للعمل هناك كي يقتطعوا منه رشوة، أو يحجزوا الفرص لمقربيهم تنظيميا، عائليا، ...الخ هذا بدل أن يكون القلق على بناء مشروع تنموية.

التطبيع، فربما يقرر أن يفعل، إن كان له حظٌ بأن يجد متسعاً له في هذه البنية.

تكتمل خطورة الموقف حقيقة بعد كل هذا بغياب الموقف النقدي. فحين تغيب المكاشفة والشفافية، بل حين يتم الإعلان في البلد بكاملها بأن الفساد مستشر، يتعود عليه المواطن، ولا يتخلّق بثقافة الاحتجاج، ويكون الهدف أن يؤول المجتع إلى التنافس على فرص الفساد. ألا يوحي هذا بخراب معمَّم!

الفصل الخامس

المقاطعة مناهضة التطبيع...ملامح مشروع

تأسيس المقاطعة:

ليس غريباً أن من صنع العدوان قد صنع المقاطعة. الحرب هي العمود الفقري لحياة راس المال، هكذا تقول تجربة الاستعمار أو الحروب البينية بين دول المركز نفسها على اقتسام الضحايا في المحيط. وبعد أن تمكن مجرد وجود الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية من لجم رأس المال عن الاستعمار لجماً مؤقتاً، انفلتت دموية راس المال من عقالها لتجعل من المحيط ساحة دم، فحلّت الحرب الساخنة مكان الحرب الباردة. ولم ينفعها تغطية المذابح في العراق وأفغاانستان وغيرها بنشر الديمقراطية، كما لم يساعدها المثقفون العملاء من المحيط على تغطية الأسباب الحقيقية وراء العدوان واخصها البحث عن الربح والوصول إلى التراكم اللانهائي، وهذه المرة بالنهب.

المقاطعة أو الحصار بشكله ومضمونه الحقيقي والحديث بدأ من الغرب الراسمالي في حقبة الإمبريالية ضد الاتحاد السوفييتي منذ ثورة أكتوبر، وللتغطية البلاغية اسموا الدول الاشتراكية دول الستار الحديدي بمعنى أنها هي التي أغلقت على نفسها[78].

كان قيام الدول الاشتراكية باتباع استراتيجية فك الارتباط مثابة المقاطعة المعاكسة بالمعنى الإيجابي اي القرار السلطوي والجماعي من تشكيلة اجتماعية اقتصادية ضد نقيضها، كانت الصين الشعبية، صين ماو، نموذج فك الارتباط. بينما

(78) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مسألتين: الأولى، أن الانظمة الرأسمالية ولا سيما في المركز تزعم دوماً أنها تؤمن وتلتزم بحرية التجارة في حين انها تطبق بلا موارية الحماية الاقتصادية بما يخدم اقتصادها ومصالحها. كان هذا منذ قرون ولا سيما في القرن الثامن عشر في بريطانيا ابان أزمة الذرة وحتى اليوم في منظمة التجارة العالمية. وبالمقابل، مارست الدول الاشتراكية استراتيجيات فك الارتباط مع المركز الراسمالي، وهي استراتيجيات تم التوصل إليها لسببين:
الأول: مباشر حين فرض المركز عليها الحصار.
والثاني: كان تطورا طبيعيا لضرورة الخروج من السوق الراسمالي والخضوع لقانون القيمة.

كانت سياسة اللاعنف والتقشف التي اتبعتها الهند في عهد غاندي هي سياسة المقاطعة السلبية وهي دفاعية في نفس الوقت. لكن الطرف الذي مارس المقاطعة والحصار بشكل دائم، كاستراتيجية دائمة كان دوماً هو المركز الراسمالي. وهي سياسة مزدوجة في حقيقة الأمر.

فمن جهة بدأ المركز بمغازلة ومخادعة النخبة التحريفية السوفييتية بل ومختلف دول الاشتراكية المحققة بقيادة خروتشوف بعد رحيل ستالين كي ينخرط الاتحاد السوفييتي في السوق العالمية بهدف تقويض مقدرته الاقتصادية والإجهاز على المشروع الاشتراكي العالمي باسره، النخبة شبه الطبقة-النومنكلاتورا- التي لم تكن تملك بالمعنى القانوني لكنها كانت تتحكم بانتاج الطبقة العاملة من مدخل بيروقراطي! ومن جهة ثانية مارس المركز القطيعة والحصار التام ضد الدول الراديكالية في المعسكر الاشتراكي وخاصة كوبا وكوريا الشمالية.

ولاحقاً بعد تفكك دول الاشتراكية المحققة واصل المركز بقيادة الولايات المتحدة حصار هاتين الدولتين، وفرض حصاراً ماحقاً على العراق في عهد الرئيس صدام حسين ومارس ذلك ضد زيمبابوي ويجري اليوم التخطيط لحصار مماثل ضد إيران. هذا ناهيك عن المقاطعة بشكل غير شامل ضد كثير من البلدان وفي ظروف معينة، كما يحصل ضد سورريا.

من جانبنا تجاه الكيان الصهيوني، فالمقاطعة والتطبيع نقيضان يفترض الواحد منهما اشتباكاً مع الآخر. فمناهضة التطبيع تفترض المقاطعة، والمقاطعة تفترض التنمية بقرار الاعتماد على الذات وصولاً إلى التنمية بالحماية الشعبية كحدٍّ أدنى. لكن للمقاطعة ثنائيتها: المقاطعة الرسمية والمقاطعة الشعبية تماماً كما التطبيع رسمي وشعبي.

بدأت المقاطعة الرسمية العربية منذ 1948 للشركات التي تتعامل مع العدو. لم يكن هناك تماساً مباشراً مع الاحتلال حتى تبدأ مقاطعة شعبية عربية، هذا رغم أن منتجات الدول التي خلقت الاحتلال كانت ولا تزال تملأ االأسواق العربية. إذن لم تكن المقاطعة الرسمية جادة وفاعلة، على الأقل على الطريقة التي يفرضها الغرب الرأسمالي على العالم. ألم يفرض الغرب ولا يزال عقوبات على الدول التي لا تقاطع كوبا وكوريا الديمقراطية؟. فليس ما نقوله جديداً ولا غريباً، إلا بمقدار تماهي البعض مع ما يفرضه العرق الراسمالي المركزاني الأبيض الذي يضع على أعين العالم بأسره منظار مصالحه فقط. فالتقصير إذن في المستويين. المستوى الرسمي الذي يُجيز لنفسه التبعية للمركز الذي لا يُخفي عدائه بل فوقيته الثقافية ايضاً، والمستوى الشعبي الذي لم توفر له القوى

السياسية ما يبين له معنى وخطورة ما يقوم به من تطبيع باستهلاك منتجات أعدائه، فإذا أعفت الأنظمة نفسها من مهمة وطنية أساسية، وهي قد أعفت فعلاً، فلماذا تتهرب الحزبية العربية من ذلك؟. من البساطة أن يقلِّل أحداً من أهمية كل فلس يدفعه لاقتصاد البلدان المعادية بل والمنحازة للعدو. فنحن نتحدث هنا عن اقتصاد السوق وعن الربح والتراكم اللامحدود، بل نتحدث عن اساس الصراع العربي–الصهيوني، بمعنى أن خلق الكيان الصهيوني هو في الأساس مشروع استراتيجي يُترجم إلى منافع اقتصادية تتحول إلى دفوقات مالية وتراكم في التحليل الأخير والتراكم بدوره يوفر الإمكانات المطلوبة للبحث والتطوير R&D مما يسمح لدول المركز بالبقاء في المقدمة بل وبتوسيع الفجوة بينها وبين دول المحيط بهدف تحويلها إلى فالق لا يُرتق سواء في الانتاجين المدني والعسكري وهي الحالة التي تسمح لدول المركَز بغزو دول المحيط عند الضرورة لتهزمها بسرعة تحول، كما كانو يردد الأميركيون، دون تكرار عقدة فيتنام، وهو ما حصل في العراق 1991، و 2003 ولكن في البداية فقط. وكلما أصبح الفارق فالقاً، يغدو اللحاق مستحيلاً على الأساس الرأسمالي مما يجعل الخيار الاشتراكي ضرورة، وهذا يتطلب بالطبع تجاوز الفالق الثقافي والفكري مما يفتح على وجوب نقد أُطروحات ما بعد الحداثة وخاصة من باب دورها في تفكيك القدرة والتماسك الكفاحيين في بلدان المحيط.

في حالنا العربي لا تبدأ المقاطعة الحقيقية إلا شعبياً، وحينها تنجح لأنها نابعة من عمق المجتمع طوعاً ولأنها معتَمدة من القوة الاستهلاكية الكبرى. هذ ما أثبتته تجربة الانتفاضة الأولى التي اغتالتها اتفاقيات اوسلو فيما هيأته بأن هناك سلاماً إلى جانب بل في حضن الاحتلال! كانت الانتفاضة ومن ثم المقاطعة عفوية شعبية، رغم مزاعم الكثير بأبوتها! وحين صار لها اباً، اي منظمة التحرير الفلسطينية انتهت إلى التطبيع.

لنعيد بإيجاز، بدأت المقاطعة بتوقف العمال عن العمل داخل مرافق اقتصاد العدو، وهو ما نسميه «الانسحاب إلى الداخل انتاجياً [79]» ، وتلا ذلك قيام المواطنين بالمقاطعة الاستهلاكية، «الانسحاب إلى الداخل استهلاكياً» وهنا يُسجَّل للمرأة[80] دورها المميز والمقرِّر لأنها هي التي تشتري، وهي التي قاطعت وركزت سلوك

(79) See Adel Samara Industrialization in the West Bank: A Marxist Socio–Economic Analysis Al=Mashriq Publications for Economic and Development Studies Jerusalem 1992.

(80) See Adel Samara Women vs capital in the Socio–Economic Formation in Palestine Al–Mashriq for Development and Cultural Studies Ramallah 1996

المقاطعة لدى بناتها وابنائها، لقد تلمست الطبقات الشعبية تحديداً طريق العمل الثوري ببساطة ودونما عنتريات سياسية. وتلا ذلك بدء الاستثمار الصغير في العمل المنزلي «التعاونيات النسوية المنزلية» لتصنيع فوائض المنتجات الزراعية التي ترعاها نساء الأرياف وتوصلها إلى نساء أحياء المدن، وتم ذلك في لجان الأحياء، وتبعه الاستثمار في العمل الزراعي نفسه. لقد عاد الكثيرون ممن تركوا الأرض لاستغلالها بعد أن تركوها وعملوا في اقتصاد الاحتلال، بعد أن بقيت الأرض بالنسبة لهم مجرد مصدر ثانوي لاستكمال متطلبات الحياة ضمن استراتيجات البقاء المتمثلة في تحول الفلاح إلى عامل مأجور بعيداً عن الأرض في مجتمع مترسمل ويزداد رسملة باختراقه بعلاقات السوق والتسليع، مما دفعه لإخضاع الارض لتكميل ما تتطلبه الحياة ذات الكلف العالية حتى للضروريات والأسعار حلزونية الارتفاع...الخ. . كما بدأت استثمارات محدودة في بعض الصناعات.

ما هي السوق التي تنتج عن هذه الدينامية الاقتصادية الجديدة؟ هي سوق محلية شعبية، تتزايد تبادلاتها الداخلية على حساب المنتجات الخارجية وخاصة الإسرائيلية. صحيح انها علاقات سوق، ولكن ضمن قانون قيمة محلي أو وطني لأن المكوِّن الخارجي سواء الاحتلالي او غير الاحتلالي يكون ضعيفاً او يُقبَل حين الضرورة.

لا نتحدث هنا عن المفهوم الاشتراكي، الماوي تحديداً لقانون القيمة، اي تطوير آليات العمل الاقتصادي باتجاه إلغاء قانون القيمة بل نتحدث عن درجة وسيطة من فك الارتباط التي هي تقلص الاعتماد على قانون القيمة السوقي الدولي وزيادة اعتماد قانون قيمة محلي، اي اسعار أقل، وتسويق منتجات المنتج المحلي، وتمكينه من حيازة فائض، وتقليص نزيف الفائض إلى الخارج كأثمان لسلع اجنبية مستوردة، تكافل وطني بحيث تستهلك طبقات منتجات عمل طبقة أخرى، بغض النظر عن قيامها على الملكية الخاصة، وفي التحليل الأخير حالة من التضامن الاجتماعي، وهي من الحالات الفريدة التي يمكننا تسمية الاقتصاد فيها «اقتصاداً وطنيا».

ما هو الانتاج الذي ترتب على هذه الدينامية الشعبية في المقاومة/ المقاطعة ورفض التطبيع؟ هو انتاج الحاجات الأساسية لمجتمع يعيش حالة انتفاضة، اي تحول المقاومة من النخبة إلى مقاومة جماهيرية. هذا معنى المقاطعة، وهذا خلع قيود التطبيع.

أين حصل انكسار أو كسر المعادلة؟ لا مفر! فأي مشروع وطني يحتاج كسره أو يتطلَّب تخاذل البرجوازية سواء الكمبرادورية أو البيروقراطية. كان المفترض تحويل

الانتفاضة كنضال وطني جماهيري إلى انتفاضة تنموية اجتماعية ثقافية ومن ثم سياسية. كان لا بد لها من مشروع تنموي تتبناه م.ت.ف بتزويد الفلاحين بقروض أو هبات لإعمار الأرض واستغلالها، وتقديم قروض او هبات لأصحاب المعامل التي تصنِّع الأساسيات. كل هذا لم يحصل. كان همُّ القيادة الفلسطينية استثمار الانتفاضة سياسياً للتوصل إلى حل سياسي مهما كان قميئاً (دولة/ دويلة في الضفة والقطاع أو بعض منهما أوسلو–ستان)، جاء الحلُّ تطبيعياً من الطراز الأول، إنه اتفاق أوسلو السياسي الذي لم تتطاول قامته إلى خروج الاحتلال من الضفة والقطاع، ولا قامته الاقتصادية لتوصل إلى التبادل الحر تصديراً واستيراداً ومقاطعة منتجات الاحتلال.

ليس هذا كل ما حصل في الانتفاضة اقتصاديا وتنموياً، ولكن حصول التسوية، أدى إلى توقف المقاطعة اقتصاديا وثقافيا مع التسوية. واصبحت السلطة بلدوزر التطبيع العلني. وغير الحكومية حاملها الثقافي. إن المقاطعة حرب بالمفهوم العام للحرب، لكنها حرباً دائمة وشاملة، هي فرض عين، بمعنى انها حالة اشتباك متواصل تتحول احيانا الى حرب شاملة، لكن المهم ان الاشتباكات لا تخبو.

تجدر الإشارة إلى أن سلطة الحكم الذاتي برئاسة رئيس وزرائها سلام فياض قد أطلقت (2010)حملة لمقاطعة منتجات المستوطنات الصهيونية. وبعيداً عن قراءة هذا القرار على اساس تقني لوجستي بمعنى أن بوسع هذه المستوطنات تصريف منتجاتها في الضفة الغربية عبر الشركات الصهيونية القائمة في المحتل عام 1948 (وهي مستوطنات قديمة بالطبع)، فإن قرار مقاطعة انتاج المستوطنات هو تطبيع من قدر رفيع فهو يعني بوضوح أن المناطق المحتلة عام 1948 ليست فلسطينية وهذا بحد ذاتهً تكريس للتطبيع والاعتراف بالكيان بأغطية «كفاحية» وربما هذه من أمهر أساليب ترويج التطبيع! لا بل هي أخطر لأنها قرارات خبيثة تكرِّس في ذهن الفلسطيني والعربي أن هذه القرارات هي لتدعيم قيام «دولة فلسطينية» في الضفة والقطاع في محاولات حثيثة ومستميتة للتأصيل في ذهن المواطن أن الحقوق الفلسطينية والعربية هي فقط في الضفة والقطاع فقط! وهذا مدخل خبيث ولكنه علني لشطب حق العودة رغم الرطانة عن التمسك به.

دعونا نوجِّه أبصارنا إلى العمق العربي. فإذا كان بوسع الفلسطينيين الخاضعين لاحتلال تعسفي بكل حضوره المادي، بملء الكلمة والمعنى، أن يقاطعوا منتجات عدوهم، فما الذي يمنع المستهلك العربي عن المقاطعة؟ هل هناك غير القرار السياسي اللاقومي؟ هناك إذن أسباب ومصالح، هناك خطة، استراتيجية مهزومة وتعمل على زرع واستدخال الهزيمة. هناك إبعاد للمواطن العربي عن المشترك القومي لينتهي قطرياً

جهويا وحتى بمفرده في مواجهة عالم لا حدود لقوته وعسفه. لا بد للعدو من تهويل المعركة المقبلة كي لا يقوى أحد على المواجهة إلى درجة خلق مناخات لا يضطر فيها العدو حتى لخوض مواجهة.

الإجهاض الذي آلت إليه تجربة الانتفاضة كثورة شعبية، هو نفسه الذي آلت إليه تجربة المقاطعة العربية الرسمية. لقد تمكن الرسمي في التجربتين من التورط في التطبيع وإجهاض التجربتين. أما العدو فلم يبدِّل تبديلا!

التطبيع من جانبهم:

يبرر الإنسان إنسانيته حين يناضل من أجل هدف، ولا يكفي فالأهم أن يظل على موقفه حباً في هدفه. فمن ينقلب عن أو على هدفه ينقلب وينكفىء عن إنسانيته. وحتى هذا لا يكفي، ألم تشهد الإنسانية ولا تزال أمثلة بقاء على أهداف عدوانية؟ بل الكثير. هذا شأننا مع موقف العدو من التطبيع. هو مناصبتنا العداء حتى الرعشة الأخيرة. وحين ندرك هذا، ندرك بالطبع خطورة هؤلاء الذين انقلبوا وتقلَّبوا عن الهدف بل عن الواجب حتى في أبسط متطلباته للتضحية. وينتهي بنا الأمر إلى: لا تصالح. لا تصالح الذين في الداخل كي تقوى على الغُزاة من الخارج. إن أمَّةً تصالح مهروليها ومساوميها ومهزوميها لن تُباري بكتفها الأمم الحية سواء العدوانية أو غير العدوانية منها.

بدءاً من سايكس-بيكو وحتى اللحظة، لم يغير معسكر العدو من موقفه أو في موقفه، هجوم لا يتوقف بمختلف الأسلحة من الطلقة حتى الكلمة في الحرب النفسية ما كان يقوله تشرشل 1921 هو ما يقوله اوباما اليوم، وما قاله الأمير فيصل 1919 تقوله مختلف القطريات العربية اليوم، وما خطط له هيرتسل، ينفذه نتنياهو اليوم.

القاتل لا يتراجع، فما بك حتى تصالح؟

هكذا تفيد الشواهد. كانت الشبيبة اليهودية عام 1918 في فلسطين تطارد النساء اليهوديات اللائي يشترين البيض العربي ويكسرونه في الأزقة، وكانت المنظمات اليهودية توصي السيدات اليهوديات حين يشترين التفاح العربي أن يوخزنه بأظافرهن الطويلة كي يتلف[81].

واليوم، فإن اتفاق باريس الاقتصادي يفتح مصاريع الضفة والقطاع لكافة منتجات العدو زراعية وصناعية، في حين يمنع معظم منتجات هذه المناطق من دخول

(81) See The Other Israel ed by Arie Bober Anchor Books 1972.

سوق الاحتلال، جدار اقتصادي مُقام من جهتنا وغير موجود من ناحيتهم!

وبمعزل عن الاتفاقات الموقعة أو الضمنية، فالاحتلال يصادر الأرض والماء ويراقب الهواء، واللغة المكتوبة بل يطالب بمحاصرة ومعاقبة رافضي التطبيع من المثقفين، وأقصى ما يعرضه « سلاماً اقتصادياً». هو ما نسميه «سلام راس المال»كتاب أفكار حبيسة». فهو سلام بين راسمالية يهودية تمثل شارعها، وبين كمبرادور محلي لا يمثل أحداً. فالسلام الاقتصادي يعني أن هناك حكومة مركزية واحدة هي في تل ابيب، وأن أوسلو-ستان هي مقاطعة أو كانتون ملحق بها. السلام الاقتصادي سوق واحدة وقرار اقتصادي مركزي واحد، وتبادل لا متكافىء/ مسلَّح Armed Unequal Exchange، أي هي حربٌ اقتصادية، فالسلام بعرف العدو طبعة أخرى من الحرب. في أفضل أحوال السلام الاقتصادي، هو علاقة متاجرة داخلية في الدولة الواحدة دون إزالة أو تخطي بنيتها السكانية الثنائية: السيد الأبيض والعبيد العرب. اقتصاد مركزي وملحق صغير به وله. السلام الاقتصادي يشتمل على حراك ديمغرافي باتجاه واحد، حراك اليهود إلى كل مكان، وحشر العربي كل في منزله، وحين يحاول التفكير في وجبة الصباح عليه ان يطلب من الحاكم إذناً بذلك.

السلام الاقتصادي يعني حرباً تغتصب اكبر مساحة ممكنة من فلسطين لدولة يهودية نقية بانتظار أن تصبح كل فلسطين نظيفة من العرب. وإلى أن يحصل هذا فليستهلك هؤلاء العرب منتجات عدوهم ذات درجات ثانية وثالثة وبلا درجات.

السلام الاقتصادي تطبيع من الجانب الفلسطيني، تكيُّفٍ مع ما يأمرهم به عدوهم. تدفق سهل لما لديه من الزراعة والصناعة والخدمات، وفوق ذلك الوعي بالتكيف والتماهي مع ما يأمر/ يسمح به العدو وليسموا ذلك دولة. فمن الذي بيده الحل والربط والقيد والنقد والسجن غير الاحتلال؟ فالاحتلال لا يُطبِّع بل يطبع معه فلسطينيون بالنيابة عنه، فأي حال، حين يكون التطبيع مِنْكْ مزدوجاً عنه وعَنْكْ!

السلام الاقتصادي هو تطبيع الناس على الإغلاقات والحصار وتكيفهم معها، بل تطبيعهم على القتل، فيحصل كل هذا وتبدو الحياة عادية. أليس هذا هو التطبيع، حياة عادية حيث تُواصل مؤسسات سلطة الحكم الذاتي التفاوض والتنسيق وإدخال منتجات الاحتلال، والحديث عن السلام وعقد ورشات ثقافية مشتركة وندوات وحتى رحلات[82].

(82) عُقد منذ بداية حزيران 2010 مؤتمر بيت لحم الثاني للاستثمار وجُلب إليه كما كان في العام الماضي مطبِّعين عرباً، وبالطبع عُقد بالتزامن مع المذبحة التي قام بها الكيان الصهيوني ضد قافلة الحرية لكسر الحصار عن غزة. وليس هذا سوى شاهداً واحداً ليس اكثر على قرار سلطة الحكم الذاتي ليس بالتطبيع وحسب، بل لتكون ناقلة التطبيع إلى الوطن العربي.

أما كيف ينظر العدو إلى المطبعين الفلسطينيين والعرب، فليس علينا إلا قراءة بعض ما يكتب[83].

استدامة ومساحة مصطلح التطبيع:

بما هو تناقض تناحري مع العدو، فلا مساحة لتناسي الصراع مما يوجب حضور مناهضة التطبيع لدى كل مواطن عربي، بدءاً بالفلسطيني حضورا يمتد من صباح الحياة اليومية انتهاء بالاستراتيجية القومية رؤية وممارسة وتطبيقاً. هنا يكمن موقف رفض استدخال الهزيمة بمعنى أن يحضرنا رفض التطبيع وممارسة المقاطعة على الدوام كأساس إيماني ورقابة ذاتية واعية وفي النهاية انتماء طوعي لا يشوبه التساؤل والجدل.

هذا الأمر على ضخامته قابل للقسمة على كل فرد. فكل مواطن حين يمارس المقاطعة، بما هي الشرط الذي تستدعيه مناهضة التطبيع، يعني أن كل فرد قادر على ممارسة المناهضة، بل يتوجب عليه ذلك. هي ممارسة قد تبدو ضئيلة ولكن عدم ممارستها هي خطيئة مشحونة بسلبية اضخم بما لا يُقاس من القدر البسيط من الجهد والتضحية المبذولة في ممارستها. هي تماماً كالحسنات، القيام بها اختيارٍ، أما المعصية فالعقوبة مرفوعة لقوىً عالية.

تحضرنا مناهضة التطبيع كفضاء مفتوح من المقاومة لا حدَّ له، كحاضنة للمقاومة ولا سيما شرطها المسلّح. لا يمارس كل مواطن الكفاح المسلح بما هو نضال النخبة، لكن مناهضة التطبيع هي نضال الجماهير بشمولها بل هي الفرش الاجتماعي / الاقتصادي الفكري لكفاح مسلح قابل للانتصار. هي حرب غوار الوعي بشموله والوعي بالاستهلاك، والاستهلاك الواعي والوعي التنموي والوعي الوطني.

بوسع كل مواطن عربي مناهضة التطبيع بأن لا يستهلك منتجات الأعداء، العدو الثلاثي (الكيان الصهيوني الإشكنازي، الكمبرادور العربي (ما يستورده)، والمركز الراسمالي المعولم وتوابعه). والمنتجات هنا منها السلع ومنها المخرجات الثقافية والعقيدية، ونصوص الحرب النفسية، ومزاعم السيادة وحق السلطة والشرعية...الخ

وهكذا، تكون مناهضة التطبيع هي التمهيد الواسع والمديد، وهي التحضير الشعبي الشامل للارتقاء إلى يوم الاشتباك النهائي مع العدو بالكفاح المسلح / حرب

(83) انظر مقالة مناحم بن، في رودس كان السلام مثل ثدي مدوَّ، وطري ومدلل. في كنعان العدد 92 أيلول 1998، ص 46-50.

الشعب بمستوياتها العديدة، إذ تكون الجماهير حينها حاضنة المقاتلين سواء حرب الغوار أو حرب المدن أو حرب الجيش النظامي في حالة أنظمة تقاوم وتتقدم للتحرير.

من نحن....؟

ولكن، من نحن كمناهضين للتطبيع؟ هذا سؤال في الانتماء. فمناهضة التطبيع هي حالة وموقف. حالة استكشاف مخاطر سياسات الأعداء في تقويض معنوية وانتماء شعب بأكمله، وهي موقف يعنى وجوب المقاومة والممانعة على كل فرد مهما كان وضعه الطبقي وموقعه الاجتماعي الوظيفي وفئته العمرية.

بهذا المعنى، أنتم فئة مبادرة، لديها القناعة والقدرة على رؤية الواقع بحقيقته، ولديها الإخلاص بحيث تقلق على الحالة ولا تتهرب من المواجهة بحجج واهية من طراز:

وماذا بوسعنا ان نفعل أمام هجمة أميركا ونقودها التي تغرق الناس؟، أو الصهيونية وهي الأخطبوط الذي تمتد أذرعه إلى أربعة زوايا الأرض؟ أو أنظمة الحكم العربية التي تضع امام كل مواطن شرطي وجندي عسس! من نحن، ولكل خطوة ثمن، سواء بمنعنا من العمل والوظيفة وملاحقتنا سياسياً وأمنياً وأكاديمياً...الخ. من نحن، ونحن بحاجة للدخل وبحاجة للشهادة وبحاجة للعلاج وبحاجة لقرض السكن...الخ. من نحن وقد وضعت الأنظمة كل هذه التشابكات كي تشاغلنا عن كل ما هو عام وجماعي. هذا خطاب رُهاب تمت وتتم صياغته وخلق مؤسساته في دوائر الحرب النفسية المعادية وأجهزة المخابرات. هذا الخطاب احد مكونات استدخال الهزيمة وإدخالها في روع الناس. يحتاج هذا الخطاب في الحقيقة إلى وعي مشتبك يقوم بتفكيكه.

ينطلق التفكيك من مدخل آخر تماماً. من قدرة على قراءة نفسيات واضعي ومروجي هذا الخطاب، سواء جانبه الذي ينص على ثقافة الهزيمة أو جانبه الذي يعبِّر عن وجوب الاستكانة والضعف بتبريرات الحاجة، الفقر، المرض، عدم الضمان، ضيق ذات اليد، والقيام بتخاذل أو مساومة ولو لمرة واحدة لتدبير الوضع...الخ!. ما هو مطلوب هو تفكيك نفسية صائغي خطاب الهزيمة مما يكشف عن هشاشة داخلية، عن هزيمة في التكوين، عن حسرة على عجزهم أن يكونوا شرفاء صامدين.

لعل المعيار الذي علينا اعتماده هو: ما الفرق بيننا وبينهم؟ما الفرق بين من يعمل من أجل الجميع، ويضحي من أجل الجميع من أجل السرديات الكبرى، وبين من

يوقف حياته على تحصيل المال والملذات وادوات جمع المال بصرف النظر عن حدود شرفيتها وبصرف النظرعما بها من مذلة. في سياق نقاشات بين الشرفاء وبين هؤلاء، وخاصة في لحظات اضطرار الإذلاء، الجلاوزة، أدوات الأنجزة، عملاء الحكومات بأنواعها كمبرادور السياسة والاقتصاد والثقافة والأكاديميا، في لحظات الصفاء وهي نادرة وصل بعض هؤلاء إلى الاعتذار والبكاء. بكاء في لحظة اكتشاف أو الإقرار بالخيانة والعجز عن الوقوف والصعود المجدّد.

يقول الشاعر العراقي الراحل بدر شاكر السياب:

إني لأعجب كيف يمكن أن يخون الخائنون
ايخون إنسان بلاده!
من خان معنى أن يكون
فكيف يمكن ان يكون؟

وليست الكينونة هنا مقدار اللحم والعظم الذي يتكون منه المرء، بل الكينونة الإنسانية؟ هل هناك كينونة لمن يروج بضائع العدو مما يرفد العدو بالمال، ومن يروج لسلطة معادية للشعب كي تساوم على الوطن، ومن يجني المال من كتابة التقارير للعدو تحت أغطية العلم والبحث والثقافة والدراسة. كينونة الإنسان في مواقفه وما يفعل، اين يقف في الاشتباك مع عدو الوطن، فما بالك بوطن هو تحت قصف النار منذ قرن ولا يزال، بل يشتد الهجوم بوتائر أعلى وأوضح؟

لكن، أن تعرف نفسك أمر، وأن يعرفك الناس وأن توصل إليهم قِيَمك الشريفة والمشرفة أمر آخر. في هذا المقام العظيم وهذا الشرف، لا ينفع الصمت، بل ينفع النطق والتوجه إلى كل زاوية في الوطن. في هذا الموقف والمناخ يصبح التعليم المجتمعي للمضطَهَدين أمراً لا مندوحة عنه ولا مناص، ويصبح من الواجب خلق وسائل الإعلام الشعبي.

تسيطر البرجوازية التابعة والمعتمدة على اقتصاد التساقط على وسائل الإعلام، وتتحكم بالمجتمع بوضعه في سجن افتراضي من حيث الجدران وفعلي من حيث إغراقه بثقافة الهزيمة والاستهلاك والرشوة والمتعة وهذه سجن حقيقي اشد قسوة وأكثر خطراً من الجدران الإسمنتية البلهاء. هذا السجن من الخطورة بمكان بحيث يَخال الإنسان أنه طليق وهو مطية، كالأنعام تأكل وتسمُن.

من هنا أهمية الإعلام الشعبي، خلق آليات التواصل، سواء باللقاءات سواء بالكتابة في مطلق مكان ممكن، وسواء في العلاقات الاجتماعية، في المشافهة. فالإعلام

الشعبي البديل وحده الذي لا يمكن للسلطة قمعه ومراقبته، تواصل الناس المباشر. فيمكن للسلطات فرض الاغتراب عن الصحف وعن المجلات والمذياع والفضائيات، لكنها لا تستطيع فرض اغتراب الناس عن بعضها. هذا هو العمل الاجتماعي الحيوي الذي لا يقتصر حقيقة على انتاج القيمة التبادلية للسلعة وحسب بل يمتد إلى تعميم وبعث القيمة البشرية في الناس، وهي الأعلى والأوسع. إذن، تواصلوا تتماسكوا فتقررو وعندها يكون الموقف الجماعي، وحينها تكون المقاومة المتواصلة والواعية، وعندها فقط يُعاد قطار المجتمع إلى سكته الطبيعية.

لقد تمردت التكنولوجيا على الساحر الذي خلقها. خُلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أجهزة المخابرات وجيوش القتل. لكن توظيفها لم يعد بأيديهم وحدهم. صحيح أنه ما زال بوسعهم أن يراقبوا، ولكن هذا لا يحول ولا يستطيع محاصرة روح التحدي والتخطي والتجاوز والصراع. ومن هنا ثقافة المواقف المتماسكة، مواقف تعتمد على المعرفة والوعي مما يؤدي في النهاية إلى استخدام شبكة الاتصال ومخزون المعلومة وإلى التأكد أن الأساس هو الإنسان بموقفه المتسلِّح بهذه المعلومة والشبكة وليس الخادم لها ولمن يملكونها. المعرفة والمعلومة في غاية الأهمية لخلق المواقف وتصليبها. كي يتأكد المرء ويؤكد لغيره، أن قيمة الإنسان في موقفه وليس في مكسبه.

من نحن...الفضاء العربي والعالمي:

ما يحدد الاصطفاف في الأزمات هو طبيعة التحدي وأهدافه ومن ثم مجريات الصراع. يعيب كثيرون على المسألة القومية والهوية أنها تتبلور أو تتم العودة إليها واستنهاضها حينما تتعرض أمة للتحدي وهذا ما يوجب التمسك بالسرديات الكبرى. لكن هذا الرجوع أو الاستنهاض لا يعني أن الأمة رجعت إلى مناخ افتراضي أو هي حالة متخيَّلة (أندرسن) لا اساس له. بل رجعت إلى مخزون حيوي يكمن مفتاحه في ذلك التحدي. وحين نقول الرجوع إلى المخزون الحيوي لمواجهة التحدي نقصد اساساً وفي هذه الحقبة من الزمن الأمم المضطَهَدة، ولا نقصد الأمم المعتدية. والتفريق هنا ضروري كي لا يغرق تحليلنا في لُجَّة المركزانية الأوروبية التي تصر على عالم واحد بوجه غربي. هذه المركزانية كوليدة للحداثة الأوروبية ترى العالم من منظورها وحتى من ظروفها فقط. ولذا تسحب ما يتطور في واقعها على مجمل العالم الذي هو ضحيتها. ولأنه ضحيتها، كان يُفترض دون إعمال كبير وعميق للعقل أن يتم الاستنتاج بأن ما

يُسحب على أوروبا لا ينسحب على غيرها. وإذا كان استحضار السرديات مشروطاً بالتحديثات، فالتحديات في حالتنا لا تُعد ولا تحصى.

هذه هي تراجيديا المسألة القومية في المحيط في علاقتها، بل في موقف المركز الغربي منها. فحينما وصلت اوروبا حافة تخطي السيادة القومية، وهو وصول أملته تطورات الرأسمالية، باتت تسحب هذا على الأمم الأخرى التي هي خاضعة/ تابعة كمجاميع أو طبقات أو شرائح أو نخب بدرجة أو أخرى لمصالح راس المال الغربي. وأصبح الوعظ المركزاني الأبيض للآخر بأن يغادر السيادة والاستنهاض القومي لأن أوروبا أو الغرب عامة يعده بالعدالة والرفاه، في حين أن هذا الغرب ظل مركزانياً واستقطابياً ومستغِّلاً. ظل قوميا جوهرياً وظل سياديا عملياً وتخلى عنهما في خطاب شكلاني.

يتخذ الموقف الغربي هذا من القومية في المحيط موقفاً عدميا إلحاقياً نفيوياً. ذهب بندكت أندرسن في هذا الأمر إلى مدى بعيد، منكراً على القومية دورها ومشروعيتها وحتى حضورها بزعم أن القومية مسألة «متخيلة» أو يمكن إنشاء قومية متخيَّلة بالأدب والفن. وهو بهذا يحاول فصل الوجودين الأمي –من أمة_ والطبقي عن فكرة بل الانتماء القومي. وبهذا يعتبر من المؤسسين للتوجهات الغربية ما بعد الحداثية التي تعمل على تجاوز القوميات نحو فضاء عالمي يتجاوز الدولة القومية والسيادة، اي إلى ما بعدية كبرى وشاملة ومفترضة كإيديولوجيا هي السوق. لكنه تجاوز ما زال استقطابياً يقف على نفس أسس ثنائية مركز محيط.

هذا التوجه هو خليط من مدارس غربية متناقضة في مستويات ومتواشجة في أخريات. ربما من أهم المفارقات في هذا المستوى أن تتقاطع تيارات ماركسية –أو تزعم ذلك– مع تيارات رأسمالية عنصرية رجعية ثيولوجية كالمحافظية الجديدة، في سعي كل منهما للوصول إلى أممية أو إمبراطورية تتجاوز القوميات. وهذا الطرح المتخيَّل بدوره هو تعبير وحتى نتيجة لواقع موضوعي غربي وخاصة أميركي يتطلب الحصول على أو تحصيل «مشروعية» لإعادة غزو المحيط باسم بشائر النعيم المقبل. وقد استَعَرَت هذه الهجمة في الثقافة والفكر في أعقاب تفكك المعسكر الاشتراكي حيث فتحت أمام شهية رأس المال جغرافيا لا حدود لها نقلت جشع راس المال من الإمبريالية إلى العولمة. وبهذا التطور تشترط الرأسمالية في حقبة العولمة فضاء محيطياً مفتوحاً أمام جحافل راس المال.

وهذا يفتح مجدداً على المسألة القومية. هل هي سلاح بيد البرجوازية كما نُسب

إلى ماركس من خلال فهم مركزاني اوروبي، اي كما فهمه مقرؤوا الماركسية؟ هل هي حالة معيقة لتطور العالم لأنها تغلق حدود مناطق معينة أمام شهية راس المال؟ هل هي أنماط سيادات قديمة لم تعد ضرورية ولا تقوى على سد تدفق تسونامي رأس المال –الغربي بالطبع–؟

أم هي، اي القومية في المحيط حالة استنهاض دفاع ومقاومة؟ هي تصدي دفاعي لهجمة مركزانية، بدأت بضح ثقافي وإعلامي هائل، وبتجنيد مثقفين محليين لترويج الحداثة وما بعدها مبتعدين عن الحاضر اليومي الذي يشتمل بوضوح على اضطهاد وإخضاع الطبقات الشعبية في المحيط مما يجعل استدعائها لكمونها القومي مسألة طبيعية وضرورية، ومما يوجب عليها في الوقت نفسه تعميق ثقافة الاشتراكية بالتواكب معه والاستنهاض القومي مما يخلق تحد للمركزانية الغربية الراسمالية يؤكد أن قوميات المحيط دفاعية وتقدمية وتحتوي احتمالًات عالية نحو الإشتراكية حين تقودها الطبقات الشعبية بمن تنتدبه لتمثيلها، أو على الأقل تكون رافضة للحداثة المركزانية الأوروبية، وتبحث عن طريق آخر، قد يرفضوا تسميته الاشتراكية، لكنه بالتأكيد ليس طريق رأس المال والمركزانية الغربية التي تملي الإلحاق ولا تسمح باللُحاق، وتفرض الإلحاق بالثقافة والإعلام والتجنيد الطبقي وخاصة الثقافي التابع وحتى المخبر بالتقارير والأبحاث بغطاء الأكاديميا. وأخيرا بنصف مليون جندي لتدمير العراق.

في سياق بحثنا أو حديثنا هذا، تقف القومية العربية موقف الضحية الأولى. نعم الأولى في صف الاغتيال المركزاني الغربي والصهيوني. وتُرجم بتهم الفاشية والقمع وإنكار الآخر، وبكل ما في جعبة المثقفين العضويين ل:

راسمالية المركز بتاريخها الثقافوي المضاد للشرق بأسره وللوطن العربي بخاصة

وللتيارات الماركسية المترسملة ، علانية أو لا مباشرة، والتي بينها العديد من التروتسكاويين والستالينيين الذين دأبوا على عداء القومية العربية من مناظير اممية بلهاء كالستالينية أو مركزانية أوروبية بيضاء ة كأحفاد الشيخ القتيل ليون تروتسكي، أو مخترقة من عسس صهيوني.

يتَدثر الكثيرون من هؤلاء بالخلط بين حق الأمة العربية في الوجود وحقها في وعي مصالحها في الوحدة والتنمية والاشتراكية وبين أنظمة الحكم العربية، ليس فقط الأنظمة القومية التقدمية بل وحتى الأنظمة التابعة القُطرية المضادة للقومية العربية. ويقوم هؤلاء باستنهاض القشرات العليا من الإثنيات والقوميات الشريكة مع العرب

في الوطن الواحد جاعلة منهم قوى انفصالية لمصالح طبقية بل شرائحية محدودة تحت حجج تقرير المصير.

إن تعميم نعت ثقافة الفاشية على أمم المحيط، ووصمها بهذه الثقافة والمواقف هو أمر، والتحفظ والاحتياط بان القومية يمكن أن تكون فاشية في ظروف معينة كما فعلت قوميات أوروبية هو أمر آخر. كما أن من الحتمي تفهم مقتضيات النضال والمرحلة لصالح الشعار القومي في التحرر في الحالة العربية. وبغير هذا تنجح المركزانية الغربية البيضاء في تتبيعنا قطيعياً لكل ما تولده من نظريات ومن ثم سياسات لا تفرضها علينا وحسب بل نبتلعها ببلاهة.

لماذا لا يكون لأمم المحيط ومنها الأمة العربية حق قراءة واقعها كما تراه بل كما هو؟ ولماذا لا يكون لها حق تجنيد قواها بما يخدمها لا بما يجعل تبعيتها لا رادَّ لها؟

تدفع ما بعد الحداثة إلى تجزئة كل شيىء إلى اصغر منزلة عشرية. وهي بهذا تعود لتلتقي تماماً مع النظرية الذرية الرأسمالية. وحين تسيطر الفردانية، حين يتم تفكيك كل شيء متماسك، يُلقى به على قارعة الطريق ولا يعود تجميعه ممكناً ويظل ضحية للسوق. لكن جيش وشرطة وتركُّز وإدارة راس المال تبقى متماسكة. نحن هنا أمام تفكيك الضعفاء، أمام نظرية في المؤامرة والخيانة تبدأ فكرية ثقافية، تبدأ بمبرر الخروج بما هو جديدٌ حتى لوكان لا إنسانياً باسم الإنسانية أو جنون الذات الفرد المفكر. هي حالة جرٍّ وانجرار وراء عبثيات هدفها تفكيك السرديات الكبرى باسم حرية الإنسان، اي الإنسان الفرد المنفلت من كل مسؤولية غير ذاتية. هذا جنون العظمة الفكري.

بعد هذا العصف الفكري شبه المجرّد، دعونا ننتقل إلى قراءة على الأرض مباشرة ولنسأل: ما هي مشروعية أو ضرورة القومية العربية للوضع العربي اليوم ولمواجهة التحديات ورسم الاستراتيجية وتكتيكات العمل للانتقال خطوة إلى الأمام للخروج على حالة المطيَّة والقطيعية هذه؟ أليس ما يُدار ضدنا هو محاولة لحشر الشعب في حالة قطيعية؟. أين يقع التطبيع على الهزيمة ومن ثمَّ التطبُّع بالهزيمة/ إستدخال الهزيمة على الصعيد العربي؟

لم يكن للكيان الصهيوني الإشكنازي أن يقوم في فلسطين لولا وجود المركز الراسمالي ولا سيما في مرحلة الإمبريالية. ولم يكن للأنظمة القطرية العربية أن توجد أو تستمر لولا هذا المركز نفسه. ونقصد هنا تحديداً، أن هناك حبلاً سُريَّاً من المصلحة العليا، مصلحة الوجود والمصير لذلك الثلاثي الذي نقيضه الطبيعي، في هذه المرحلة، هي القومية العربية بشقها الشعبي، قومية الطبقات الشعبية:

الكيان الصهيوني الإشكنازي
الأنظمة القطرية الحاكمة في الوطن العربي
المركز الرأسمالي المعولم.

هذا الثلاثي هو الذي يرعى التطبيع/ والتطبع بالهزيمة. وهذا الثلاثي يدرك تماماً وجيداً أن الخطر الحقيقي عليه هو في الوحدة العربية، والوحدة العربية هي ضرورة ناتجة عن وعي عربي بالحق في الوحدة والتطور والاشتراكية والتحرر. هي وعي الأمة بحقها في وجود كريم. وهو حق يتناقض مصيريا وحتمياً مع الثلاثي المذكور أعلاه.

لم يكن لهذا الكيان أن يوجد في الوطن العربي دون توفر الشرط والتنفيذ المادي الحيزي الجغرافي المكاني لتجزئة هذا الوطن. ولا يستمر بغير ذلك ولن يبقى في حال هزيمة الاستعمار هنا، هذا ما أكده كارل كاوتسكي لليهود في ثلاثينات القرن العشرين وألمح إليه زبجنيو بريجنسكي بعد هزيمة الكيان أمام حزب الله عام 2006. هل ستكون هزيمة الاستعمار/ المركز بالوحدة العربية؟، بوحدة أقل؟، بأزمة راسمالية عالمية ماحقة؟، بنضال مسلح بحرب نظامية بحرب اقتصادية...الخ؟ هذا أمر آخر للتفكير والعمل. ومن هنا تلتقي رؤية ما بعد الحداثيين في تفكيك كل شيء مع مصلحة راس المال المعولم في الاحتفاظ بالتجزئة في الوطن العربي. هل كان ديريدا في خدمة المحافظية الجديدة حين تقدم لنا باطروحة تفكيك كل شيء، كل ما هو مادي وخارج اللغة، خارج النص؟ لا يهمنا هذا هنا، ما يهمنا هو أن تفكيك كل شيء ينسجم تماماً في حالتنا مع "فرِّق-تسد" بل مع تطويرها ورفعها إلى أسٍّ أعلى" تفكيك المحيط وتذريره وتركيز المركز". هكذا يسقط الفكر المتشائم العبثي جنديا مطواعا لمطرقة راس المال الباغي والطاغي والدموي.

ولا يستمر التطبيع ويقوى إلا في مناخات الدولة القطرية، ولا يمكن مقاومته ما لم تصل الطبقات الشعبية إلى القناعة والعمل على تفكيك مفاصل الدولة القطرية. يبدو أن الإمبريالية والصهيونية والكمبرادور العرب قد قرأوا ميشيل فوكو جيداً واستفادوا من توظيفه، دون إشارة، لمسألة الهيمنة الغرامشية بحيث رأى مجتمع رأس المال كحالة خضوع قمعي بل اعتقالي لرأس المال. ومن هنا وجدت الطبقات الحاكمة وجوب تحويل الكرة الأرضية إلى سجن بفضاء مفتوح وأرض اعتقالية. ليسرح المرء بفكره فرديا إلى السماء حتى يتواصل مع الله، ولكن عليه ألا يقيم علاقة مع قرينه أو نظيره أو جاره في الزنزانة الملاصقة له، فليتطاول كل فرد عموديا إلى سدرة المنتهى، أما افقياً، فكل فرد فرداً، حالة، كياناً، ذاتاً لا علاقة له بالآخر ولا داعٍ لتلك العلاقة، فليس

هناك مشروع مقاومة بل ربما اعتراض لغوي. كل شيء إلى موات لدى فوكو سوى الأفكار المتصاعدة فرديا إلى الأعلى. هنا يكمن الفارق الأساس بين غرامشي في معركة واشتباك الهيمنتين، وبين هروبية فوكو إلى السماء لتقع اخيرا وتموت في الأرض مثل ذكور النحل بعدطيران عال. أما السلطة سلطة الطبقة وجيشها وأمنها فوحدة متماسكة.

من هنا اهمية الانتمائية القومية/الطبقية في الوطن العربي. ومن هنا أهمية الثقافة الجمعية العربية للوطن باجمعه. وهذا لا ينحصر في مركزية القضية الفلسطينية كما يحاول بعض بريئي النفوس الارتكاز عليها وحدها كمقدس. بل الأمر أخطر، مما يجعل الموقف الجمعي العربي واجبا وخوفا وقلقا على النفس. فلم يعد خاف أن الوطن باجمعه مستهدفاً من مركز النظام الراسمالي العالمي، كان وسيبقى. لا بل إن العالم بأجمعه مستهدف، ونحن على الأقل من ضمنه. ومن هنا وجوب النضال ضد هذا الثلاثي الخطير. ومن هنا كذلك اهمية بل ضرورة جبهة عربية مناهضة للتطبيع. ومن هنا تحديداً يجري كل ذلك الشغل من العدو لفرض التطبيع وجعله نمط حياة.

لكن قراءتنا للقومية مختلفة هذه المرَّة. فليس المقصود هنا تكويم المجتمع كافة في بوتقة واحدة. لذا، اشرنا إلى العضوية القومية وربطناها بالانتمائية بمعنى أن الانسجام القومي التام تقريباً لا يتأتى في كافة الظروف والمواقف والتحديات. نعم، فالموقف الجماعي يحصل بنسبة عالية تسمح بوصفه جماعياً حال التحديات الكبرى، كالاحتلال والاستعمار والحرب المصيرية...الخ. وعليه، فإن المسألة القومية، وأعود وأكرر هنا أنها ليست متخيلة كما يزعم أندرسن، بل متغيرة طبقاً للمواجهة والتحديات، هذه المسألة هي في الغالب طبقية تنقسم إلى قطاعين طبقيين او مروحتين طبقيتين واسعتين:

قومية الطبقة الحاكمة في تدرجها الطبقي من كبار ملاك الأرض والأرستقراطية والتجار إلى الكمبرادور إلى التخارج العلني بالتحوُّل إلى مكوِّن من مكونات التحالف الطبقي على صعيد عالمي – القطاع العام المعولم- وهو ما أوضحته جماعة العشرين (الأنظمة العشرين الأغنى) بعد الأزمة الاقتصادية الحالية. جماعة «دعوا كل شيىء كما هو إلا في حدود الاضطرار كي لا تكون الثورة!

وتعود جذور تكوُّن هذه القومية المتخارجة على الأقل إلى اتفاقية سايكس –بيكو، التي فككت الوطن العربي ووضعت هذه الطبقة/ات حارسات على التجزئة. وهذه الطبقة من حيث اللغة والخطاب هي عروبية وقومية ووحدوية...الخ، لكنها من

حيث الممارسة المادية على الأرض تجزيئية، تفكيكية، لا تنموية ولا وحدوية ومرتبطة بولي وجودها ونعمتها، أي الاستعمار. هذه هي «قومية» الدولة القطرية التي تجاهد للحفاظ على ذاتها.

وفي المواجهة معها القومية الكامنة، قومية الطبقات الشعبية، الأكثرية المجتمعية، وهي صاحبة المصلحة في الوحدة والتنمية والتحرر. وهي بالضرورة ضد الرأسمالية المعولمة عالمياً وضد الراسمالية التابعة والمتخارجة المحلية.

إن قراءة دقيقة للوضع العربي تكشف دون جهد عن حقيقة أن الصراع الفعلي في الوطن العربي هو داخل الوطن العربي. إن السطح الساكن، الذي يبدو ساكناً هو ساخن جداً، لكنها سخونة تدور داخل مرجل فولاذي لم تحن لحظة انفجاره بعد. هو سطح تدور تحته حرب أهلية (كما اشرنا آنفاً) لا هوادة فيها تشنها الطبقة الحاكمة/ القومية الحاكمة ضد القومية الكامنة. وأحد تجليات هذه الحرب، إصرار القومية الحاكمة على الاعتراف بالكيان والتطبيع معه.

إن التجزئة كواقع وفكرة اساسيتان للتطبيع. يجب تقوية وتركيز القطرية: العَلَمْ، الجيش النشيد الوطني خلاف الحدود، المشاركة في تدمير العراق في أذيال جيش الإمبريالية وفي احتلال العراق من قبل أكثر من قطر، هدم أنفاق إيصال الحليب إلى غزة على يد الجيش المصري، قيام الرئيس المصري بتهنئة الكيان الصهيوني بذكرى اغتصاب فلسطين نعت رئيس الحكم الذاتي الفلسطيني للعمليات الاستشهادية بأنها «حقيرة»...الخ.

وطالما أن موقف القومية الحاكمة، اي القطرية بهذا الوضوح، فلا مندوحة أمام الطبقات الشعبية إلا الرد بوضوح أوضح يؤكد دون مواربة والتواءات أفعوانية كما يفعل المطبعون تحت أغطية الحياد. في الاشتباك الجماعي لا يكون المحايد إلا «متولياً يوم الزحف» اي في المعسكر الآخر، هو مضاد. أما أن لا يدري ذلك، فالمشكلة هي في من يغطُّ في برميل الغائط ولا يستشعر رائحته!

تفترض، بل تشترط مناهضة التطبيع في الوطن العربي معظم ما تشترطه في الأرض المحتلة، هي عملية كفاحية متبادلة متواشجة ومتعاونة. فهي تشترط مقاطعة منتجات العدو/ الأعداء. بدءاً من تفكيك مفاصل الدولة القطرية وصولاً إلى مقاطعة ومواجهة منتجات الأعداء في المركز والكيان. والمقاطعة تعني مقاطعة المنتجات السلعية/ البضاعية، والمواجهة تعني الاطلاع على فكرهم وثقافتهم ومواجهتها بالنقد والتفنيد والاشتباك.

ولكي نربط ضرورة تفكيك مفاصل الدولة القطرية بالتطبيع علينا النظر بدقة إلى ضرورة العمل المنسق والتكاملي. فلا يمكن مواجهة التطبيع في قطر بمعزل عن الآخر. فمواجهة مفككة تندرج في أفق وشروط القطرية الرسمية العربية. اي لا بد من تنسيق بين لجان مناهضة التطبيع لبلورة مناخ وتشكيلة على نطاق قومي. وهذا ما يعطي الوحدة مضمونها وتأثيرها، وهو نفسه ما يؤكد لنا بأن المقاطعة هي مشروع تنموي بمعنى، أنك حين تقاطِع عليك خلق بديل، وهذا لا يكون إلا بالتنمية. والتنمية في مضمونها الأساسي ليست لفئة ولا لقطر بل إن شرطها الرئيسي هو النطاق القومي، ونقصد هنا النطاق القومي بالمفهوم الجغرافي والثرواتي واعتماداً على الطبقات الشعبية، وليس على القومية الحاكمة. ما نقصده هو التنمية بالحماية الشعبية على نطاق قومي.

ولكن، سيكون اختزالاً وابتساراً لاستراتيجية مناهضة التطبيع أن نحصر الأمر في الاقتصاد والبضائع وحتى الثقافة. بل يجدر بنا قلب معادلة الأولويات. يجب أن تبدأ مناهضة التطبيع عربياً من الموقف السياسي، من المرتكز القومي. اي كما ورد في غير مكان، يجب أن تكون نقطة الانطلاق، وعي أهمية واستراتيجية الوحدة العربية، اي التجنيد الواعي والملتزم بتفكيك مفاصل الدولة القطرية. وضمن مسألة الوحدة يكون التحرير وحق العودة. اي لا بد من التأكيد على أن الصراع هو على صعيد الوطن العربي وليس على الساحة الفلسطينية وحدها.

وهذا يتضمن في الوقت نفسه موقفا واضحا وحدِّياً من المركز الراسمالي. فمع هذا المركز نخوض كذلك اشتباكاً يومياً داخل هذا الوطن. فليس الاشتباك هو في الحرب الأهلية التي تشنها القومية الحاكمة ضد القومية الكامنة وحسب، وليست في التصدي للعدوان الصهيوني المتواصل وحسب، بل كذلك مع المركز الراسمالي المعولم الذي بالإضافة لحماية الكيان والقطريات، هو يقوم بالنهب الثرواتي، والسيطرة على السوق، والحرب الثقافية والإعلامية والاحتلال العسكري. أما والصورة كما نوضح، فماذا نسمي التطبيع مع هذا الثلاثي أو حتى المحايدة تجاهه؟.

من الذي بوسعه القيام بهذا كله؟ من يستوعب ضرورة التصدي إلى هذا الثلاثي؟ ما شروط الارتفاع إلى هذا المقام العالي وطنيا وإنسانياً؟ هناك شرط سهل وممتنع: هو الوعي بالحق، والوعي بالواجب فهما وحدهما ضمانة تجاوز الشعور بالضعف والدونية تجاه العدو صاحب القوة المظهرية، تجاه «النمر من ورق» ماو تسي تونغ. سواء كان هذا العدو في ركن البيت أو من الخارج.

مرة أخرى الاستهداف قومي والمقاومة طبقية

لا بد أن تحضرنا المسألة القومية في مختلف حنايا هذا البحث. وهذا يشترط بالطبع حضور المسألة الطبقية. وكما أشرنا، في حين أن الهدف هي الأمة/ الوطن، فإن أداة الاختراق المحلية هي الطبقة، وأداة المقاومة هي طبقة أخرى.

وهذا يفتح ثانية على التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بمعنى أن المجتمعات الطبيعية التكوين، والمستقرة التكوين تنقسم طبقياً وشرائحياً بالطبع، ويسودها الاستغلال الطبقي من قبل البرجوازية أو مجموعة أو تحالف المبنى الاجتماعي للتراكم The Social Structure of Accumulation. هي مجتمعات يدور فيها صراع طبقي بصرف النظر عن شدة هذا الصراع وامتداده. في هذه المجتمعات تتشدد البرجوازية وملاك الأرض والشركات عابرة القومية في الحفاظ على مصالحها، وتتشدد في حماية السوق القومي لأنه سوقها. هي برجوازية تعمل غالباً أو يؤدي نشاطها الاقتصادي ودورها التحديثي Enterprenurship إلى توازن معادلة عمل/ راسمال بمعنى أن راس المال يقوم غالباً بتشغيل العمل واستغلاله مع العلم أن هذا المجتمع الرأسمالي لا بد أن يمر بازمات يتراجع فيها التشغيل، وتعتلي البطالة وتكون الأزمة...الخ. بكلمة أخرى البرجوازية افتتاجية لا تخون وطنها وإن كانت تستغل الطبقات الأخرى.

أما في الوطن العربي، فالصورة مختلفة، فالبرجوازية الكسيحة التابعة لا تقوم بمعظم ما تقوم به برجوازيات البلدان ذات التطور والوضع الرأسمالي الطبيعي، وفوق هذا فهي مقصرة في أربعة صُعُد على الأقل كلها هامة ومفصلية:

صعيد الحريات التي هي مستباحة تماماً وكليا من أنظمة الحكم.

التنمية،

حماية الأرض.

وأخيراً تقوم بالاعتراف بالكيان الصهيوني كمحتلٍّ للأرض وتطبع معه ومع أنظمة المركز الراسمالي التي انتقلت/ عادت إلى الاحتلال كذلك في العراق.

وعليه، فإن الطبقات الحاكمة في الوطن العربي هي في حالة عدوان وهجوم ضد الطبقات الشعبية وعلى اساس لا وطني بالطبع، مما يجعل الطبقات الشعبية في حالة اشتباك طبقي دفاعي ووطني ضد الطبقات الحاكمة. وهذا ما يؤكد أن مناهضة التطبيع هي مشروع الطبقات الشعبية تماماً كما أن مشروعها هو القومية الكامنة والوحدة والاشتراكية.

القطر الثالث والعشرون:

هناك خاصيات سلبية كثيرة فرضت على الوطن العربي في حقبة الاستعمار المديدة لعل اكثرها لفتا للنظر أن ما هو محتل ومستلب من هذا الوطن هو أكبر من أوطان كثيرة في العالم، كما أن نسبة من هاجروا منه إلى بلدان الشتات بين بحث عن الرزق وبحث عن الحرية هم ايضا أكثر عددا من شعوب كثيرة وامم حية.

خطر لي تسمية عرب الشتات ب «القطر الثالث والعشرون». كان ذلك إبان تنقلاتي في أوروبا والولايات المتحدة، وحديثي إلى كثير من الجاليات العربية هناك. إن العرب ينتشرون في مختلف بقاع العالم، انتشاراً شتاتياً يقارب من حيث التوزع حال اللاجئين الفلسطينين.

لكن هذا العدد الهائل من العرب في حال من اللافاعلية والتمزُّق والافتقار لأي توظيف لطاقاته سواء السياسية أو المالية أو الثقافية. فبوسع هؤلاء التأثير في مختلف هذه المستويات سواء على منتجات الكيان الصهيوني أو الدول المؤيدة له. وإضافة إلى تاثيرهم الاقتصادي والسياسي فإن مجرد الممارسة والمحاججة من قبلهم لمقاطعة العدو ورفض التطبيع معه هو درس ثقافي لمن لا يعرف خطورة هذا العدو وأصالة حقنا.

ولعل مشكلة عرب الشتات ليست في الشتات نفسه، وليست في التميز الذي يُمارس ضدهم لا سيما في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، سواء كعرب أو مسلمين، بل المشكلة الأشد وطأة وألماً هي في تلك المطاردة التي تمارسها أنظمة الحكم العربية ضدهم وهم في الشتات. فالمخابرات والمخبرين القطريين العرب يطارد كلُّ أبناء قطره لمعرفة توجهاتهم السياسية ومواقفهم من أنظمة القطر الأم. وهذه المطاردة هي التي حالت دون اي تجميع جالياتي عربي في اي بلد يعيشون فيه وهو ما أفقدهم وزنهم الاقتصادي والثقافي والسياسي. بل اضطر الكثيرون منهم إلى الانحصار القطري وحتى الجهوي والطائفي في بلاد المهجر. وتكفي مقارنة تنظيم وتماسك الجاليات اليهودية لنرى الفرق بين الطرفين، ولنرى الفارق بين طبيعة السلطة في الجانب الصهيوني والسلطات العربية تجاه رعايا كل طرف. لعل الأمر الأهم أن انخراط عرب الشتات في مناهضة التطبيع يعطي هذه المسألة بعداً عالمياً لأنهم منتشرين في معظم أقطار العالم. إن هدفنا في الأصل هو تحويل مناهضة التطبيع إلى حركة عالمية، ومن هنا الأهمية النوعية لدور هؤلاء العرب.

مناهضة التطبيع... خطتهم وملامح مشروع مقاوم:

هل كان للمركز الراسمالي مشروعا أو خطة في الوطن العربي أم اننا كما يتهموننا مأخوذين بنظرية المؤامرة؟ نأمل أن الصفحات السابقة قد أوضحت أن للمركز الرأسمالي في مختلف مراحل تطور سياساته الخارجية (الراسمالية الميركنتيلية فالرأسمالية في حقب: الاستعمار، الإمبريالية فالعولمة) خطته المتجددة تجاه الوطن العربي ما يعني أن المؤامرة ليست سوى حلقة صغيرة في خطة ممتدة في الزمان والمكان.

ما يلزمنا هنا هو التأشير إلى آليات محددة، ولكن أساسية، في خطة العدو سواء في بداياته، اي حينما كانت الراسمالية الميركنتيلية فالاستعمارية قبيل قيامها بتخليق الحركة الصهيونية كأداة/ حليف لها، وقبيل تخليق الأنظمة القُطرية العربية أيضاً، أو حينما تبلور التحالف الثلاثي بين هذه الأطراف الثلاثة ولا يزال. وبعيداً عن التنقيب والاستنتاج من سياسات الأنظمة القطرية لإثبات ارتباطها بالمركز الرأسمالي وبالصهيونية وخروج هذه الأنظمة من المعركة، هذا إذا كانت قد دخلت حقيقةً، فإن مواقف معظم الأنظمة القطرية العربية من المقاومة، وخاصة في عدوان 2006 على لبنان، و 2008–09 على غزة، وعدم تحرك معظم هذه الأنظمة على الأقل لشجب العدوان، بل وإعلان ثلاثة منها دعمها للكيان، وممارسة نفس الأنظمة العربية للحصار على غزة، تؤكد هذه المواقف أن القطريات العربية هي في صف أعداء الأمة والوطن.

إن الكيان الصهيوني كيان استيطاني معاد ولا يمكن التصالح معه، كما أنه، ونظراً لدوره، لا يستطيع التصالح حتى في حالة استسلام عربي يقبل به ككيان استيطاني. أما وهذا هو الحال، فيدرك الثلاثي، وخاصة الكيان الصهيوني الإشكنازي، أن عليه الاختيار بين ثلاثة سيناريوهات:

الحرب المتواصلة مع الأمة العربية (مختلف أنواع الحروب)

الهزيمة الحقيقية ولو لمرة واحدة مما يعني نهايته

الاندماج في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً

قد يكون السيناريو الأخير هو الأفضل للعدو، وهذا ما يفسر ما اشرنا إليه في البداية حيث يشدد الثلاثي هجمة التطبيع إلى حدها الأقصى. ولكن بالمقابل، فإن تطور قوى المقاومة والممانعة قد وضعت كثيراً من الحجارة في طريق عربة التطبيع، وإن كان ما توصلت إلى إنجازه لم يصل بعد إلى اقتلاع وباء التطبيع.

لذا، يبقى السيناريو الأكثر استخداماً من قبل الثلاثي وخاصة الكيان الصهيوني

الإشكنازي هو مواصلة العمل بالسيناريو الأول، دون أن يعدم الاستفادة من السيناريو الثالث بالطبع، والذي يتمحور حول الأسس التالية:

الإجهاض المتواصل للتطور والتنمية الداخلية لمختلف الأقطار العربية، سواء بالحروب المباشرة أو باستخدام أي أسلوب آخر يؤدي إلى التفكيك والصراعات الداخلية (جهوية إثنية، طائفية قومية...الخ)

ممارسة الحرب الناعمة عبر الاختراق الثقافي مستعيناً بدعم المركز الراسمالي ومختلف الدول المتعاطفة معه (دولاً، إعلاماً، مؤسسات اكاديمية...الخ)

تحفيز المركز على تقوية تحكمه بالموارد العربية سواء عبر الأنظمة التابعة أو باحتلال مواقع النفط بالقواعد أو بالاحتلال المباشر وذلك كي لا تُستثمر هذه الثروة في تطوير وتنمية الوطن العربي.

العمل على قطع اي سبيل إلى الوحدة العربية سواء بعموميتها أو بين قطر وآخر.

إضعاف العرب عموماً لإبقاء قدرتهم على المواجهة في نطاق إدارة الصراع وليس المواجهة القادرة على صد الكيان أو تصفيته.

تجنيد المحافل الدولية سياسيا ودبلوماسيا وثقافيا ضد العرب.

صحيح أن مفهوم التطبيع ومناهضته لم تصبح دارجةً بعد في الثقافة الشعبية، ولكنها تصل، وإن ببطء، إلى قطاع من المتعلمين والمثقفين. وهذا لا شك اختراق في جبهة العدو. علينا التفريق بين كون مناهضة التطبيع واجب، وبين الفرصة المديدة التي سنحت للعدو بأن يتمادى ويتمطى في تخريب وعينا، وتفكيكنا نفسياً بما يقارب عدم القدرة على تجميع قِطَع الذات! نعم، ما زالت مناهضة التطبيع تحبو، وما زالت محصورة في النخبة، بل إن كثيرا منَّا مازالوا يحرِّضون ضد التطبيع بخجلٍ ينمُّ عن ضعف في استيعاب وإدراك أهمية هذا السلاح وهو الضعف الذي يجعل منهم لوَّامين خجلى ممن يمارسون التطبيع سواء من يمارسونه كسلطات أو أحزاب أو اصدقاء أو أقارب. ومع ذلك، ما وصلت إليه مناهضة التطبيع هو إنجاز إذا ما قرأناه على ضوء أكثر من قرنٍ من المحاولات والإخفاق.

ولكن، طالما ننقد التطبيع، وطالما أخذنا نشدد المقاومة ضده، فهل فكرنا في مشروع بديل؟ وهل من قيمة لمناهضة التطبيع دون اجتراء بديل نقيض؟ صحيح أن بديل التطبيع هو المشروع النهضوي ولا سيما مستواه التنموي/ الانتاجي والفكري التحليل النظري النقدي والمشتبك معاً. إلا أن بوسع كل مواطن خلق بديل من لدُنه. بوسع الأسرة في الريف انتاج الكثير من حاجاتها الغذائية بدل شراء منتجات العدو. بوسعنا

إقامة التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية التي تقوم على مقاطعة منتجات العدو.؟ هذا هو السهل الممتنع في مناهضة التطبيع. إن مناهضة التطبيع هي بداية البديل، وهي مشاغلة العدو إلى حين التمكن من الانطلاق النهضوي والكفاح المسلّح، وكأن بنا أن نقول إن الوصول إلى عتبة النهضة والتحرير يشترط الارتكاز على الانخراط الشعبي في مناهضة التطبيع. إن هذه المناهضة هي عتبة العتبة. هل هناك أعظم من سردية تكتنف الأمة باكملها باستناء الخونة والرخويات؟

هل نفكر في مشروع ثقافي لمناهضة التطبيع الفكري؟ مشروع وعي وتوعية، مشروع يبين ما هي ثقافة الأبيض، ما هي المركزانية الأوروبية، ما هو الاستعمار،وما هي الرأسمالية، لماذا اقيم الكيان الصهيوني، ما علاقة رأس المال بالتطبيع؟ لماذا يتخارج مثقفون، وساسة وطبقات؟ لماذا أخفوا عنا مخاطر التطبيع كل هذا الزمن؟ هل كانت هذه الأمور عفوية محضة؟

تضعنا هذه التساؤلات في موقف حرج، في حالة اختبار. اختبار للانتماء والوعي وطول النفس وحتى الصدق، بمعنى، هل الالتزام الوطني مسألة موسمية؟ هل هي مسألة مزاج؟ هل من معنى لشخصية المرء، حين يقاطع التطبيع ويناوئه لحظة ثم يقف محايداً أو مطبِّعاً في موقف آخر ولحظة أخرى؟ هل مناهضة التطبيع نشاطا لا صفّياً، هل الموقف الوطني بل الواجب الوطني مسألة اختيارية! إن مجرد طرح هذه الأسئلة يعني أن وضعنا عجيب.

ليست الصفحات القليلة القادمة مشروعا نهضويا نيابة عما يجب أن يصنعوه، أي الناس، بل ملاحظات لا أكثر. المهم فيها أنها تعبير عن قناعة بوجوب بلورة مشروع.

تشتمل مناهضة التطبيع على موقف ثقافي/ فكري تحليلي يقوم على نقد التطبيع وتفنيد أطروحات المطبعين وتجاربهم وسلوكياتهم. من الخطأ فك الشخص عن ممارساته، ففي هذا الفك يفقد النظيف رصيده ويغطي المطبِّع عيوبه بما يسمح له بخداع أمة بأكملها! وهذا يعني أن التأدب البرجوازي الصغير هو خبث متكامل تماماً. هدفه تغطية خلل المطبعين ليدخلوا بنية المجتمع ويمتطوه لأهداف نقيضة للمجتمع نفسه. من هنا وجوب التصدي والاشتباك. ومن لا يفعل إنما يهادن ويساوم على حقوق الشعب.

لذا، فالكتابة والردود والحوار والنقد في مختلف المجالات والفرص الإعلامية أمر واجب ولازب. وحين تعزُّ هذه وهي هكذا، تكون الصحافة الشفوية الشعبية متوفرة ولا يمكن منعها. إنها الجريدة الشعبية الأسرية.

بعد المقاربات الفكرية الثقافية الإعلامية أو إلى جانبها تكون المقاطعة الاقتصادية. وهذه دوما بيد الإنسان. ما من أحد يمكنه إرغام آخر على شراء ما لا يريد. وشراء منتجات العدو يعني الاصطفاف في معسكره. لا شك أن الأكثرية الساحقة لا ترى الأمور بهذه الحِدَّة، لكنها هكذا بلا مواربة. لا معنى لحصر مناهضة التطبيع على الورق أو في الشبكة العنكبوتية بل ممارسة المقاطعة كل شخص بمفرده مقاطعة المنتجات ومقاطعة اماكن التطبيع.

هذا يطرح سؤالا قائماً: هل نقرأ ادبيات العدو؟ هل نحضر أفلامه ومسرحياته...؟

في الحقيقة لا بد من معرفة ضافية بالعدو. فالمرفوض هي المؤسسات التي تروج للتطبيع ومالكيها ومدرائها المتعيشين من ذلك. واليوم بوجود ثورة الاتصال والمعلومة يمكننا الوصول إلى مختلف ادبيات العدو دون حضورنا الجسدي في أماكن التطبيع. لكن هذا يتطلب ايضًا جهدا وواجباً هو تحليل ونقد أطروحات العدو كي لا يتمكن من غزو العقول وكي لا نسهِّل عليه ذلك.

ما ينطبق على الفلسطيني الفرد فيما يخص مناهضة التطبيع ثقافيا واقتصاديا وسياسياً، ينطبق على كل مواطن عربي، وكل مواطن عربي بوسعه ممارسة رفض التطبيع في هذه المستويات دون كلفة تُذكر بينما فعالية ونتائج هذا العمل ضئيل الكلفة هي نتائج عالية القيمة والأهمية. إنها ببساطة توقُّف عن تقديم الدعم الطوعي للعدو الذي يعلن ويمارس عدوانه علينا وتحالفه اللصيق مع الكيان!

يقود التزام المواطن بالمقاطعة إلى اضطرار السلطات التابعة والرأسمالية الكمبرادورية إلى التوقف عن ما لا يُشترى من سلع، وهذا يُخضع الكمبرادور لقوانين السوق الراسمالي الكلاسيكي، اي السوق التي تقوم على الانتاج المحلي القائم على شغل العمال والملكية الخاصة –الاستغلال– من قبل البرجوازية القومية الانتاجية، لذا، هي السوق التي تناضل برجوازية بلدها للتحكم بها: قانون «حرية المستهلك في الاختيار». وهو ما يؤدي إلى البحث عن خيارات بديلة سواء الاستيراد من دول صديقة أو التوجه لانتاج البدائل أو المعوضات، وهذا يفتح على تبني مشروع أو استراتيجية تنموية. والوصول إلى هذه الخطى والمواقف يقود بالطبع إلى بداية مشروع نهضوي عربي، يكون اصطدامه الأول مع الطبقات الحاكمة/ المالكة التي تُطبِّع مع الاحتلال.

إن الالتزام الشعبي بمناهضة التطبيع وبالمقاطعة وحده الذي يُرغم الأنظمة التابعة على تغييرٍ ما في مواقفها أو الاصطدام بالقاعدة الشعبية. وهذا الضغط ومن ثم

التغيير في المواقف لا بد ان يفتح على المسألة الأساس وهي استخدام الأرضية الشعبية التنموية التي أفرزتها مناهضة التطبيع وتوظيفها في مسارين أومسربين متوازيين:

الأول: توفير الأرضية والقاعدة الشعبية البشرية والقاعدة الاقتصادية الانتاجية التنموية التي بوسعها أن تحمل على أكتافها بنية قتالية لتحرير الوطن بالكفاح المسلح على اعتبار أن هزيمة هذا العدو مسألة حتمية لأنه لا يفهم سوى لغة القوة، ولأنه استيطاني اقتلاعي.

والثاني: وهو تبلور وضع سياسي عربي بسقف سياسي قومي / تقدمي موحد أو متحد، يسمح للعرب باستخدام مصدرين للقوة بيدهم يمكّنانهم من تغيير مواقف بلدان كثيرة لتقف في صالح القضية العربية، والمصدران هما:

النفط

والسوق

لكن توظيف النفط والسوق يشترط وجود بنية سياسية ومن ثم بنية اجتماعية عربية تعتمد المقاومة والتنمية والتسلّح معاً.

إن النفط كسلعة مطلوبة عالمياً، يجب ان لا تخضع لزعم الغرب الراسمالي بأنها عالمية بمعنى حق العالم كله فيها. فالتكنولوجيا المتقدمة مطلوبة عالمياً، لكنها محتكرة من المركز الراسمالي الغربي. فإذا كان لا بد من إخضاع النفط لهذا الفهم العالمي، فيجب إخضاع مختلف السلع الهامة. النفط سلعة عالمية من حيث شدة الطلب عليها وليست عالمية من حيث الملكية، وبالتالي بوسع العرب كأكبر منطقة احتياطي نفطي وأكبر مصدر للطاقة المطلوبة عالمياً بوسعهم استخدام النفط كسلاح اقتصادي سياسي. لا بد من وضع النفط في نطاق الاستخدام، بمعنى الاقتصاد السياسي للنفط والذي يعني توظيف النفط لصالح الاستراتيجية العربية القومية كسلاح وليس كسلعة سوق تخضع للعرض والطلب دون سياسة. فالاقتصاد السياسي للنفط يعني الاستخدام السياسي للنفط كسلعة تدخل السوق على اساس سياسي/ قرار سياسي قبل الأساس الاقتصادي وذلك لأنها مطلوبة وضرورية وحيوية اقتصاديا في الأساس. ليست بحاجة إلى إشهار لتسويقها، بل إن العالم متعطشٌ لها. وعليه، يجب أن يتم تسييس هذه البضاعة إلى الحد الأقصى.

والتسييس يعني هنا السيناريوهات التالية:

تحويل القوة التصديرية النفطية العربية إلى احتكار له سياسة موحدة على الصعيد العالمي. وإن أمكن التحالف مع مصدرين آخرين على ارضيات عالمثالثية، إسلامية، اشتراكية تحررية...الخ

توفير النفط وانسيابه بمرونة إلى الدول التي لها موقف تاريخي داعم للقضية العربية

وضع اسعار تفضيلية لصالح الدول الصديقة

وضع اسعار مرتفعة تصاعدياً على التصدير إلى الدول المعادية

العمل للوصول إلى قطع النفط عن الدول المعادية لفترات قصيرة كصدمات وعي مصلحي لها

الوصول إلى قطع النفط عن هذه الدول.

والمقصود باختصار استخدام سلاح النفط للضغط على حلفاء الكيان كي يتوقفوا عن دعمه والدفاع عنه مما يؤدي بالنتيجة إلى اضطرارهم لإعادة التفكير في خياراتهم بمعنى أن مصالحهم تتضرر بأبعد وأعظم مما يخدمهم الكيان. ومصالحهم هنا ليست فقط أرباح الراسمالية بل كذلك احتجاج شعوبهم عامة على سياساتهم المتصلّبة لصالح الكيان دون دواع يوجب ذلك. ومنذ الآن هناك مؤشرات على خروج الشعبي على الرسمي تجاه سيّاسات الكيان الصهيوني. وهذا لا يتأتى إلا بوطن عربي موحد/ متحد وقوي وقادر على المقاومة وهذا مستحيل بالدولة القطرية حتى لو كانت قيادتها ثورية. سوف يضطر هؤلاء إلى التماهي مع الاستراتيجية العربية لتجفيف شرايين دعم الكيان اقتصاديا وسياسيا وعسكرياً. وهذا بحد ذاته إلحاق الهزيمة بالكيان بأدوات اقتصادية، باضطرار داعميه لمقاطعته، باضطرارهم لاختيار مصالحهم التي لم تكن تتضرر سابقاً نظراً لعدم تسييس النفط الذي كان مجرد سلعة لا تُستخدم كاقتصاد سياسي، وهذه الاستراتيجية ربما، نعم ربما لا أكثر، لا تتطلب الصراع المسلّحْ.

السوق: والمقصود استخدام الشق الآخر من الاقتصاد بمعنى إخضاع الواردات وتطويعها ضمن سياسة اقتصادية تستورد طبقاً للمواقف السياسية لدول المصدر من القضية/ ايا العربية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن السوق العربية من أوسع اسواق العالم من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذه السوق في حالة الدولة الموحدة او الاتحادية هي سوق متميزة لأنها تحظى بسيولة مالية غزيرة، وهو الأمر الذي لا يتوفر لدى العديد من اسواق العالم. ففي عالم رأ س المال والاستهلاكية والإشهار السلعي فإن السوق التي تحتوي مواطنين لديهم قدرة استهلاكية كبيرة هي سوق دينامية، لذا، حينما يتراجع الاستهلاك الأميركي يصاب الاقتصاد الدولي بأزمة وهذا سبب اعتبار الاقتصاد الأميركي اقتصاد الملاذ الأخير على صعيد عالمي.

هذه السيولة المتأتية من وجود النفط كسلعة رائجة ومطلوبة بإلحاح تكتسب اهمية أعلى في الأزمات الاقتصادية سواء في:

الأزمة في جانب العرض

و/ أو الأزمة الممولنة

ففي الأزمة في جانب العرض حيث السلع المعروضة دولياً أعلى من طاقة الاستهلاك أو الشراء العالمي، فإن هذه لا تُطال النفط، طالما هناك تحديداً أو ضبطاً للضخ، مما يجعل السيولة المالية المتأتية من بيع النفط مصدر قوة للوطن العربي وقوة ضغط بمعنى أنه طالما هذا الوطن لديه سيولة مالية، فهو في موقع يمكن أن يُخطب وُدَّهُ من قبل الدول/ الأمم الأخرى.

ولا يختلف الأمر في حالة الأزمة الممولنة Financialization الحالية ايضاً، لأن اسعار النفط ، رغم تذبذبها، ما تزال تدر ريعاً عالياً، وعن لم يكن شرطاً أن هذا هو السعر الحقيقي، وبالتالي فالنفط يوفر سيولة مالية لدى العرب مما يسمح لهم بالضغط على مصادر تصدير واردات العرب.

قد يكون هذا السيناريو مدخلاً يركز على الاقتصاد في المعركة، وإن كانت هذه المعركة لا يمكن حسمها بسلاح واحد. معركة تبدأ على الصعيد العالمي، السوق العالمي لتقويض الدعم الممنوح للكيان الصهيوني. وهذه ليست مجرد تشبيه او نسخ لآليات مقاطعة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا السابقة لأكثر من سبب منها.

إن الكيان الصهيوني أكثر ضرورة وحيوية للمركز الراسمالي العالمي من جنوب إفريقيا مما يعني أن محاصرته أو مقاطعته تحتاج إلى جهد أكبر. جهد يجب أن يكون مركزه الضغط الاقتصادي العربي. إنه أكثر ضرورة لأن المنطقة التي أُنيط به إبقائها ضمن دائرة الخضوع والتبعية والاستغلال، هي مزرعة للإمبريالية هي أهم بما لا يثقاس مَّما يحيط بجنوب إفريقيا ومنها هي نفسها.

ولأن الكيان الصهيوني نفسه كيان نووي[84] مما يعزز احتمال استخدام الكيان أسلحة نووية في حرب مع العرب ولا سيما على ضوء تطور قوة واسلحة المقاومة والممانعة في السنوات الأخيرة، وهذا يعزز أهمية اعتماد الاقتصاد في المعركة والتي ستكون واسعة باتساع السوق الدولي وطويلة كذلك. واعتماد الاقتصاد مشروط بأمور منها:

(84) نشرت أل جارديان البريطانية (24 ايار 2010) أن الكيان الصهيوني كان قد قررعام 1975 بيع قنبلة نووية للنظام العنصري في جنوب إفريقيا حينما كان البيض في مأزق يقارب الهزيمة، وأن مهندس الصفقة من الجانب الصهيوني كان شمعون بيرس، وهو مؤسس مفاعل ديمونا الذي أهدته فرنسا للكيان الصهيوني إبّان الثورة الجزائرية وحقداً على مساعدة عبد الناصر للثورة الجزائرية

الأول: ضرورة وجود/ إقامة اقتصاد قوي لبلد يدخل حرباً.
والثاني: أن هذا الاقتصاد يكون قوياً حينما تُنتج قوة العمل فيه سلعاً مطلوبة بشكل أعلى للسوق الدولي، سلعا عليها طلباً عالمياً.
والثالث: وجود قدرة عسكرية/ تسليحية مناسبة. ففي حالة اعتماد أو استخدام الاقتصاد، يكون لا بد من قوة ردع عربية لمواجهة عدوان الكيان الذي قد يخرج عن طوره معتمداً أسطورة "شمشون".

ولكن استخدام الكيان للنووي قد لا يقتصر على اندحاره أو هزيمته في الصراع المسلَّح وحسب، بل في حالة وصول الضغط العربي والمقاطعة الاقتصادية الدولية إلى حد الخنق. ومن هنا أهمية وفعالية مناهضة التطبيع بما هو سلاح تنموي وتعبوي عربياً، وتجنيدي ضاغط دولياً. وقد يكون الخنق الاقتصادي لاقتصاد الاحتلال سلاحاً تفريغيا وقائيا بشكل تدريجي مما قد يقود إلى الإسقاط بيد قياداته وبالتالي يحول دون قيام الكيان بارتكاب رعونة استخدام السلاح النووي.

رغم ترسانة العدو النووية، فإن تطور وضع المقاومة والممانعة في السنوات الأخيرة، قد وضع الكيان وحلفائه في مأزق ملموس بمعنى أن نطاق تحركهم العدواني آخذ في الضيق.

لقد احتلت الولايات المتحدة العراق، ودمرته حقاً، ولكنها تلهث للخروج من هذه الورطة ناهيك عن أزمتها المالية الاقتصادية الناتجة بدرجة كبيرة عن هذا الغزو، وهذا يوضح أن الاحتلال العسكري المباشر، الاستعمار العسكري لم يعد هو الحل أو الأداة الناجعة للاستعمار في هذا العصر.

كما أن تطور إرادة المقاومة أولاً، وتطور التسلُّح لدى المقاومة وأنظمة الممانعة قد وضعت أمام "نزهة" العدوان الصهيوني حوائل قادرة على ردعه. وهذا يعني أن قيام العدو بحرب مجانية أو أنَّى أراد قد اصبح من تجارب الماضي. ويعني تحييد بدرجة أو أخرى لقوته العسكرية وحتى النووية منها لأن استخدامه لأي سلاح سيواجه برد قاسٍ.

وحتى لو ضرب العدو بعض العواصم العربية لدول الممانعة، فإن تجارُب المقاومة العربية قد اثبتت أن غياب الدولة لم يعد خسارة كبيرة، لا بل إن غياب الدولة قد سمح للمقاومة بأخذ زمام المبادرة في مواجهة العدو، وهي مبادرة تولِّد مواجهة ليست لصالح العدو حيث تشتبك الدبابة مع مقاتلي حرب الغوار كأفراد وفي هذا تحييد للكثير من اسلحة العدو إضافة إلى أن الجيش النظامي لا يمكن ان يتحول بسهولة إلى مقاتلي حرب غوار، ولا سيما وهو يغزو ارض العدو. وقد تتحول الصورة حينما يصل

الصراع إلى دخول عربي في الأرض المحتلة في مرحلة التحرير، وهناك يتضح فيما إذا كان جيش العدو قادرا على التحول إلى مقاتلي حرب غوار وفيما إذا كانت معنوياته تسمح بذلك حينها ناهيك عن طبيعة المكان.

في هذه الحالة، قد يسارع العدو للخيار النووي، وهذا أمر لا بد أن ينسق فيه مع حلفائه. وهو خيار لا يمكن نفيه تماماً. فتراث الراسمالية والعنصرية ينبئُ باحتمال استخدامه. هكذا استخدمت الولايات المتحدة هذ السلاح ضد اليابان في لحظة لم يكن استخدامه ضرورياً، وهكذا وصلت حافة استخدامه في حرب كوريا يإلحاح من قائد قواتها هناك مكارثي.

من هنا نعود ثانية إلى فعالية اسلحة:

التنمية العربية

الوحدة العربية وتفكيك الدولة القطرية

استخدام قوة النفط والسوق العربية

بناء القوة التسليحية العربية بمستويي الجيش النظامي وحرب الغوار

مناهضة التطبيع والمقاطعة ليس تجاه الكيان وحده بل تجاه كل من يدعمه ويتعاون معه

هذه الأسلحة هي القادرة على تدويخ العدو الصهيوني إلى الدرجة التي سيفكر ملياً قبل استخدام النووي حيث تكون قواه الأخرى قد تضعضت فلا يجد في الخيار النووي سوى الانتحار. وهكذا، وصولاً إلى تحرير فلسطين باستخدام الاقتصاد لا بد أن يتم بدولة الوحدة والاشتراكية كي تسير في المشروع إلى مداه الأخير.

ملاحق

هكذا اغتال التطبيع ناجي العلي

كان اعتراضا جنينياً أن ترفض شراء منتجات الاحتلال علبة بسكويت «ميري» أو قطعة شوكولاتة «عليت». ولأنه اعتراض جنيني، لم تتوفر جرأة الحديث فيه مع الآخرين، كما لم يتوفر بعد الوعي التنموي وبالطبع لم يكن الموقف السياسي/ الوطني كافياً لحمل مشروع مقاطعة منتجات الاحتلال. هكذا كان يشعر من يقاطعوا منتجات العدو بعد احتلال 1967.

أُدين كغيري لحركة مناهضة التطبيع التي بدأت في مصر عام 1978 اي في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد. ومع ذلك لم نستطع في الأرض المحتلة تشكيل حركة كهذه. وكان لا بد من الانتظار حتى عام 1984 حين تابعت دراستي في لندن وتواصلت مع ثقافة مناهضة التطبيع بمبادرة الإخوة والرفاق المصريين. وهناك وجدت نفسي في بؤرة الكتابة ضد التطبيع. فكتبت عدة مقالات في جريدة «العرب» التي عملت فيها أربع سنوات متواصلة ساعدتني على العيش ودفع رسوم الدراسة إلى جانب أعمال أخرى شاقة كان لا بد اقوم بها كي أتدبر وبغير هذا كنت سأركع للمانحين!. كتبت في التطبيع كثيراً ومنها سبع حلقات بعنوان : «المثقف الكامبي» أي المثقفين الذين يؤيدون كامب ديفيد وهي مقالات إشتباكية مع التطبيعيين آنذاك. والحكمة التي استنتجتها حينها ان التطبيع كان قوياً ومسلَّحاً بالقلم وكاتم الصوت أي بسلطة السياسة والثقافة، كان مدججاً بالسلاح منذ وقت نجهله.

في عام 1985 تعرفت إلى الشهيد الرفيق ناجي العلي وكان طريداً من الكويت بضغط من السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان ناجي جاهزاً بالفطرة والفن لمناهضة التطبيع. وكانت بيننا صداقة وانفتاحا عاجلين امتدت إلى عناية زوجتي ووداد زوجته بسلاسة وسرعة وكان هذا امراً مريحاً. كان ناجي حساساً فذّاً صريحاً ومغامراً بروحه عبر إخلاصه لقناعته وفنِّه، فكان مشروع شهيدٍ يدب على الأرض بانتظار لحظة القتل التي لم يقلق متى يأتونه بها.

ليلة التقائنا الأول حيث التقيناه وأصدقاء في محظة تيوب –برووددووي» في لندن، وبعد قرابة ساعة من الحديث قال:

«حينما قالوا لي أنك سوف تصبح دكتوراً تصورت أنك من جماعة : «وبما أَنَّهُ».

هكذا لخَّص ناجي موقفه من المثقفين.

هو التطبيع إذن الذي نفى ناجي من الكويت إلى لندن كي يتمكن من عِنقه. نعم لم يكن المطبعون في غفلة، بل كانت سيوفهم تسبق أقوالهم وأقلامهم. ما أُشيع أن محمود درويش اشتبك مع ناجي بسبب إحدى رسمات ناجي كان صحيحاً في رده على مكالمة هاتفية من محمود درويش:

أنا يا محمود بحبك وأحاول المحافظة عليك من السقوط

من سقط أنت في أموال صحافة النفط

أنا أرسم كما أقتنع ولكن أنت وسيدك الغارقين في فلوس النفط.

دير بالك مني!

هكذا روى لي ناجي الحديث الهاتفي بينهما!

قرأت ذات يوم عامودا على الصفحة الأخيرة من صحيفة العرب للشاعر محيي الدين اللاذقاني ينقد الفلسطينيين:

شايفك اليوم لابسنا.

يا أخي حيرتونا، إذا ناضلتم علينا مديحكم وإذا بعتم علينا مديحكم أكثر؟ خذ إقرأ ماذا قال محمود درويش.

كانت مقابلة أجراها الصحفي الصهيوني اليساري (طبعاً تحول إلى صهيوني لبرالي) حايم هنجفي مع محمود درويش في صحيفة يديعوت أحرونوت، ونشرتها مجلة المجلة وهي سعودية كانت تصدر في لندن آنذاك، ملخص المقابلة ان الفلسطينيين جاهزون للاعتراف ب "إسرائيل".

إثر ذلك كتبت مقالة في جريدة العرب عنوانها: "درويش الخيمة درويش الكامب" اي كامب ديفيد"، استخدمت في العنوان لوحة ناجي "بيروت خيبتنا الأخيرة" الذي يسخر فيه من قول درويش "بيروت خيمتنا الأخيرة".

اتصل ناجي وقال يا اخي عظيم: إنك تحمل عني كتفاً". وسهرنا وقررنا فتح المعركة. ردَّ على مقالتي حينها الراحل إميل حبيبي (من الحزب الشيوعي الإسرائيلي– راكاح) مدافعا عن محمود وهي مقالة ملأى بأقذع الشتائم لي وللقومية العربية معاً، ونشرها في: جريدة الاتحاد في حيفا، جريدة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ومجلة

فلسطين الثورة الناطقة باسم حركة فتح فهي نشرت صورة درويش مع عرفات في الصفحتين الوسطيين للإشهار، ونشرتها على صفحتها الأخيرة مجلة اليوم السابع التي كان تصدر في باريس ويحررها السيد بلال الحسن (الحسن اليوم مناهض عنيد للتطبيه- سبحان الله !) وكانت تؤيد الخط الرسمي في م.ت.ف. وكتبت رداً آخر بعنوان "كامب حيفا للتطبيع" قصدت به أن جريدة الاتحاد بعد اربعين سنة من عمرها انتهت تطبيعية وهاجمت فيها موقف فلسطين الثورة وموقف بلال الحسن...الخ".

وكانت ردوداً صاخبة اذكر منها مقالة لرجاء النقاش في المصوَّر المصرية هاجمنا ووضعنا في مصاف التكفير والهجرة. وحين كتبت ردي الثالث اعترض رئيس تحرير صحيفة العرب ومالكها الراحل المرحوم أحمد الهوني:

لماذا يا حاج

يا استاذ لأنكم أنتم الفلسطينيين لا تخافوا الله، إذا أنت "مِستموت" أنا لا.

في تلك الفترة زارت لندن سيدة حملت لي رسالة شفوية من صَديق في م.ت.ف تقول:" يا "سعيد" كان هذا اسمي في علاقتنا، إذا كنت تكتب كل هذا كي تُعرف فأنت معروفاً، إن اسمك مُدرجاً".

أذكر صباح الإثنين 20 تموز 1987 ذهبت باكراً لأخذ ابني يزن إلى المدرسة وكان قد نام تلك الليلة في بيت ناجي، دخلنا في المطبخ أنا وهو وغلى فنجان قهوة ما زلت أذكر مرارتها:

_إسمع يا عادل هذه المرِّة راح يطخوني؟

اتصل إبن خالتي وقال لي إما أن تمدحهم وإلا ...

لم يمدح ناجي أحداً وكان يوم 22 تموز 1987 وإذ بـ ليال إبنة ناجي الكبرى تقول: عمو طخو «قتلوا» بابا.

وكانت التهديدات وكان قرار منع عائلته من دفنه في لبنان ولا سوريا ليُدفن في مقبرة تضم رفات جنود الإمبريالية (أميركيين وفرنسيين) قتلوا في الحرب العالمية الثانية، وكان عليَّ أن أغادر لندن قبل انتهاء الدراسة. ولكن كان عليَّ البقاء حتى 4 أكتوبر من نفس العام لأن قرار المحكمة الصهيونية بالسماح لي بالسفر كان يتضمن اعتقالي طوال اية فترة أعود فيها إلى الأرض المحتلة قبل هذا التاريخ. خلال ايام رحَّلت عناية وسمر ويزن إلى الأرض المحتلة وبقيت في لندن حتى 4 أكتوبر حيث قطعت الدراسة وعدت إلى رام الله.

كان ذلك قبل اشتعال الانتفاضة الأولى بقليل، وكانت الانتفاضة، ولكن كان الغدر بها في اوسلو، وكان إثر ذلك غرق المناطق المحتلة في التطبيع وإلى اليوم!

عريضة ووثيقة مناهضة التطبيع

هذا التجمع، وهو محدود العدد هو أول تجمع بموقف جذري ضد التطبيع في الأرض المحتلة.

العريضة الأولى للتجمع الشعبي لمناهضة التطبيع

التطبيع مع العدو الصهيوني خيانة

نص العريضة:

إثر البيان الذي أصدره القائمون على مسرح القصبة باسم المثقفين الفلسطينيين جميعاً بمناسبة انتهاء مهرجان السينما يوم الخميس (22 تشرين الأول 2009) ويطالبون من خلاله بكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بالمناطق المحتلة، وعلى إثر الجدل والسجال الذي أثاره هذا البيان، نود، نحن الموقعون أدناه، توضيح ما يلي:

إن الحصار المفروض (على قسم من شعبنا لأن شعبنا ليس في الضفة والقطاع فقط) ليس حصاراً، فتقزيم الاحتلال الاستيطاني الاقتلاعي العنصري إلى مجرد حصار هو خطاب تطبيعي دون مواربة.

إن هذه الدعوة ما هي إلا دعوة صريحة ومكشوفة للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني من خلال بوابة السلطة الفلسطينية. فكلنا يعلم أن هذا الاحتلال هو الوحيد الذي يملك مفتاح السجن الكبير الذي يرزح تحته شعبنا الفلسطيني وهو الوحيد الذي يسيطر على المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس العربية من شمالها إلى جنوبها، وهو ذاته نفس الاحتلال الصهيوني العنصري الذي يحاصر أبناء شعبنا في قطاع غزة براً وبحراً وجواً للسنة الثالثة على التوالي، وهو الذي شن حرب إبادة ضد أبناء شعبنا الأعزل هناك انتصر لها العالم الشعبي كله، وهو ذاته الذي ما زال يمارس سياسة التمييز والقتل والفصل العنصري تجاه أبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينة المحتلة عام 1948.

وللتوضيح أكثر وحتى يعلم القاصي والداني في الوطن العربي الكبير وكل حر ومناضل في العالم لا يمكن لأي عصفور فلسطيني أن يقطع الحدود شرقاً أو غرباً دون إذن الاحتلال الصهيوني، بما في ذلك رئيس السلطة الفلسطينية وكل موظفي حكومتها. ولا يمكن لأي إنسان مهما علا شأنه من الأجانب ذوي الألقاب الرفيعة أن يمر باتجاه

المناطق المحتلة دون أن يأذن له الاحتلال الصهيوني بذلك عبر تصريح يختم لدى مروره بوابات العبور المسيجة بالذل والمهانة.

وعليه فإن هذه الدعوة الخبيثة التي تضمنها بيان القصبة في دعوة العرب كافة من مثقفين وفنانين وكتاب ورياضيين ورسميين، إلى كسر الحصار المفروض على شعبنا تشكل تحدياً صارخاً لقرارات المقاطعة العربية للكيان الصهيوني وقرارات المقاطعة الثقافية والأكاديمية الفلسطينية والعالمية وتشكل استهتاراً واضحاً بضحايا هذا الاحتلال الصهيوني والدماء الغزيرة التي ضمخت ثرى الوطن على أرض غزة قبل أقل من عام. هذا ناهيك عن التذرع أن بوسع البعض الدخول إلى الأرض المحتلة وكأن الأمر ختم الأوراق وليس الذاكرة والوعي والنفسية.

لم يكن لبيان القصبة الداعي للتطبيع أن يخرج إلى الملأ بهذه الوقاحة لولا الأجواء المشجّعة على هكذا سلوك والذي لم يبدأ باستقبال الموسيقار بارنباوم (الذي أيّد العدوان على غزة) بل سبقه الكثير من النشاطات التطبيعية التي ترمي، بشكل مدروس وغير بريء، لتوريط ليس فقط المثقفين والفنانين العرب، لا بل وشبابنا الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلّة ودمجهم في عملية تقبّل الكيان المحتل ونزع صفته الاستعمارية الهمجية؛ وإن الشواهد على ذلك لا تُعدّ ولا تُحصى.

إننا من هنا، من الأراضي الفلسطينية المحتلة لنطالب لجان المقاطعة العربية والنقابات المهنية والفنية والصحفية والاتحادات الجماهيرية العربية من المحيط إلى الخليج بالتعاون معنا على الإستمرار في سياساتها المقاطعة لكل أشكال التطبيع مع العدو ومنع أعضائها من التجاوب مع أية دعوة تطبيعية مشبوهة تصلهم عبر مؤسسات التطبيع المنتشرة في المناطق المحتلة وتحديداً في رام الله حيث يتم توجيهها ورعايتها من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية والقوى التي تسير بركابها .

وبالمقابل فإننا ندعو كل هؤلاء إلى كسر الحصار الظالم الذي يفرضه الاحتلال الصهيوني العنصري على قطاع غزة بمباركة ومشاركة حكومات العالم الغربي والعربي بما في ذلك السلطة الفلسطينية في رام الله.

1 تشرين ثاني 2009

رام الله – الأراضي الفلسطينية المحتلة

نرجو إرسال التواقيع على العنوان التالي متضمنة الأسم والمهنة ومكان الإقامة: watan-free@yahoo.com

ملاحظة: لم يجرؤ بعض من اعترضوا على البيان التطبيعي الذي جرى توزيعه في مسرح القصبة على توقيع هذه العريضة"أهل أعراف التطبيع ورفضه".

وثيقة وطنية لمناهضة التطبيع

التجمع الشعبي لمناهضه التطبيع الأراضي المحتلة

أصبحت مسألة التطبيع ومناهضته مطروحة للعيان هذه الأيام أكثر من اي وقت مضى، هذا وكأن هناك سباقاً بين المطبعين وبين القوى الشعبية المناهضة للتطبيع. أما وهذا هو الحال، فإن على القوى الحية في الأرض المحتلة والوطن العربي أن تلتقط اللحظة وتصّعد التناقض كي يتم انخراط الطبقات الشعبية العربية في معركة مناهضة التطبيع مما يعجِّل الفرز على صعيد قومي شامل.

لا يمكن إرساء مفهوم ومن ثم موقف جذري وعملي لمناهضة الطبيع دون تحديد طبيعة الصراع بيننا وبين العدو. ولعل مبتدأ هذا التحديد هو:

هل الكيان الصهيوني عدو أم لا؟ وهذا يعني أن اي فلسطيني أو عربي لا يعتبر الكيان عدواً، لن يكون مناهضا حقيقيا للتطبيع.

إن الصراع العربي الصهيوني هو صراع أو تناقض تناحري بامتياز. وعليه، فإن مصطلح التطبيع لا يحمل المعنى المطلوب والمناسب حيث لا وجوداً شرعياً للعدو. فالصراع ليس بين جارين شرعيين. ومن هنا، فإن الصراع هو بيننا وبين عدو طارىء وعابر، ومن ثم فإن الاعتراف به هو «استدخال للهزيمة»، وربما كانت هذه هي التسمية الأفضل من تسمية مناهضة التطبيع.

على هذا الأساس من التحديد يبرز السؤال: ما هي مواقف القوى الفلسطينية المناضة للتطبيع؟ بل من هي القوى التي مارست التطبيع ومن هي القوى التي ناهضت التطبيع؟

فما دام المطروح ورقة فلسطينية، أو وثيقة فلسطينية لمناهضة التطبيع، فلا بد من التحذير من التالي:

- ليس المطلوب توافقا سياسيا حزبيا على موقف من التطبيع لأن هذا التوافق يعني شكلا من التفاوض والدبلوماسية واختزال مواقف وحتى أمور مبدئية.
- يجب ان يكون الفيصل في هذه المسألة هي القضية الوطنية وليس مجاملات القوى، بمعنى أن الأساس هو الوطن وليس هذا التنظيم أو ذاك.

هذا ما يؤسس لوثيقة وطنية لمناهضة التطبيع وليس لوثيقة توافق قوى لمناهضة التطبيع.

وعلى هذا الأساس يمكننا وضع المقترحات التالية كي تتضمنها هذه الوثيقة:

أولاً: إن الصراع العربي الصهيوني هو صراع قام وسيبقى على اساس تناحري، وبالتالي فإن كيان العدو مرفوض من حيث المبدأ بما هو كيان غاصب وليس كياناً جاراً ولا شرعياً.

ثانياً: إن الاتفاقات التي جرى توقيعها مع العدو هي التي اسست وشرعنت التطبيع، ولذا، علينا تركها لمن وقّعوا عليها، على أن نحاول تطوير مواقفهم بما يوصلهم إلى التخلي عنها. وهذا هو البديل الطبيعي لإمعانهم في تثبيتها.

ثالثاً: إن مناهضة التطبيع هي حق وواجب شعبي فلسطيني وعربي، وعليه، يجب تحرير إرادة الطبقات الشعبية العربية من التزامات الطبقات الحاكمة تجاه العدو.

رابعاً: وبما أن مناهضة التطبيع هي قضية عربية، فيجب تحرير موقف الطبقات الشعبية العربية من إملاءات الدول الأخرى وخاصة المركز المعولم الذي يحاول فرض التطبيع على أمتنا باسرها.

خامساً: لا يقل اي مستوى من التطبيع خطورة عن اي مستوى آخر لأن التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والنفسي...الخ هي حزمة متكاملة. ولذا، علينا وضع قراءات وتحليلات لكافة هذه المستويات ونشرها على نطاق شعبي شامل كي ننشر ثقافة المناهضة او رفض استدخال الهزيمة.

سادساً: أما والتطبيع قد اخترق الكثير من الشرائح والطبقات الاجتماعية في الأرض المحتلة والوطن العربي، فيجب ان تتضمن وثيقة هذا المؤتمر وضع الخطط لتطهير امتنا من أدران التطبيع، على أن توضع أولويات ذلك، ربما نبدأ بالثقافي فالاقتصادي فالسياسي...الخ.

سابعاً: لا بد من التواصل مع اللجان العربية المناهضة للتطبيع كي تتكون كتلة شعبية على صعيد الوطن لمناهضة التطبيع وتكون قوة في مواجهة التطبيع الرسمي.

ثامناً: لا بد من تنسيق مواقف وجهود اللجان والقوى المناهضة للتطبيع كي تتفق على رفض الكل لكافة اشكال التطبيع. فلا يجوز أن تكون هناك لجان ضد التطبيع الأكاديمي، بينما هي نفسها تعمل لوحدها في هذا المجال ولا تدين التطبيع مثلاً مجيىء مثقفين وفنانين ...الخ عرباً إلى الأرض المحتلة.

تاسعاً: إن صياغة وثيقة متماسكة لمناهضة التطبيع يمكن ان تلعب دوراً في إعادة درجة معينة من المصالحة الوطنية الفلسطينية.

عاشراً: يجب أن تحدد الوثيقة موقفا واضحا تجاه ما يسمى باليسار الإسرائيلي، على أن يأخذ هذا الموقف بالاعتبار قناعات أمتنا تجاه العدو. بمعنى أن ممالئة ومغازلة العدو ومحاولات استخراج قوى يسارية من العدو وإعطائها ما هو أكبر من حجمها، لن يطوِّر مواقف هذه القوى من جهة، وسيقلل من احترام شعبنا لنا من جهة ثانية. فكل من أتى إلى فلسطين هو مستوطن. لا فارق بين مستوطن أحمر أو أبيض. ولذا، على هؤلاء اليساريين، أن يعملوا ضد الكيان من داخله وهذا واجبهم، وليس واجبنا أن نقدم لهم الشكر كمستوطنين. ولن يكون معنى للتنسيق معهم إلا وهم خارج الوطن.

حادي عشر: ليس دور الفلسطيني والعربي حماية اليهود من استخدام الصهيونية لهم. إن هذا موقف إصلاحي ومساوماتي. على اليهود غير الصهانية، اليهود كديانة وإثنيات متعددة بتعدد مصادر تصديرهم كمستوطنين إلى فلسطين، أن يناضلوا ضد قيادتهم السياسية الراسمالية، وإلى أن يؤكدوا مواقف جذرية تصب في هزيمة هذا الكيان، يكون لنا أن نناقش العلاقة بهم.

ثاني عشر: يجب ان تتضمن الوثيقة موقفا واضحا بشأن التضامن الشعبي الأممي مع قضيتنا، على أن نحاول تطوير هذا التضامن ليكون تضامناً أممياً ضد الحرب والعولمة والصهيونية والكيان. وفي هذا السياق لا نفرق بين متضامن من الخارج سواء كان يهودي او بريطاني أو إندونيسي.

ثالث عشر: لا بد من التوضيح بأن الإيديولوجيا الصهيونية (بتجليها كحركة وكيان استيطاني اقتلاعي وعنصري) هي إيديولوجيا يمكن أن تشتمل على كل من يعترف بهذا الكيان، بغض النظر عن قوميته أو ديانته أو إثنيته. وعليه، فبمقدار ما هنالك صهاينة يهود هناك صهاينة عرب.

المحتويات

إهداء..... 3
تقدير..... 4
تقديـــم 5
الفصل الأول: الفكر الجذري/ النقدي الأبيض...ناقلة للتطبيع! 13
الحـــــداثة: 18
الماركسية ...حداثة: 24
ما بعد الحداثة:..... 26
ميشيـل فـوكو:..... 35
نيجري وهاردت:..... 38
بندكت اندرسن:..... 42
نوعام تشومسكي:..... 44
الفصل الثاني: التطبيع مبتداه، تصعيده وآلياته 49
العدو والدرس المستفاد: 55
التطبيع إشكالية هامة بل خطرة: 57
التطبيع: جذور التأسيس تبعية طبقية/ فكرية:..... 59
1-تطبيع الطبقات الحاكمة:..... 59
2-تطبيع التحريفية السوفييتية والتروتسكية: 64
معنى الموقف من استدخال الهزيمة: 67
التطبيع والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية: المكتمل، المتماسك والمتشظي..... 68
مناهضة التطبيع من الطبقية القطرية إلى القومية فالأممية:..... 70
خروج الطبقات الحاكمة/ المالكة من الصراع والاشتباك على قلعة الطبقات الشعبية:..... 74
الفصل الثالث: مرتكزات فكرية لتثبيت التطبيع ونفيه! 79

بين الطبقية واللاطبقية: 84
المرحلة ومتطلبات مناهضة التطبيع: 87
في المسألة القومية: 88
القومية العالمثالثية: 92
القومية الحاكمة والقومية الكامنة: 95
الموجة القومية الثالثة تطبيعية: 98
الحرب الأهلية الدائمة من دولة السطوة/ الدولة الرخوة: 99
التطبيع نقيض التنمية بالحماية الشعبية: 102
اقتصاد الطبقة: 104
مكونات وحوامل التنمية بالحماية الشعبية: 106
القطاع الرأسمالي العام المعولم... تطبيع معولم: 108
الفصل الرابع: مقدمات لمآل التطبيع الفلسطيني 111
إلحاق اقتصاد الطبقات كتجلٍّ للتطبيع الاقتصادي العام: 117
مناضلون أم مطايا؟ 120
التخريب بالتمويل كتقسيم عمل: 123
ريع مالي مقابل تنازلات سياسية: 123
التطبيع على حوامل الأنجزة والمراكز الثقافية والحكومات غير الحكومية: .124
تشوهات مجتمعية نتجت عن التطبيع: 128
الفصل الخامس: المقاطعة مناهضة التطبيع...ملامح مشروع 135
تأسيس المقاطعة: 135
التطبيع من جانبهم: 140
استدامة ومساحة مصطلح التطبيع: 142
من نحن؟ 143
من نحن...الفضاء العربي والعالمي: 145
القطر الثالث والعشرون: 154
مناهضة التطبيع... خطتهم وملامح مشروع مقاوم : 155
ملاحق: 164

الدكتور عادل سمارة:

- من مواليد 1944 بيت عور الفوقا رام الله – فلسطين المحتلة
- حائز على دكتوراه في الاقتصاد السياسي والتنمية من جامعة «اكزتر»– بريطانيا
- رئيس تحرير مجلة كنعان التي تصدر في رام الله
- مؤسس وعضو في إتحاد الكتاب الفلسطينيين وإتحاد الصحفيين الفلسطينيين
- عضو جمعية الإقتصاديين العرب
- بدأ حياته السياسية في حركة القوميين العرب.
- اعتقل في الأردن والكيان والسلطة، وحظر عليه العمل في الجامعات الفلسطينية خلال فترتي الاحتلال والسلطة.

له مؤلفات عدة في الاقتصاد والقومية والاشتراكية منها:

- مساهمة في الإرهاب.
- الراسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال.
- اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة.
- دفاعا عن دولة الوحدة.

سيصدر له قريباً كتاب « تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء».